



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية

المرجع :/2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركات -دراسة حالة شركة التأمينات
(TRUST) الفلسطينية-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د) تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذ:

➤ زواري فرحات سليمان

إعداد الطلبة:

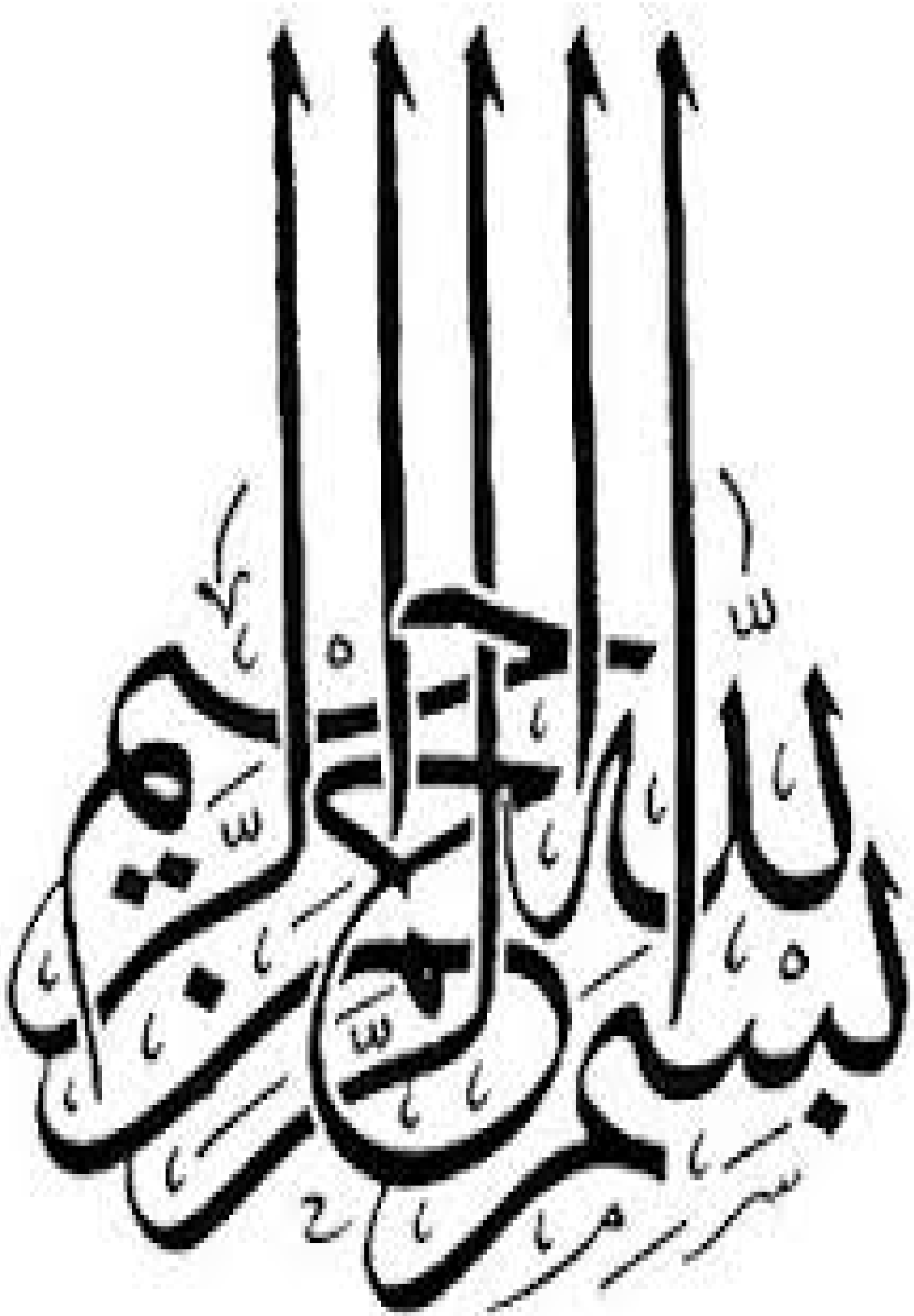
➤ آمنة سلاحي

➤ أمينة خالد

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بوطلاعة محمد
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بوهلالة سعاد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	زواري فرحات سليمان

السنة الجامعية: 2017-2018



الشكر والتقدير

الشكر والتقدير



في البداية نحمد الله عز وجل ونشكره،

لأنه ألهمنا الصبر وأعطانا القدرة على إكمال هذه المذكرة

ويسعدنا أن نتقدم بالشكر والامتنان والعرفان بالجميل

إلى الأستاذ الفاضل **"زوارى فرحات سليمان"**

لقبوله الإشراف على هذه المذكرة

وعلى ما قدمه لنا من تشجيع ودعم، بتوجيهاته القيمة

ونصائحه البناءة التي أفادتنا كثيرا.

كما يسعدني أن أقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير

وعظيم الامتنان إلى الأستاذة **"دوفي قرمية"**

حيث كان لعملها وتوجيهاتها الأثر الفعال في انجاز هذا الجهد

وإخراجه في صورته النهائية ونقول لها شكرا من الأعماق، من قلب صادق حامل بجميل العرفان

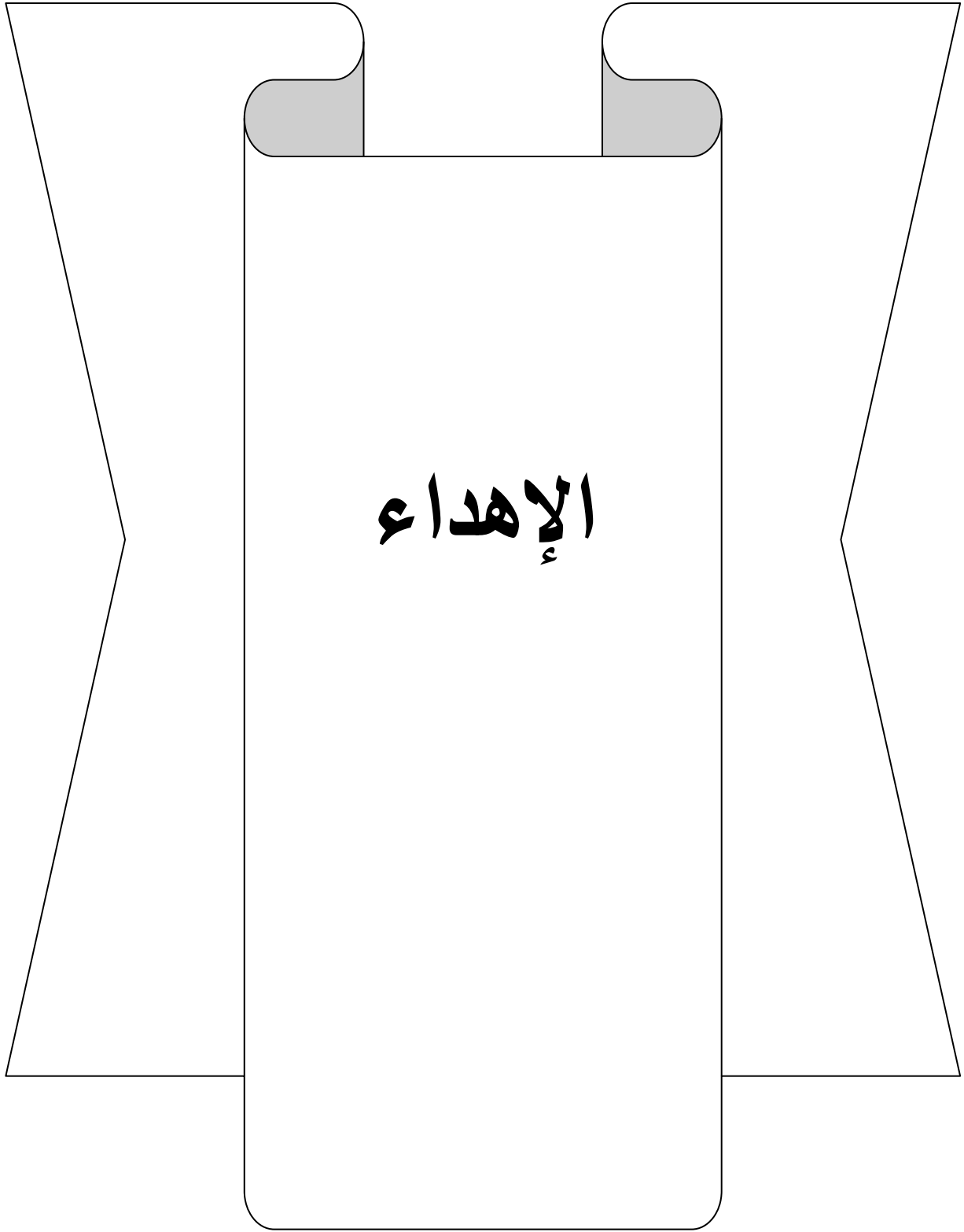
كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة

على قبولهم مناقشة وتقييم هذا العمل.

ونتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في انجاز

هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

أسلاحي و أخالد



الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام

على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

بأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى أحلى ثلاث حروف نطقها لساني

وعشقها قلبي فيها حنان وفي قربها راحة وأمان

إلى من كنت احتمي بدعائها الخالص، وكان حبها زادي وعمادي

إلى من نذرت نفسها وعمرها لأبنائها، فغادرت بدون موعد

إلى روح أمي الطاهرة "حبيبة" رحمها الله، واسكنها فسيح جنانه

إلى من غرس في نفسي القيم النبيلة والمثل العليا، أبي حفظه الله

إلى كل إخوتي حنان، فاتح، بلال..... حبا واعتزازا.

إلى كل من يحمل لقب "خالد"..... انتماء وفخرا.

إلى خالتي العزيزة وابنها..... حنانا واهتماما.

إلى الرفقة الطيبة سعيدة، حسيبة، فدوى، أمال، هاجر، مروة.

إلى جميع طلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

خالد امينة

الإهداء

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشركك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك،

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك،

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلاله.

إلى التي لو اتخذت من ماء البحر مدادا ومن ورق الشجر قرطاسا

لأعد مزاياها لما استوفيت مثقال ذرة،

إلى القلب الذي ينبض في كل لحظة بالحب والرحمة،

إلى من أنارت قلوبنا وكتبت أسماعنا على حدقات عيونها،

إلى التي قاسمتنا أفراحنا وآلامنا، إلى التي ضحت بشبابها لإسعادنا،

إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها، إلى الشمعة التي لطالما احترقت لتتير دربي،

إلى أول من ذكرت اسمها ولازلت وسأظل أذكره إلى الأبد،

إلى الجنة التي تحت إقدامها أمي " منوبة " حفظها الله وأطال بعمرها.

إلى من كلفه الله بالهيبة والوقار،

إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار،

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي

بها اليوم وغدا وإلى الأبد،

أبي العزيز "عبد المجيد" حفظه الله وأدامه فوق رؤوسنا.

إلى خالتي العزيزة "حبيبة" حفظها الله وأطال بعمرها

إلى من فارقونا ويبقون دائما في قلوبنا مدى حيننا

جدي وجدتي "عمار" ، "مسعودة" العزيزين رحمهما الله واسكنهما فسيح جنانه وتغمدهما برحمته

الواسعة إلى كل من نساه قلبي وتذكره قلبي.

آمنة سلاحي



نحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على إشكالية تهدف إلى معرفة "اثر الحوكمة على الأداء المالي للشركات" من خلال دراسة حالة شركة التأمينات الفلسطينية (TRUST)، وتتطرق الدراسة لمفاهيم عامة حول حوكمة الشركات من تعاريف، خصائص وأهمية، كما تضمنت مجموعة من المبادئ والآليات التي تركز عليها الحوكمة، هذا بالإضافة إلى عموميات حول الأداء المالي من تعاريف، خطوات، ركائز وكذا أهم المؤشرات الأساسية لقياسه. ويهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير السنوية لشركة التأمينات الفلسطينية ترست (TRUST) للفترة (2009 إلى 2017) قبل وبعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، كما اعتمدت الدراسة على استخدام برنامج SPSS حول اختبار (T)، وذلك لتحليل واختبار فرضيات الدراسة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات على مؤشرات الرفع المالي، أما فيما يخص مؤشرات السيولة والربحية فتوصلت الدراسة إلى عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات. وبناء على ذلك أوصت الدراسة الالتزام أكثر بمتطلبات حوكمة الشركات بما يساعد على ترشيد إدارة الشركة وتحسين أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الأداء المالي، القوائم المالية، مؤشرات الأداء المالي، شركة التأمين ترست (TRUST).

Abstract :

This study focuses on knowing the effect of corporate governance on the financial performance of companies, particularly, the Palestinian Insurance Company (trust). This Study tackles the general concepts about corporate governance, its definitions, principles, mechanisms in which it's based on, Besides to financial performance's definitions, steps, pillar, and the main indicators to measure it. In order to answer the problematic issue, the study depends on analysing yearly statements of (trust) between the years of (2009-2017) before and after applying the rules of corporate governance. The study, also, reckons on using the spss programm about (T) test of analyse and examine study hypotheses. The study has ended up to the existind of a positive effect that has a statistical indicator of corporate governance on financial leverage's indisators.

Concerning liquidity and profitability indicators, the study has came to the conclusion that statistical indication's effect of corprate governance doesn't exist. Bases on that the study exhorts more commitment about corporate governance's requirements, so it will help to rationalise the company's administartion and to improve its financial performance.

Key words : corporate governance, financial performance, financial statements, financial performance indicators, insurance company (trust).

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

الرقم	فهرس المحتويات
	شكر وعرفان.....
	إهداء.....
I-II	ملخص.....
III-VI	فهرس المحتويات.....
VII	فهرس الجداول والأشكال.....
١-٥	المقدمة العامة.....
الفصل الأول: الاطار النظري لحوكمة الشركات	
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.....
3	المطلب الأول: حوكمة الشركات مفهومها، خصائصها.....
3	أولاً: مفهوم الحوكمة.....
4	ثانياً: مفهوم حوكمة الشركات.....
6	ثالثاً: خصائص حوكمة الشركات.....
7	المطلب الثاني: أهمية حوكمة الشركات.....
8	المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات.....
8	أولاً: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.....
12	ثانياً: مبادئ معهد التمويل الدولي.....
13	المطلب الرابع: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات.....
14	أولاً: نظرية الوكالة.....
15	ثانياً: نظرية حقوق الملكية.....
16	ثالثاً: نظرية تكاليف الصفقات.....
18	المطلب الرابع: نماذج إدارة حوكمة الشركات.....
18	أولاً: نموذج المساهم.....
18	ثانياً: نموذج صاحب المصلحة.....
19	ثالثاً: نموذج الشركة العائلية.....
19	المبحث الثاني: آليات وتجارب الدول في مجال حوكمة الشركات.....
19	المطلب الأول: آليات حوكمة الشركات.....
19	أولاً: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.....

21	ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات.....
22	المطلب الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في مجال حوكمة الشركات.....
22	أولا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.....
24	ثانيا: تجربة فرنسا.....
27	المطلب الثالث: تجربة البحرين والجزائر في مجال حوكمة الشركات.....
27	أولا: تجربة البحرين.....
30	ثانيا: تجربة الجزائر.....
34	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مؤشرات الأداء المالي وعلاقتها بمبادئ حوكمة الشركات	
36	تمهيد.....
37	المبحث الأول: عموميات حول تقييم الأداء المالي.....
37	المطلب الأول: المعلومات المالية.....
37	أولا: تعريف المعلومات المالية.....
38	ثانيا: الأطراف المستعملة للمعلومات المالية.....
39	المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي.....
40	أولا: مفهوم الأداء المالي وأهميته.....
40	ثانيا: مفهوم تقييم الأداء المالي خصائصه وأهدافه.....
42	المطلب الثالث: المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء المالي، الركائز، الأهداف....
42	أولا: المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء المالي.....
43	ثانيا: ركائز تقييم الأداء المالي.....
44	ثالثا: خطوات تقييم الأداء المالي.....
44	المطلب الرابع: مؤشرات الأداء المالي.....
45	أولا: نسب السيولة.....
45	ثانيا: نسب الربحية.....
46	ثالثا: نسب الرفع المالي.....
47	المبحث الثاني: القوائم المالية وعلاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي.....
47	أولا: مفهوم القوائم المالية.....
47	ثانيا: خصائص القوائم المالية.....
48	ثالثا: عناصر القوائم المالية.....

55	المطلب الثاني: الحوكمة ومساهمتها في تحسين الأداء المالي للشركات.....
56	المطلب الثالث: الحوكمة ومساهمتها في الأداء المالي.....
57	أولاً: أسباب تفسير وجود الروابط بين حوكمة الشركات والأداء المالي.....
58	ثانياً: انعكاسات حوكمة الشركات على الأداء المالي.....
60	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: فعالية حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لشركة التأمين الفلسطينية ترست	
62	تمهيد.....
63	المبحث الأول: لمحة حول ترست للتأمينات فلسطين (TRUST).....
63	المطلب الأول: التعريف ونشأة شركة ترست وتطورها، مكوناتها.....
63	أولاً: التعريف ونشأة شركة التأمين الفلسطينية ترست.....
63	المطلب الثاني: قيم ومهام الشركة.....
63	أولاً: قيم الشركة.....
65	ثانياً: مهام الشركة.....
65	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة ترست قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة، ومكوناته..
66	أولاً: الهيكل التنظيمي لشركة ترست قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة.....
69	ثانياً: مكونات الهيكل التنظيمي لشركة ترست.....
71	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي لشركة التأمين ترست قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة خلال الفترة (2009-2017).....
71	المطلب الأول: تحليل النسب المالية لشركة التأمينات ترست قبل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات خلال السنتين (2009-2010).....
71	أولاً: حساب نسب السيولة في الشركة خلال السنتين (2009-2010).....
72	ثانياً: حساب نسب الربحية في الشركة خلال السنتين (2009-2010).....
73	ثالثاً: حساب نسب الرفع المالي للشركة خلال السنتين (2009-2010).....
74	المطلب الثاني: تحليل النسب المالية لشركة التأمينات ترست بعد تطبيق حوكمة الشركات للفترة (2011 إلى 2017).....
74	أولاً: حساب نسب السيولة لشركة التأمينات ترست للفترة (2011 إلى 2017).....

76	ثالثا: حساب نسب الرفع المالي لشركة التأمينات ترست للفترة (2011 إلى 2017).....
79	المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث باستخدام برنامج SPSS 22 حول اختبار (T).....
79	المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى.....
79	المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية.....
80	المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة.....
82	خلاصة الفصل.....
84	الخاتمة.....
88	قائمة المراجع.....
94	الملاحق.....



فهرس

الجداول

والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول		
1-2	جانب الأصول للميزانية المالية	50
2-2	جانب الخصوم للميزانية المالية	51
3-2	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	52
4-2	جدول سيولة الخزينة	53
5-2	جدول تغير الأموال الخاصة	55
1-3	نسبة السيولة لشركة التأمين ترست للفترة (2009 إلى 2010)	71
2-3	نسبة الربحية لشركة التأمين ترست للفترة (2009 إلى 2010)	72
3-3	نسبة الرفع المالي لشركة التأمين ترست للفترة (2009 إلى 2010)	73
4-3	نسبة السيولة لشركة التأمين ترست للفترة (2011 إلى 2017)	74
5-3	نسبة الربحية لشركة التأمين ترست للفترة (2011 إلى 2017)	75
6-3	نسبة الرفع المالي لشركة التأمين ترست للفترة (2011 إلى 2017)	76
7-3	مقارنة بين مؤشرات الأداء المالي قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة	77
8-3	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين نسب سيولة شركة التأمينات ترست الفلسطينية قبل وبعد الحوكمة	79
9-3	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين ربحية شركة التأمينات الفلسطينية ترست قبل وبعد الحوكمة	80
10-3	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين الرفع المالي لشركة التأمينات الفلسطينية ترست قبل وبعد تطبيق الحوكمة	81
الأشكال		
1-1	خصائص حوكمة الشركات	6
2-1	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	11
2-3	الهيكل التنظيمي لشركة التأمين الفلسطينية ترست قبل تطبيق مبادئ الحوكمة	66
3-3	الهيكل التنظيمي لشركة التأمين الفلسطينية ترست بعد تطبيق مبادئ الحوكمة	68

المقدمة العامة

لقد تضاعفت التحديات التي تواجهها الشركات خلال العقود القليلة الماضية، فأصبح البقاء والاستمرار ابرز سمات الشركات التي نجحت في تجاوز العقبات الاقتصادية، البيئية والاجتماعية المتعددة التي تميز بيئة الأعمال العالمية اليوم، مما أدى بهذه الأخيرة إلى المطالبة بوجود مبادئ وآليات سليمة وبالتالي أصبح من الضروري على المستثمرين البحث عن الشركات التي بها هيكل سليم لممارسة حوكمة الشركات، وذلك نظرا لما يمكن أن تحققه وتلعبه هذه الأخيرة من دور فعال في مجالات الإصلاح المالي والإداري للشركات، وزيادة ثقة المستثمرين وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي.

في ظل ظروف الأعمال المتقلبة أصبح من الضروري على الشركات البحث عن الأساليب والسبل الكفيلة بجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، والبقاء في ظل المنافسة الشديدة، ومواكبة التطورات المتلاحقة في مختلف المجالات، وخصوصا فيما يتعلق بحوكمتها، وقدرتها على تعظيم أهداف مالكيها وباقي أصحاب المصلحة فيها.

إن الهدف الأساسي من تبني حوكمة الشركات خلال عملية تسيير الشركة بصفة عامة هو التأثير الإيجابي على أداء الشركة ماديا وماليا، وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، حيث نجد أن الشركة أصبحت تهتم كثيرا بقياس أدائها اعتمادا على مجموعة من الأسس والمؤشرات القياسية، وكذا خطوات وركائز، تعرف من خلاله مستوى الأداء وجودته وذلك ضمانا لسيرها في الطريق الصحيح، ووفق المنهج والأهداف المخططة من طرف أصحاب المصالح، والذي يعتبر من أسمى أهداف الأطراف المعنية، فمصلحة الجميع تقتضي وصولهم إلى الأهداف المسطرة والحفاظ على حقوقهم، وعليه يمكن اقتصار دراسة هذا الموضوع على الأداء المالي بدلا من الأداء الكلي للشركة.

(1) إشكالية البحث:

تشير كثير من الدراسات الحديثة إلى أن انهيار كثير من الوحدات الاقتصادية قد أدى إلى ضياع حقوق المستثمرين الحاليين وفقدان ثقة المستثمرين المحتملين في هذه الشركات، لذا كان الاهتمام بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات هو الحل الأمثل والأسلم والأسرع لمعالجة هذه السلبية التي رافقت انهيار هذه الأخيرة، ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية في الآتي:

هل يوجد أثر للحوكمة الشركات على الأداء المالي ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر للحوكمة على سيولة الشركات ؟
- هل يوجد أثر للحوكمة على ربحية الشركات؟
- هل يوجد أثر للحوكمة على الرفع المالي للشركات؟

(2) فرضيات الدراسة:

من اجل معالجة إشكالية الدراسة المطروحة، تم صياغة الفرضيات الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على سيولة الشركات.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على ربحية الشركات.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على الرفع المالي للشركات.

(3) أهمية الموضوع:

تعود أهمية الموضوع لأهمية حوكمة الشركات، نظرا لوجود ثغرات في النظام القانوني، كما أن ضعف نوعية المعلومات يؤدي إلى صعوبة عملية الإشراف والرقابة على الشركات، مما يستلزم إتباع آليات سليمة لحوكمة الشركات، من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والتي يأتي في مقدمتها تحقيق الأرباح والتقليل من المخاطر، فهذا له تأثير كبير على أداء الشركات وخاصة في قطاع التأمينات.

(4) أهداف الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، يمكن حصر أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- توضيح المفاهيم الأساسية لموضوعي حوكمة الشركات والأداء المالي للشركة.
- محاولة التأكيد على الدور المتزايد لحوكمة الشركات في تحسين أداء الشركات، والمساهمة في تعظيم أهداف مختلف أصحاب المصلحة فيها.
- إبراز بعض النماذج والنظريات والتجارب الدولية لحوكمة الشركات.
- التطرق إلى مؤشرات تقييم الأداء والأداء المالي في الشركة.
- إبراز التجربة الفلسطينية في ميدان تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتفعيلها في تحسين أدائها المالي.

أما فيما يخص أهداف دراسة حالة شركة التأمينات الفلسطينية ترست تتحصر في:

- تحديد أثر الحوكمة على سيولة الشركة.
- تحديد أثر الحوكمة على ربحية الشركة.
- تحديد أثر الحوكمة على الرفع المالي للشركة.

(5) الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية التي أجريت حول موضوع فعالية الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركات، ومن أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة:

- ماجد إسماعيل أبو حمام، بعنوان أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية لشركات المدرجة في البورصة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وهي عبارة على مذكرة ماجستير غير منشورة في قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين 2009، حاولت هذه الدراسة التعرف على قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي والمعلومة المحاسبية وإبراز أثر تطبيق الحوكمة على جودة التقارير المالية . ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها: عدم كفاية دور مجالس إدارات الشركات في وضع خطط إستراتيجية مما يؤدي إلى ضعف دور هذه المجالس في متابعة أعمال الإشراف والرقابة على الاستثمارات، عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في الشركات المصالح في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مما تؤثر على صحة قرارات المستثمرين المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، يعتبر وجود دليل لحوكمة الشركات أمراً ضروريا لضبط الأداء لكافة الشركات في السوق المالي.
- إيمان شبحان المشهداني، علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع -عمان - سنة 2011، وقسم من خلاله الباحثان دراستهما إلى قسمين نظري وتطبيقي، خصص الجزء الأول لدراسة مبادئ الحوكمة في المصارف والجزء الثاني كان عبارة عن تحليل استبانة موجهة للبنوك الناشطة في المنطقة، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية له تأثير إيجابي على الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف.
- عبد الرزاق بن الزاوي وإيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة المنعقدة بالفترة 7/6 ماي 2012، حاولت هذه المداخلة إلى إبراز الدور الذي تلعبه مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين التعاوني ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج والمتمثلة في وجود علاقة ارتباط كبيرة بين الحوكمة و الأداء المالي، تساعد مبادئ الحوكمة وبالأخص مبدأ الإفصاح و الشفافية في المعلومات المحاسبية على زيادة فعالية وكفاءة شركات التأمين التعاوني.

(6) دوافع اختيار الموضوع:

تنقسم دوافع اختيار الموضوع إلى دوافع موضوعية وأخرى ذاتية هي:

- (أ) **الدوافع الموضوعية:** تم اختيار هذا الموضوع نتيجة للاهتمام الكبير بحوكمة الشركات وقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن اثر الممارسات السليمة للحوكمة على الأداء المالي للشركات، ودليل ذلك ما حصل من أزمات مالية واقتصادية مثل أزمة جنوب شرق آسيا.

ب) أسباب ذاتية: وهي مرتبطة بمجال تكوين الباحث، وكذلك رغبة منه في إثراء الدراسة حول هذا الموضوع وتوسيع المعارف والمكاسب السابقة، وكذلك إثراء المكتبة الجامعية بالدراسات في مجال الحوكمة والأداء المالي، وإثراء المعرفة الشخصية حول احد مواضيع الساعة والهامة على المستوى الوطني والدولي.

(7) المناهج المستخدمة:

نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع في محاولة لتحقيق أهدافه والوصول إلى النتائج المرجوة منه، من الضروري السير وفق منهج واضح ومحدد، وبما أن الدراسة تتكون من جزأين، جزء نظري وجزء تطبيقي، فان ذلك يستوجب الاعتماد على **المنهج الوصفي** في الجزء النظري، وهي طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وذلك من خلال وصف وتحليل أهم مبادئ، نظريات، آليات ونماذج حوكمة الشركات من اجل الوصول إلى فهم كيفية تطبيقها في الشركات وإمكانية تأثيرها على أدائها، أما في الجزء التطبيقي سيتم الاعتماد على **المنهج التحليلي** باستخدام برنامج **SPSS 22** حول اختبار (T)، بهدف تحليل أثر وأهمية حوكمة الشركات على الأداء المالي قصد المساهمة في تحسين الأداء المالي للشركات.

(8) هيكل الدراسة:

يتكون هيكل الدراسة من ثلاث فصول هي:

- **الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات**، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول ماهية حوكمة الشركات حيث سنتناول فيه مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها، وكذلك التطرق إلى مبادئها ونظرياتها ونماذجها، أما في المبحث الثاني فسننتظر إلى أهمية حوكمة الشركات والياتها وذلك تجارب بعض الدول في مجال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
- **الفصل الثاني: مؤشرات الأداء المالي وعلاقتها بحوكمة الشركات**، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي ومؤشراته وذلك من خلال مؤشرات السيولة والربحية، بالإضافة إلى مؤشرات الرفع المالي، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى القوائم المالية وعلاقة حوكمة الشركات في الأداء المالي.
- **الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول أثر الحوكمة على الأداء المالي لشركة التأمين الفلسطينية ترست (TRUST)**، حيث يتطرق المبحث الأول إلى تقديم لمحة حول شركة التأمين الفلسطينية ترست، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى تحليل مؤشرات الأداء المالي لشركة التأمين الفلسطينية ترست قبل وبعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات خلال الفترة (2009 إلى 2017)، أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى تحليل المؤشرات الأداء المالي باستخدام تحليل SPSS 22 حول الاختبار (T).

الفصل الأول:
الإطار النظري
والتطبيقي
لحوكمة
الشركات

تمهيد:

أصبح مفهوم حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال الشركات والمنظمات الدولية والحكومات خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد ظهور سلسلة الأزمات والانهيئات المالية المختلفة والتي حدثت في الكثير من دول العالم، وما صاحبها من ضياع حقوق أصحاب المصالح وفقدان ثقة المستثمرين، نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات من خلال مبادئها وآلياتها التي تضمن الممارسة السليمة لها.

وعليه خصص هذا الفصل للتركيز على الإطار النظري للإحاطة بكافة جوانب موضوع البحث، كما يضيف للدراسة طابع الإلمام والشمولية، حيث سنحاول في هذا الفصل التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها ونظرياتها وكذلك نماذجها ذلك من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فركز على آليات وتجارب بعض الدول في مجال تطبيق حوكمة الشركات.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

- المبحث الثاني: آليات وتجارب بعض الدول في مجال تطبيق حوكمة الشركات.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

نتيجة للالتزامات والانهيئات المالية التي عانت منها بعض الشركات المالية، توجهت عدة شركات لإعداد وإتباع مجموعة من النظم والمعايير والقواعد الأخلاقية، بهدف تحسين سمعتها وتحسين ثرواتها وثروات المجتمع ككل.

المطلب الأول: حوكمة الشركات- مفهومها، خصائصها وأهميتها

أصبح مصطلح الحوكمة احد المصطلحات الرائجة في البيئة الاقتصادية والمالية العالمية، نتيجة للاهتمام الذي حظي به من طرف الباحثين خلال العقود الماضية ولكي نتطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات لابد أن نتطرق أولاً إلى مفهوم الحوكمة، ومن ثم حوكمة الشركات.

أولاً: مفهوم الحوكمة:

لفظ الحوكمة هو ترجمة المصطلح الانجليزي "Governance"، وقد توصل مجتمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريف هذا المصطلح، إلى استخدام مصطلحات أخرى تعبر عن هذه الكلمة مثل: الإدارة الرشيدة، الحاكمية، الحوكمة، الحكم الرشيد، الحكم الصالح ولقد تعددت تعاريف هذا المصطلح نذكر منها:¹

تعرف **الحوكمة** على أنها: مجموع الهياكل التي تدير العقود أو المعاملات التي تنشأ بين المنظمة ومديريها.

أما من زاوية الاهتمام بالجودة والأداء **فالحوكمة** هي: مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة، من خلال هذا التعريف نجد أن **الحوكمة** عبارة عن نظام يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، وهي الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها.

ومن زاوية الأطراف الأساسية التي لها دخل في عملية الحوكمة فنميز بين ثلاث مفاهيم:

(1) المفهوم الضيق: الذي يركز على مصلحة المساهمين، حيث أن عدم تطبيق قواعد الحوكمة يزيد من تكلفة رأس المال ويصعب من الحصول على هذا الأخير.

(2) المفهوم الأوسع: يتضمن أداء الشركة، فهي أساس تحقيق الكفاءة والفعالية والربحية للشركة.

(3) المفهوم الشامل: يضيف مسؤوليات أخرى للشركة، حيث أن قواعد الحوكمة تتضمن جميع أصحاب المصالح، وكذا مسؤولية الشركة تجاه المجتمع.

¹ محمود حسين الوادي وآخرون، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الجامعة الأردنية، عمان، 2009، ص: 607.

ثانياً: مفهوم حوكمة الشركات

تعددت تعريفات حوكمة الشركات بتعدد كاتبها واختلاف وجهات نظرهم، وكذا لتداخل هذا المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية للشركات، وقد تم تقسيم مفهوم حوكمة الشركات إلى المفهوم اللغوي والمفهوم الاصطلاحي، كما تجدر الإشارة إلى عدم وجود تعريف موحد متفق عليه على المستوى العالمي بين كل من الاقتصاديين والقانونيين لمفهوم حوكمة الشركات.

(1) لغة:

حوكمة الشركات ترجمة من الانجليزية لـ "Coroporate Governance"، وكلمة "Coroporate" تعني شركة، وكلمة "Governance" معناها حاكمة من الأحكام الحاكمة، وبالبحت في معاجم اللغة العربية تحت لفظ (حكم).

نجد أن العرب تقول: حكمت أو أحكمت أي منعت، ويقال للحاكم بين الناس حاكم، لأنه يمنع الظالم من الظلم، وأيضا حكم الشيء واحكمه أي منعه من الفساد.¹

(2) اصطلاحاً:

أما المصطلح فهناك عدة تعاريف لحوكمة الشركات طبقاً لما جاء في مقالات كتابات الباحثين، و تقارير مختلف الهيئات و المنظمات، ومن بين هذه التعاريف نجد:

(أ) التعريف الأول: حوكمة الشركات تعني إيجاد وتنظيم التطبيقات و الممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، بما يحافظ على حقوق المساهمين والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ تمويل العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، باستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية.²

(ب) التعريف الثاني: قد عرف سوق المال الاسترالي حوكمة الشركات بأنها: النظام الذي تسير عليه الشركات وتدار به، وهو نظام يؤثر على أهداف الشركات والمطلوب من الشركات تحقيق تلك الأهداف ومتابعة المخاطر.³

¹ ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، ط1، مركز الخبرات المهنية للإدارة "بميك" للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2014، ص: 44.

² غضبان حسام الدين، محاضرات في حوكمة الشركات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 16.

³ سلطان سعود السجان، تقييم الشركات، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص: 216.

(ج) **التعريف الثالث:** عرفت منظمة التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية "OECD" فقد عرفت حوكمة الشركات على أنها: مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح، وتشمل أيضا الهيكل الذي توضح من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ومراقبة الأداء.¹

(د) **التعريف الرابع:** عرفت لجنة "Cadbury*" على أنها: النظام الذي وفقا له يتم تسيير ورقابة الشركة وتعتني بإعطاء الوسائل اللازمة التي تسمح بإيجاد التوازن المنطقي للسلطة، ذلك لتفادي كل الانحرافات الشخصية وتقوم على ثلاثة ركائز أساسية هي: مجلس الإدارة، التدقيق وإدارة أعمال المؤسسة.²

(هـ) **التعريف الخامس:** عرفت مؤسسة التمويل الدولية "IFC" فإنها تعرف حوكمة الشركات على أنها مجموع الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط الشركات وتحديد توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في الشركة بمن فيهم المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة.³

(و) **التعريف السادس:** يمكن تعريفها أيضا بأنها مجموعة من القواعد والحوافز التي تهدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة، وقيمها على المدى البعيد لصالح المساهمين.⁴

(ي) **التعريف السابع:** حوكمة الشركات هي فن إدارة شبكة من العلاقات بين مختلف الأطراف أصحاب المصالح، من خلال استراتيجيات وأداء الشركات، أي من خلال تقسيم السلطات والمسؤوليات بين الأطراف.⁵ من خلال هذه التعاريف السابقة نستنتج أن حوكمة الشركات هي الأدوات والإجراءات المنظمة لشبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف من مساهمين ومديرين ومجلس الإدارة، وتتضمن بشكل صريح وضمني أسئلة حول السلطة والرقابة والمسؤولية في إطار تحديد إستراتيجية التوجه العام لأداء الشركة.

¹ عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص: 15.

² سفير محمد وقاشي يوسف، مطبوعة بعنوان محاضرات في حوكمة الشركات، جامعة العقيد آكلي محند اولحاج، البويرة، 2016/2017، ص: 23. *هي لجنة تدقيق الشؤون المالية للشركات البريطانية وتتضمن ممثلين عن مستويات الصناعة البريطانية.

³ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 15-16.

⁴ رندة الدبل، تقييم الشركات العائلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 102.

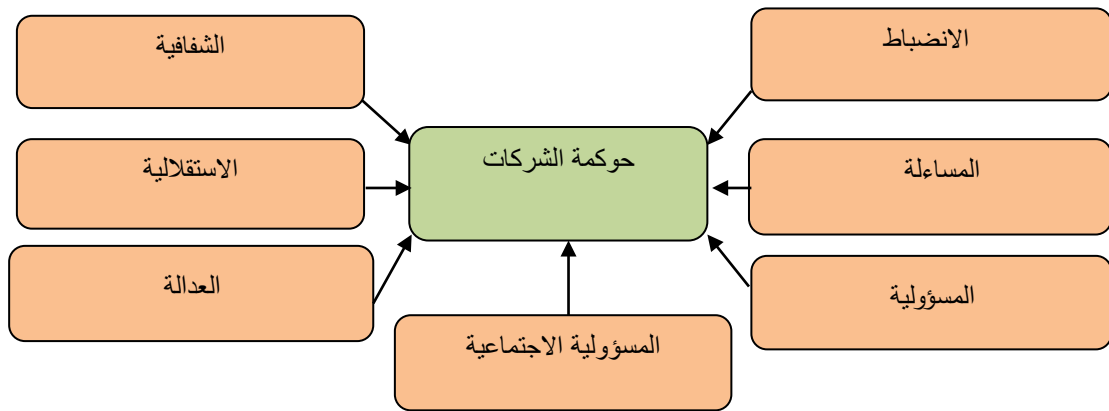
⁵ Luc boyer et noél equilbey, organisation : théories et applications, édition d'organisation, paris, deuxième édition, mars, 2003, p: 397 .

ثالثاً: خصائص حوكمة الشركات

تتمثل أهم خصائص حوكمة الشركات فيما يلي:¹

- (1) الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- (2) الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- (3) الاستقلالية: أي عدم وجود ضغوطات وتأثيرات غير لازمة للعمل.
- (4) المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- (5) المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- (6) العدالة: أي يجب احترام حقوق أصحاب المصالح في المؤسسة.
- (7) المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

الشكل رقم (1-1): يوضح خصائص حوكمة الشركات



المصدر: فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2011/2012، ص: 11.

وعليه يمكن القول بأن حوكمة الشركات هي: أسلوب تسيير يهدف إلى التأكد من حسن إدارة الشركات بشكل يحافظ على حقوق ومصالح الأطراف داخل المؤسسة.

عموماً يمكن القول أن حوكمة الشركات هو تعبير واسع يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات لقراراتها، والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار ومدى المساءلة التي يخضع لها

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007/2008، ص: 25.

مدبرو الشركات وموظفوها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين، والحماية التي يقدمونها لصغار المساهمين.

المطلب الثاني: أهمية حوكمة الشركات

تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، كما تظهر أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية:¹

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه نهائياً.
- العمل على تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن باستخدام النظم الرقابية الفعالة.
- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المساهمين.²
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
- تضمن كفاءة عمليات الخصخصة وتوجيهها إلى الاستخدام الأمثل، مما يساعد على إزالة الاحتقان بين طوابق المجتمع، وكذلك منع حالات الفساد.³
- تساعد حوكمة الشركات على تجنب الانهيارات المالية كما تساعد على استقرار الأسواق المالية.
- تعمل على ضمان رفع الأداء المالي، تخصيص أموال الشركة، تدعيم المركز التنافسي للشركة من خلال كسب ثقة أصحاب المصالح في السوق.
- تساعد على جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية.

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات

أدت الأزمة الآسيوية في منتصف التسعينات، وانعكاساتها على أغلب الاقتصاديات العالمية، إلى بث الوعي بضرورة إنشاء معايير وقواعد تحكم قطاع الأعمال على المستوى العالمي بصورة عامة، وعلى المستوى المحلي لمختلف الدول بصورة خاصة، لذلك سعت الدول لصياغة مجموعة معايير وقواعد توجه وتراقب إدارة شركاتها المختلفة. لذلك تسعى الشركات المختلفة لصياغة لوائح وقواعد تحكم سلوك الإدارة والعمال داخل الشركة، وتوجه تصرفاتهم تجاه تعظيم مصالح مساهميها وأصحاب المصلحة فيها، كما تحدد البيئة القانونية الاجتماعية الوطنية للشركة شكلاً قانونياً أوسع، ليس فقط بالممارسة التقليدية للشركة، لكن

¹ ردة الدبل، مرجع سابق، ص ص: 103-104.

² محسن احمد الخضير، حوكمة الشركات، ط1، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص: 58.

³ احمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص ص: 186-187.

أيضا الالتزامات الضمنية و الصريحة تجاه العمال وباقي أصحاب المصلحة. وكنتيجة لتدويل القاعدة القانونية الناتج عن العولمة، أصبحت بعض المبادئ تكتسي صفة العالمية، ومن بينها مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" التي أصدرت مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999، ثم أصدرت النسخة المعدلة منها في عام 2004، معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية ومعايير مؤسسة التمويل الدولية.

أولاً: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

حيث اعتمدت معظم دول العالم على هذه المبادئ في تطوير دساتير حوكمة المؤسسات فيها وتنقسم هذه المبادئ إلى ستة مبادئ رئيسية:

(1) وجود إطار فعال للحوكمة: لابد من وجود إطار عام للحوكمة يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لكافة الأطراف، مع ضمان الالتزام بكافة القوانين واللوائح، وضرورة أن تتسم الجهات الإشرافية بالنزاهة والموضوعية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تحقق الإفصاح والشفافية لكافة الأطراف ذات المصلحة في الوقت المناسب.¹

(2) حماية حقوق المساهمين: يجب أن يحمي إطار الحوكمة حقوق المساهمين، وتشمل حق نقل ملكية الأسهم، وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة، وحق التصويت في الجمعيات العمومية، وحق الحصول على القوائم المالية وأي معلومات ذات أهمية في الوقت المناسب، وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنح الأسهم.²

(3) المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة ويجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية، كما ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.³

(4) دور أصحاب المصالح: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلح كما يحددها القانون، كما يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة، كما يجب أن تدرك الشركات أن إسهامات أصحاب المصالح تشكل مورداً بالغ الأهمية لبناء القدرة التنافسية للشركات وتدعيم مستويات

¹ OCDE, Principes de Gouvernement d'Entreprise de L'OCDE, Paris :Les éditions de L'OCDE, 2004, P: 18.

² علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص: 35.

³ بن عواق شريف الدين أمين، تطبيقات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 03، جوان 2015 ص: 147.

ربحيته، ولهذا فمن مصلحة الشركات على المدى الطويل بناء التعاون فيما بين الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح.

ولكن لا تتعارض معاملات الأطراف ذات العلاقة سواء كانت عقود أو صفقات مع الشركة مع مصلحة المساهمين بل يجب أن:

(أ) لا يحصل الطرف ذات العلاقة على أية ميزة من خلال تعامله في العقود والصفقات الاعتيادية التي تدخل في نشاطات الشركة العادية.

(ب) تتم العقود والصفقات عن طريق المناقصات العامة والتي من خلالها يجب أن تتم وفق أسلوب شفاف وإفصاح كامل.

وفي بعض الحالات يجوز لمجلس إدارة الشركة بناء على توصية لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة، أن تتعامل الشركة مع الطرف ذو العلاقة في الصفقات الصغيرة على أن تتفق مع لائحة المشتريات الخاصة بالشركة، وفي كل الحالات يجب إبلاغ المساهمين بتفاصيل هذه المعاملات¹.

(5) الإفصاح والشفافية: يندرج تحت هذا البند العناصر التالية:²

(أ) يجب أن يشتمل الإفصاح على أهداف الشركة، النتائج المالية والتشغيلية للشركة، حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والتنفيذيين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم، عوامل المخاطرة المنظورة، المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح، هياكل وسياسات الحوكمة بالشركات.

(ب) ينبغي إعداد ومراجعة البيانات وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية، وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة.

(ج) يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية.

(د) يجب أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم بالتكلفة المناسبة.

(6) مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية، لتوجيه المؤسسات يجب أن يحتوي على ما يلي:¹

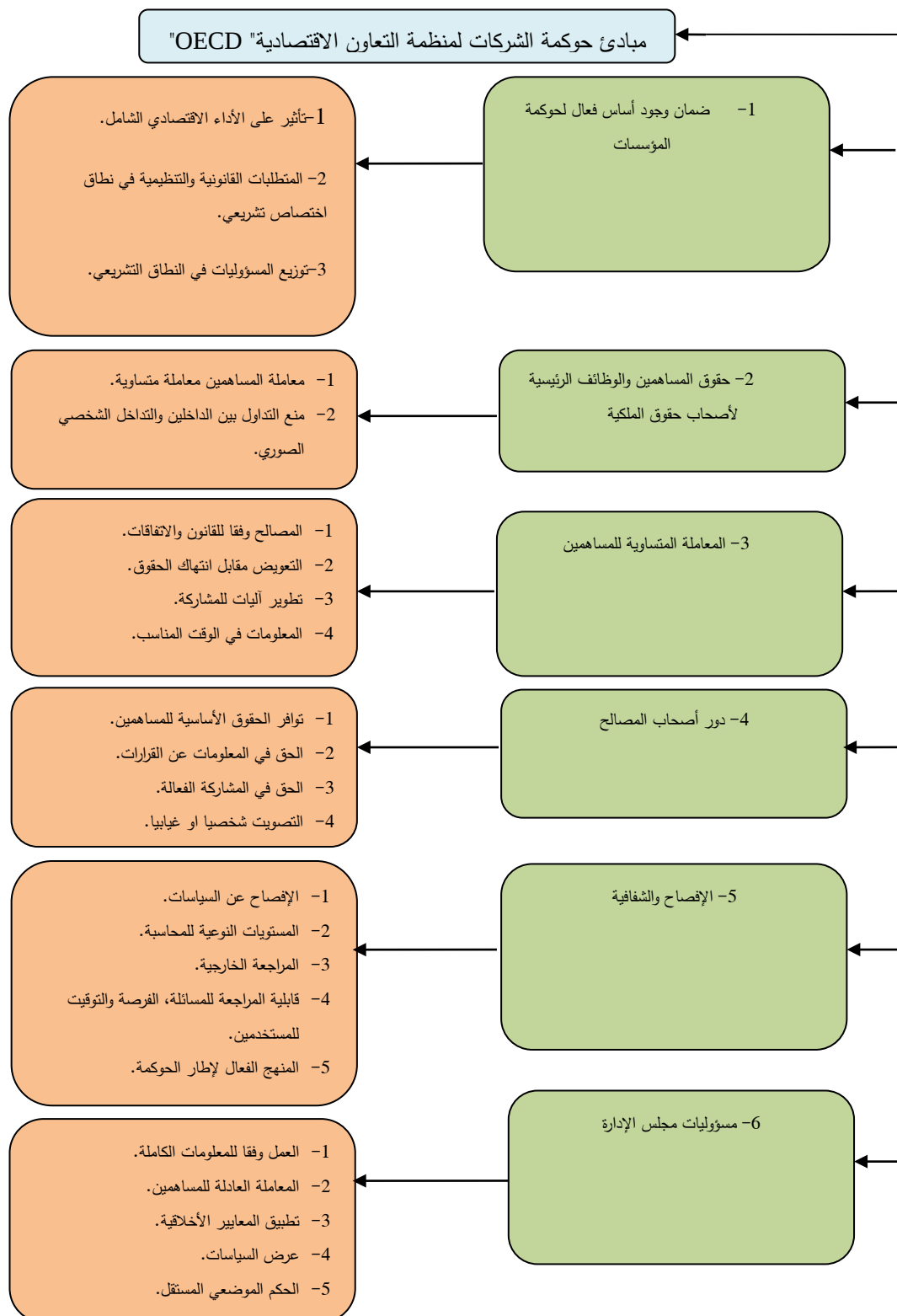
¹ اسعد احمد البنوان، حوكمة الشركات، مكتبة أفاق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص: 46.

² عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 36.

- (أ) يجب أن يعمل مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين.
- (ب) يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.
- (ج) يتعين أن يضطلع مجلس الإدارة على مراجعة وتوجيه إستراتيجية المؤسسة، اختيار المسؤولين التنفيذيين متابعة فعاليات حوكمة الشركات، الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصالات .

¹ افروخ رانيا، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015، ص: 30.

الشكل رقم (2-1): مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



المصدر: ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، غزة، فلسطين، 2009، ص: 19

ثالثاً: مبادئ معهد التمويل الدولي

تتأول *معهد التمويل الدولي مبادئ حوكمة الشركات في خمسة مجالات تتعلق بحماية حقوق المساهمين، هيكل ومسؤوليات مجلس الإدارة، المحاسبة والمراجعة، الشفافية في هيكل الملكية، والرقابة والبيئة التنظيمية.¹

واهتم معهد التمويل الدولي بوضع الخطوط الإرشادية، لتحقيق التطبيق العملي لهذه المبادئ في صورة مجموعة من الآليات يتم تطبيقها بما يتناسب مع الظروف البيئية الخاصة بكل دولة.

ومن الضروري أن يركز مفهوم الحوكمة على تحسين بعض الممارسات المتعلقة:

- مجلس منظم لإضافة القيمة وتجنب تضارب المصالح.
 - يجب أن يتوفر مجلس الإدارة على المهارات المناسبة للمراجعة وتحديد واتخاذ إجراءات جديدة.
 - اتخاذ القرارات الأخلاقية والمسؤولية.
 - تحديد واضح للمديرين والمديرين التنفيذيين وفق أسس محددة.
 - الإفصاح عن جميع الأمور التي تهم أصحاب المصلحة.
 - هيكل وعملية تحديد وإدارة المخاطر.
 - توثيق واضح للمسؤوليات والسياسات والإجراءات في جميع أنحاء الشركة للأدوار الرئيسية
- وقد أمكن تصنيف هاته الآليات إلى:

(1) مجموعة آليات تختص بممارسات وسياسات الشركة.

(2) مجموعة آليات رقابية تختص بقواعد القيد بالبورصات المالية.

(3) مجموعة آليات قانونية تختص بقوانين الشركات والتأمين.

تلخصت أهم أهداف معهد التمويل الدولي في الإجابة عن مضمون التساؤلات التالية:

- من هو المسؤول عن تطوير نظام إدارة المخاطر؟.
- كيف يتم تحديد المخاطر وتحديد مدى الرغبة في المخاطرة؟.
- هل يقوم مجلس الإدارة بمراجعة دورية لأنظمة إدارة المخاطر؟.

¹ نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص ص: 30-31.

*معهد التمويل الدولي مؤسسة عالمية للاستثمار، كما أنها من أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي تتعامل مع القطاع الخاص لتحسين أدائها من خلال استجابة سريعة للعملاء وتبادل نجاحاتها والتعلم من خبراتها.

- ما هو دور وحدة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر؟.
- كم مرة يتم مراقبة إدارة المخاطر مقارنة بالأهداف التي وافق عليها المجلس؟.
- كيف يتم إبلاغ المجلس بذلك؟.
- المخاطر بشكل مناسب عند تخطيط الاستراتيجيات وأنشطة هل يقوم مجلس الإدارة والإدارة بتقييم منتجات جديدة؟.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات

حوكمة الشركات هي امتداد لبعض النظريات الاقتصادية و القانونية، حيث أرجعت بعض الأدبيات نشأة الحوكمة إلى عدد من الأفكار والنظريات الاقتصادية والقانونية كفكرة فصل الملكية عن الإدارة ونظرية الوكالة ونظرية تكاليف الصفقات ونظرية حقوق الملكية التي تركز عليها حوكمة الشركات وفسرت ضرورة وجودها بالمؤسسة لمعرفة النقائص والتصرفات التي كانت تحكم عمل المديرين.¹

أولاً: نظرية الوكالة

في الأعمال المتعلقة بالتعهد تكتسي نظرية الوكالة درجة عالية من الأهمية في شرح عمليات التعهد لمتعهد خارجي رغم استعمالات النادرة في مجالات الصيانة، ونظرية الوكالة يمكن تطبيقها على مختلف ظواهر الشركة، فتهدف إلى تحليل العلاقة التعاقدية بين الوكيل والموكل.

كما أن نظرية الوكالة تعتمد على المقاربة التعاقدية، تقدم المؤسسة على النظام من العلاقات تتميز بالتعاقد بين الأعوان الاقتصاديين، وهذه العلاقة التعاقدية تتميز في غالب الأحيان بتضارب المصالح وتناظر المعلومات (الانتهازية) بين الإدارة والمالكين، وبقية أصحاب المصالح في المؤسسة، أي أنها جاءت وفق مبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه ظهرت هذه النظرية أساساً، للفصل بين ملكية المؤسسة وتسييرها يحاول كل طرف تعظيم منافعه الخاصة، فإنه يتوقع أن تأتي عملية اختيار أسلوب صيانة معين مثلاً، يكون متأثر بالأهداف الذاتية للإدارة، بصرف النظر عما إذا كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح الآخرين.

من أجل توضيح نظرية الوكالة، يتم التطرق إلى مفهوم الوكالة، فرضيتها وتكاليفها، وذلك فيما يلي:²

¹ زركي عمار، التعهد بإدارة الصيانة كاختيار استراتيجي للمؤسسة الصناعية، مدخل لتحسين الإنتاجية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2011، ص: 196.

² زركي عمار، المرجع السابق، ص: 171 .

(1) مفهوم النظرية: دخلت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي بشكلها الرسمي في بداية سبعينيات القرن الماضي، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي "Smith Adam" عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم.

لقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال نظرتها إلى المؤسسة على أنها سلسلة من العقود أو التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في المؤسسة، من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى.

(2) فرضيات نظرية الوكالة: تركز نظرية الوكالة على الفروض التالية:

(أ) تضارب (تعارض) المصالح "les conflits d'interets": ينتج تعارض المصالح بتطبيق ما يعرف بنظرية الوكالة، حيث يقوم شخص أو مجموعة أشخاص في شركة أو مؤسسة ما (الأصيل) بتوكيل شخص (الوكيل)، للقيام بإدارة أعمال وخدمات المؤسسة نيابة عنهم، ويفوضونه بناء على ذلك في اتخاذ بعض القرارات، ونتيجة لانفصال الإدارة عن الملكية في عقد الوكالة، فإنها تنشأ بموجب ذلك دوافع مختلفة للطرفين المالك والمديرين ويعرف تضارب المصالح بالوضع أو الموقف الذي تتأثر به موضوعية واستقلالية قرار في وظيفة معينة بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصيا أو أحد أقرائه أو أصدقائه المقربين. ويقدم كل من "meckling et jensen" نوعين من هذا التضارب:

- جزء من التضارب بين المساهمين والمسيرين.
- الجزء الآخر بين المساهمين، المسيرين والدائنين.

(ب) الرشادة النسبية: إن أطراف الوكالة (أصلاء ووكلاء) يتمتعون بالرشادة المحدودة أو (الرشد النسبي) وان تصرفاتهم تعتمد على تعظيم منافعهم الذاتية.

(ج) الحاجة إلى بقاء المؤسسة قوية: على الرغم من وجود تعارض في أهداف الوكلاء والأصلاء، إلا أن هناك حاجة مشتركة ولو ضعيفة للطرفين في بقاء الشركة قوية في مواجهة الشركات الأخرى.

(د) عدم تماثل المعلومات: أن هناك عدم تماثل في هيكل المعلومات لدى كل من الوكيل والأصيل في ما يتعلق بموضوع الوكالة.

(هـ) لا مركزية الوكيل: يترتب على ما سبق ضرورة توافر قدر من اللامركزية للوكيل تمكنه من اتخاذ بعض القرارات والقيام ببعض التصرفات دون الرجوع إلى الأصيل.

(و) السلوك التعاوني: إن الأصيل لديه الرغبة في تعميم عقود للوكالة تلزم الوكيل بالسلوك التعاوني الذي يعظم منفعة أطراف الوكالة، ويحول دون تصرف الوكيل على نحو يضر بمصالح الأصيل.

(3) تكاليف الوكالة: يفترض أن يلتزم المسير بإدارة عمليات والتسيير لفائدة الموكل (المالك)، إلا أنه في الواقع يسعى المسير إلى تعظيم ثروته الخاصة، وهذا ما يؤدي إلى ظهور تكاليف الوكالة التي يمكن تصنيفها كما يلي:¹

(أ) تكاليف المراقبة: يتحملها الموكل (المساهم) للتأكد من أن القادة أو أعضاء مجلس الإدارة لا يتصرفون من منطق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين، مثل تكاليف إنشاء مجلس الإدارة، تكاليف الفصل بين وظائف الرئيس والمدير العام، وتكاليف إنشاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة.

(ب) تكاليف الفرصة البديلة: وتسمى (الخسارة المتبقية): والتي تعني خسارة المنفعة التي يتكبدها الموكل "mandant" نتيجة تضارب المصالح مع الوكيل، هذا التضارب يجعل التصرفات تختلف بين الأصل والوكيل، مثل التخصيص السيئ للموارد والاختيار الاستراتيجي غير الأمثل واختلاف التصرفات على الثروة يعبر عنه بالخسائر المتبقية.

(ج) تكاليف الالتزام أو المانعة من قبل الوكيل: وهي التكاليف التي يتحملها الوكيل من أجل أن يثق به الموكل وتكون مصالحه في صف واحد مع مصالح الموكل.

والاختلاف الكبير بين * "Williamson" وأصحاب نظرية الوكالة يكمن في أن الأعوان الاقتصاديين لهم القدرة على تحرير عقد بوضوح تام يتوقع سلوكيات أو تصرفات الطرفين التي يخبئها المستقبل.

يتضح مما تقدم بان نظرية الوكالة تبحث في فهم أسباب تضارب المصالح ونتائجها، إذ تصف نظرية الوكالة الشركة كسلسلة عقود بين الأصل والوكيل، يحرصون على مصالحهم دون اعتبار مصالح الآخر.

ثانيا: نظرية حقوق الملكية

ترجع نظرية حقوق الملكية إلى كل من " DEMETZ et ALCHAIN " سنة 1973، وكانت نقطة انطلاق تحليل هذه النظرية هو النظر في التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد، بحيث اعتبرت أن كل تفاعل بين هؤلاء يمثل تبادل لحقوق ملكية شيء معين، تمنح هذه الملكية الحق و السلطة لاستهلاك أو الحصول على دخل، أو التنازل عن سلعة أو أصل خاضع لها المؤسسة حسب هذه النظرية شكل تنظيمي كفاء الإنتاج في إطار فريق عمل، كل عضو فيه يعتبر مالكا له الحق في توظيف، ترخيص، تقييم، و تسيير أعضاء فريقه، و هذا من خلال تبادل حقوق معينة تنوزع هذه الحقوق على ثلاث أنماط ملكية هي:²

¹ زركي عمار، مرجع سابق، ص: 172 .

² غضبان حسام الدين، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 ص ص: 14-15.

* هو اقتصادي أمريكي شهير في عام 2009 حصل على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية تقديرا لأبحاثه في مجال الحوكمة الاقتصادية.

(1) الاستعمال "usus'l" وهو الحق في استخدام الملكية.

(2) حق الاستفادة من دخل الأصل "Fructus Le".

(3) حق التنازل للغير "abusus'L" الجمع بين الأنماط الثلاثة السابقة المكونة لحقوق الملكية يكون متفاوتا وفق شكل المؤسسة التي تمارس فيها هذه الحقوق، بحيث:

(أ) في المؤسسة الرأسمالية: حق الاستعمال، حق الاستفادة من دخل الأصل، و حق التنازل للغير يكونون مركزين في أيدي شخص واحد هو المالك في أغلب الحالات.

(ب) في المؤسسة الإدارية: أين هناك فصل بين الملكية و التسيير، المساهم يمتلك حق الاستفادة من دخل الأصل و حق التنازل، بينما لا يمتلك المسير سوى حق الاستعمال.

(ج) في المؤسسة العمومية: يكون فيها حق الاستعمال للجميع، أما حق الاستفادة من دخل الأصل و حق التنازل للغير يكون لدى السلطات العمومية المسؤولة.

(د) في المؤسسات التعاونية: حيث الملكية جماعية وغياب المالك الحقيقي الذي يستفيد من الربح المحتمل يكون حق الاستفادة من دخل الأصل لدى المسيرين و الأجراء العاملين في المؤسسات.

ثالثا : نظرية تكاليف الصفقات

النظرة الحديثة لتاريخ المنشأة حسب "Coasse" سنة 1973، يعد "Ronald Coase" من الاقتصاديين وهو حائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1991، هي أن المنشأة موجودة كبديل عن أساليب صفقات أكثر تكلفة، فتكاليف الصفقات المتعلقة بالتفاوض والتعاقد والتنسيق وأداء الحقوق والواجبات في إطار مجموعة من العقود، يمكن تخفيضها من خلال خلق المنشأة التي تعمل كوسيط بين المستهلك ومورد المدخلات. وفي التحليل الاقتصادي للمؤسسات يقدم "Coasse" تفسيراً مقترحاً لتواجد الشركة، يقدمها بأنها تشكل تنظيماً أكثر فعالية من السوق لأنها تسمح باقتصاد و تقليل تكاليف الصفقة.¹

وتكمن فكرة "Coasse" في: ² طرح سؤال عن انه كيف يمكن للأفراد المتواجدين في السوق أن يجتمعوا ويشكلوا مؤسسة ؟.

¹ أفيناش ديكسيت، ترجمة نادر إدريس التل، صنع السياسات الاقتصادية: منظور علم سياسة تكاليف الصفقات، ط1، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1998، ص: 25.

² غلاي نسيم، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص: 23.

وتزامنا لما جاء من قبل في نظرية الوكالة، وتحليل "Coasse" الذي طور في مقال في مجلة "Economica" الصادرة في تاريخ 1937 تحت عنوان "طبيعة المنشأة" وقبل ذلك إذا تتبعنا منطق أو تفكير المدرسة النيوكلاسيكية، حيث اعتبرت أن التبادلات التجارية تتم وفق المفهوم التالي:

- الشخص المنسق للعروض و الطلبات الناتجة عن السوق هو مقترح السعر الأولي، وبذلك فإن العارضين و الطالبين يتموضعون حسب السعر.
- في حالة وجود اختلال في التوازن بين العرض و الطلب يمكن للفرد أن يقترح أسعار جديدة.
- إذا كان العرض يفوق الطلب تكون الأسعار الجديدة منخفضة، وإذا كان العرض أقل من الطلب يكون السعر الجديد مرتفع.

ويبقى المفهوم ساري المفعول حتى يكون في حالة توازن بين العرض والطلب وبالتالي نرى أن الفرد الذي يقوم بجمع المعلومات، تنفيذ وأداء الحسابات، إعادة توزيع المعلومات وغيرها من الوظائف كما يقوم بإجراء العديد من النشاطات اللازمة لتحقيق التوازن.

وتعد النقطة الرئيسية في بناء تحليل "Coasse" وأن النشاطات الضرورية للتنسيق التجاري لها تكلفة سميت فيما بعد **تكاليف الصفقات** وبشكل أكثر تحديدا فإن التكاليف المستعملة في السوق يمكن تصنيفها إلى ثلاثة فئات: ¹

(1) فئة تكاليف البحث والمعلومات: مثلا إذا أردت شراء سيارة لا بد أن تجمع معلومات كافية عن مختلف العروض والتحرك بين مختلف المتعاملين، ومحاولة المقارنة بين التكاليف لكنه مكلف من حيث الوقت والتقل.

(2) فئة تكاليف التفاوض واتخاذ القرار: في بعض الأحيان تكون خصوصيات تنفيذ العقد بين العارض و الطالب معقدة مثلا: الكمية الواجب توريدها، المدة الزمنية، النوعية الجديدة والتمن المطلوب، الضمان المقترح... الخ، ولهذه الأسباب سيستغرق اتخاذ القرار وقت وبالتالي تكلفة.

(3) فئة تكاليف المراقبة: إذا تم العقد يجب ضمان احترامه وتطبيقه ويرى "Coasse" أن المتعاملين لهم الخيار بين أهم وسيلتين للتنسيق وهما السوق والمؤسسة، اللتان تشكلان معا الهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي.

¹ غلاي نسيمه، مرجع سابق، ص: 24.

المطلب الخامس: نماذج إدارة الشركات في جميع أنحاء العالم

يكون اختلاف نماذج حوكمة الشركات من دولة إلى أخرى، نتيجة لاختلاف الأنظمة الاقتصادية المتبعة حتى بين إتباع النظام الرأسمالي، وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين عدة نماذج لحوكمة الشركات، من بينها نموذج المساهم ونموذج صاحب المصلحة (يعتبران من أهم النماذج) إضافة إلى نموذج الشركة العائلية.

أولاً: نموذج المساهم Shareholder Model:

يرتكز هذا النموذج على فرضية ضرورة تعظيم قيمة المساهمين، كونهم من يزود الشركة باحتياجاتها المالية، ويتحملون مخاطرة أكثر من غيرهم من أصحاب المصلحة الآخرين.

ينتشر هذا النموذج في الاقتصاديات الانجلوساكسونية (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة أيرلندا أستراليا وكندا)، في هذا النموذج يحكم على أداء الشركة على أساس قيمة المساهم، كما أن الإدارة العليا لها التزام ضمني لضمان أن الشركة تسير بتوافق مع مصالح المساهمين، وهذا ما يعزز ما يسمى بسيادة المساهمين "Shreholders Supremacy"، التي تشير إلى أن المساهمين هم المتحكمين الشرعيين في الشركة.

وقد قدمت عدة انتقادات لهذا النموذج، خصوصاً كونه يعاني من عدة نقاط ضعف تتعلق عموماً بسلطة المساهم وديمقراطيته، مصالح صاحب المصلحة، المبادئ الاجتماعية والأخلاقية والإفراط في قصر المدى... الخ.¹

ثانياً: نموذج صاحب المصلحة Stakeholder Model:

ويطلق على نموذج حوكمة الشركات المطبق عموماً في الشركات الأوروبية، الذي يرى مكدونالد و بوكستي "Mc Donaied & Putxty"، أنه يعبر عن تحول تجاه مساءلة الشركات لكل أصحاب المصلحة فيها يفترض هذا النموذج ضرورة التزام الشركة تجاه تشكيلة واسعة من الأفراد والمجموعات التي يعتمد عليهم نجاحها، ويطلق عليهم أصحاب المصلحة، حيث بينت "بلاير Blair" 1995 إن "هدف حوكمة الشركات الجيدة يجب أن يكون تعظيم إمكانية خلق الثروة للشركة ككل، بدلاً من تعظيم قيمة المساهمين فقط"، ويعرف "فريمان Friman" أصحاب المصلحة على أنهم: "مجموعات أو أفراد بإمكانهم التأثير والتأثر بإتمام أحد مهام المنظمة"، ويمكن تقسيمهم إلى فئتين، أصحاب مصلحة داخليين تضم حملة الأسهم والعاملين بما في

¹ عثمان عثمانية، الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركة، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2011، ص ص 41- 42 .

ذلك المديرين ومجلس الإدارة، وأصحاب مصلحة خارجيين من بينهم العملاء، الموردون الحكومة، الاتحادات الجماعات المحلية والجمهور.¹

وقد وجهت عدة انتقادات لهذا النموذج أيضاً، خصوصاً عن طريق "إيلان ستارنبارغ Elane Sternberg" التي وصفته بأنه وصفة لـ "الإعاقة الإدارية Managerial Paralysis"، خصوصاً فيما يتعلق بتعدد واختلاف أهداف أصحاب المصلحة، فعندما لا يمكن محاسبة المديرين على هدف وحيد، فهم غير مسؤولين عملياً نحو أي شخص.

ثالثاً: نموذج الشركة العائلية (Famlyli-Based System fbc)

تنتشر الشركات العائلية خاصة في الدول أسيوية وأمريكية ولاتينية، كما توجد أيضاً في باقي دول العالم، وقد بلغ عدد هذه الشركات سنة 1999 نسبة 45% من بين الشركات الدولية المدرجة، وبيّن "حيدر خان Haider Khan"، إن الفرق بين نظام حوكمة الشركات العائلية ونموذجي المساهم وصاحب المصلحة يكمن في بقاء التحكم الجوهري لدى مجموعات العائلات بدلاً من الأسواق المالية أو بنوك أخرى، ويكون هذا النموذج قابل للعمل كشكل حوكمة فقط بتوفر الشروط التالية: قدرات مناسبة للنظام المالي على الرقابة خبرات إدارية وسوق المنافسة.

المبحث الثاني: آليات وتجارب الدول في مجال حوكمة الشركات

نظراً للأثر السلبي الذي تعرضت له عدة اقتصاديات عالمية، أصبح الجميع على وعي بمدى أهمية حوكمة الشركات، وضرورة تقوية آلياتها بغية تحسين أدائها، ورفع درجة فعاليتها وكفاءتها، كما قامت معظم الدول بإصدار العديد من التقارير والتوصيات الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات وسوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى: آليات حوكمة الشركات وأهميتها، إضافة إلى تجارب بعض الدول في مجال حوكمة الشركات.

المطلب الأول: آليات حوكمة الشركات

ويتم تصنيفها إلى آليات داخلية وآليات خارجية نتطرق إليها فيما يلي:

أولاً: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تتصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:²

¹ عثمان عثمانية، مرجع سابق، ص: 43.

² بروش زين الدين، دهيمي جابر، ملتقى وطني حول، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 7/6 ماي/2012، بدون صفحة.

1) دور مجلس الإدارة: إن الباحثين في مجال حوكمة الشركات يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ إنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا كما أن مجلس الإدارة الفعال يشارك في وضع إستراتيجية الشركة، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة، وحتى تكون المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي نفس الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة ويتكون مجلس الإدارة من:¹

- **الإشراف المستقل:** أعضاء غير تنفيذيين مستقلين، استقلال القيادة، (الاجتماع لغير التنفيذيين).
- **القدرة على التنافس:** القدرة على استبدال مجلس الإدارة، (الإشراف الإداري).
- **وضع الإستراتيجية:** إستراتيجية كل وحدة من العمل، (إستراتيجية الشركة).

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته، يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان والميزة الرئيسية لهذه اللجان أنها لا تحل محل مجلس الإدارة، فهي تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس وبالتالي فالمجلس هو صاحب القرار النهائي والمسؤولية الكاملة.

(أ) لجنة التدقيق: حظيت لجنة التدقيق باهتمام كبير من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة ويرجع ذلك للدور الذي تؤديه هذه اللجنة كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، ودورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها ولقد عرفت لجنة التدقيق من قبل الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين "CTCA" بأنها لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة اللذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي ومناقشة نتائج التدقيق معه، ومن وظائف ومهام لجنة التدقيق:²

- مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة.
- الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

(ب) لجنة المكافآت: توصي اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وقد تضمنت

¹ بروش زين الدين دهيمي جابر، مرجع سابق.

² بروش زين الدين، دهيمي جابر، مرجع سابق، بدون صفحة.

إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" تأكيداً على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة من خلال جذب الكفاءات العالية ومن وظائف لجنة المكافآت ما يلي:

- وضع سياسات لإدارة برامج مكافآت الإدارة العليا ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري.
- وضع سياسات لمزايا الإدارة ومراجعتها باستمرار.

ج) لجنة التعيينات: يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات منها:

- يجب على لجنة التعيينات أن تضع آليات شفافة للتعيين، مما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.
- يجب أن تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين.
- على اللجنة أن تتوخى الموضوعية، وذلك بمقارنة مؤهلات ومهارات المتقدم مع الموصفات الموضوعية من الشركة.

2) التدقيق الداخلي: تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققين الداخليين من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي لذلك يعد كل من التدقيق الداخلي والخارجي آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يخص ضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير، وحتى تحقق هذه الوظيفة أهدافها يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها.

ثانياً: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تتمثل الآليات الخارجية لحوكمة الشركات بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة ومن الأمثلة على هذه ما يأتي:¹

¹ عزيزة بن سمنية، طيني مريم، حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التأمين التعارفي، الملتقى الدولي السابع حول، الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وأفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 4/3 ديسمبر 2012، بدون صفحة.

(1) منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الإداري: تعد سوق المنتجات احد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، حيث إذ لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، إذ أن منافسة سوق المنتجات تحسن سلوك الإدارة وخاصة إذا كان هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا، وهذا يعني أن إدارة الشركات في حالة الإفلاس سوف يكون له تأثير سلبي على مستقبل أعضاء مجلس الإدارة و المدير (إذ غالبا ما تحدد الاختبارات الملائمة للتعيين انه لا يتم إشغال مناصب المسؤولية من طرف أشخاص سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية).

(2) الاندماجات والاككتسابات: مما لاشك فيه أن الاندماجات والاككتسابات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، لان الاككتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة (في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال)، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاككتساب أو الاندماج.¹

(3) التدقيق الخارجي: يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية تلك الكشوفات ومع تزايد التركيز على مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكلفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة والنشطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة.

(4) التشريع والقوانين: غالبا ما تشكل و تؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

المطلب الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في مجال حوكمة الشركات

أولا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تتشابه تجربة الولايات المتحدة الأمريكية تماما تجربة المملكة المتحدة، وذلك بالرغم من وجود بعض الاختلافات في لجنة بورصة الأوراق المالية مثلا، ومن الملاحظ أن الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ظهر بصورة واضحة بفضل صندوق المعاشات العامة، الذي يعتبر اكبر صندوق للمعاشات العامة في الولايات

¹ حساني رقية وآخرون، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 7/6 ماي 2012، بدون صفحة.

المتحدة حيث قام بتعريف حوكمة الشركات، وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين وقام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية لتطبيق حوكمة الشركات.¹

(1) مبادئ حوكمة الشركات الأساسية:

- (أ) يجب أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة مستقلين.
- (ب) يجب أن يتم عقد اجتماع للأعضاء المستقلين على الأقل مرة في السنة بدون حضور الأعضاء التنفيذيين.
- (ج) عندما يعمل رئيس مجلس الإدارة في الشركة كتنفيذي، فإن المجلس يجب أن يعين رسمياً أو بشكل غير رسمي عضو مستقلاً يعمل بصفة أساسية لتنسيق عمل الأعضاء المستقلين، ويطلق على هذا العضو اسم "عضو مجلس الإدارة القائد".
- (د) إنشاء لجان لمجلس الإدارة مكونة بالكامل من الأعضاء المستقلين.
- (هـ) لا يقوم أي عضو بأي عمل استشاري.
- (و) يجب أن تتم مكافآت الأعضاء من خلال الدمج بين المبالغ النقدية والأوراق المالية.

(2) الخطوط الإرشادية لحوكمت الشركات:

- (أ) يجب على أعضاء مجلس الإدارة ومساهمي الشركة الاتفاق على تعريف موحد "للاستقلال"، والى أن يتم الوصول إلى مثل هذا الاجتماع يجب على كل شركة أن تقوم بإصدار التعريف الخاص بها في تقريرها السنوي.
- (ب) يجب على مجلس الإدارة وضع وظيفة عضو مجلس الإدارة في الاعتبار واتخاذ الخطوات نحو الانفتاح على أفكار جديدة.
- (ج) يجب على مجلس الإدارة إعادة فحص التنسيق التقليدي لمراكز المسؤول التنفيذي ولرئيس مجلس الإدارة عند اختيار مسؤول تنفيذي جديد.
- (د) يجب أن يكون لدى مجلس الإدارة خطة فعالة لتعاقب المسؤولين التنفيذيين، كما يجب أن يحصل على تقارير دورية من الإدارة.

¹ غسان حسام الدين، مرجع سابق، ص: 78 - 79.

هـ) يجب أن يحصل كل أعضاء مجلس الإدارة على حرية الوصول إلى الإدارة العليا مع المسؤول التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة، أو المدير القائد الذي يعمل كحلقة وصل.

و) يجب على كل مجلس إدارة وضع التوقعات السلوكية الفردية لأعضاء المجلس والتي تتعلق بالحضور والاستعداد والمشاركة والإخلاص.

ي) المسؤولون التنفيذيون المتعاقدون يجب ألا يستمروا في العمل كأعضاء مجلس إدارة.

كما قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية سنة 1987 بإصدار تقريرها "treadway"، الذي يتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وما يرتبط بمهام يمنع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية، وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.

ثانيا: التجربة الفرنسية المعتمدة لتبني مفهوم حوكمة الشركات خلال الفترة (1999 إلى 2003)

لقد نشأ مفهوم حوكمة الشركات في فرنسا من خلال مجموعة من التقارير المنشورة خلال التقارير المنشورة للفترة (1999 إلى 2003)، هذه التقارير استمدت نصوصها وقوانينها من القوانين الدولية كقانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أنها ظلت تقارير إرشادية وليست إلزامية التطبيق، ويمكن تلخيص أهم تلك التقارير فيما يلي:¹

1) تقرير فينو الثاني "VièNOT2": بعد الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصور تقرير (فينو الأول "VièNOT1")، والذي صدر سنة 1995 تحت إشراف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص "AFEP" والمجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين "CNPF"، وذلك بفعل مجموعة من العوامل أهمها: العولمة ظهور صناديق المعاشات في فرنسا والرغبة في تحديث سوق المال بباريس تم تقسيم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام وهي: مهام وتعيين مجلس الإدارة، مكونات مجلس الإدارة، وظائف مجلس الإدارة وفي عام 1999 صدر تقرير فينو الثاني "VièNOT2" تحت إشراف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص "AFEP" وحركة المؤسسات الفرنسية "MEDEF"، والذي طرح أفكار جديدة ومعقدة أبرزها:

أ) القسم الأول بعنوان "الفصل بين وظائف الرئيس و المدير العام"، ومجمل ما تضمنه هذا القسم تمحور حول منح الخيار للشركات للفصل بين وظائف رئيس مجلس الإدارة والمدير العام أو جمعها، وعلى مجلس الإدارة أن يسجل اختياره في النظام الداخلي، كما ينبغي الإفصاح عن ذلك للمساهمين في التقرير السنوي للشركة.

¹ مخفي أمين، فداوي أمينة، تجارب وممارسات الدول النامية والمتقدمة في مجال تكريس مبادئ حوكمة المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 26/25 /نوفمبر 2013، ص: 211 - 212 .

(ب) القسم الثاني من التقرير تضمن عنصرين أساسيين:

- **العنصر الأول "الإفصاح عن مكافآت المديرين بالشركات المدرجة"** تمحور حول ضرورة إفصاح الشركات المدرجة لمساهميها عن كل المعلومات المفصلة حول المكافآت الفردية للمديرين، التكلفة الإجمالية للإدارة العامة، السياسات المطبقة في تحديد المكافآت.
- **العنصر الثاني "الإفصاح عن خطط الاكتتاب وشراء الأسهم في الشركات المدرجة"**، تمحور حول ضرورة أن تفصح كل شركة مدرجة في فصل خاص ضمن تقريرها السنوي عن كل المعلومات المتعلقة بمكونات وتطور رأس مال الشركة، ويتم تحضير هذا الفصل من طرف لجنة المديرين المسؤولة عن توزيع الحصص.

(ج) القسم الثالث من التقرير تضمن خمسة عناصر:

- **العنصر الأول "المديرون"**، ينص أن تكون مدة وكالة المديرين أربع سنوات كأقصى حد وعلى التقرير السنوي للشركة أن يتضمن تاريخ بداية ونهاية الوكالة لكل مدير، الوظيفة الرئيسية للمدير في الشركة.
- **العنصر الثاني "نشاطات مجلس الإدارة"** تمحور حول عدة نقاط أبرزها:
 - ✓ واجب مجلس الإدارة في إحداث التوازن بين تشكيلته وبين تشكيلة لجانها، تقييم قدرته على تحقيق مطالب المساهمين.
 - ✓ على الشركة أن تقدم المعلومات الدائمة واللازمة للمشاركة الفعالة للمديرين في أشغال المجلس مسبقاً، أو خلال حصص اجتماعات المجلس إن لزم الأمر.
- **العنصر الثالث "نشاطات لجان المجلس"** تمحور حول عدة نقاط أبرزها:
 - ✓ على لجان المجلس أن تكون قادرة على انجاز الدراسات التقنية الخارجية في مجال اختصاصها وعلى حساب تكاليف الشركة بعد إعلام رئيس مجلس الإدارة.
 - ✓ على لجان المراجعة أن تقوم بمساءلة مجلس الإدارة حول مسالة اختيار المرجع المحاسبي المعتمد لتوحيد البيانات المالية.
- **العنصر الرابع "المعلومة المالية"** وتمحور حول عدة نقاط أهمها:¹
 - ✓ إفصاح الشركات المدرجة عن حساباتها الموحدة الختامية في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد نهاية السنة المالية.
- **العنصر الخامس "الجمعية العامة"** وينص على أنه يمكن للشركات مستقبلاً أن تقترح على الجمعية العامة للمساهمين، إمكانية زيادة رأس المال في فترة الاكتتاب العام.

¹ مخفي أمين، فداوي أمينة، مرجع سابق، ص: 213

(2) تقرير بوتون "Bouton": في سبتمبر 2002 بعد سلسلة الانهيارات التي تعرضت لها الشركات الأمريكية "Enron World com"، التي كانت من أهم أسباب حدوثها افتقار فعالية نظام الحوكمة المطبق صدر تقرير بوتون "Bouton" وذلك تحت إشراف جمعية المؤسسات الفرنسية الكبيرة "AGREF" وحركة المؤسسات الفرنسية "MEDF"، ومن أهم التوصيات التي جاء بها هذا التقرير ما يلي:

(أ) تحسين أداء إدارة الشركات وخاصة أداء لجنة المراجعة.

(ب) ملائمة المعايير والممارسات المحاسبية.

(ج) جودة المعلومات المالية والاتصال المالي.

(د) فعالية الرقابة الداخلية والخارجية (المراجعة الداخلية والخارجية).

(هـ) علاقات الشركة مع مختلف فئات المساهمين.

(3) قانون الأمن المالي "Financial Security Law": بعد سلسلة الانهيارات في الشركات الكبرى الأمريكية والأوروبية ظهرت أزمة عدم الثقة في جودة المعلومة المحاسبية والمالية الموجهة لخدمة أغراض المستثمرين فصدر قانون الأمن المالي "Financial Security Law"، في فرنسا يوم 1 أوت 2003 "الجريدة الرسمية الفرنسية الصادرة يوم 2003/08/02"، ومن أهم النصوص التي جاء بها هذا القانون ما يلي:

(أ) ضرورة إعداد تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية.

(ب) أن يتم تضمين تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية في التقرير السنوي لأي شركة مدرجة في البورصة ويكون مرفقا برأي المراجع الداخلي حول كافة مراحل وإجراءات الرقابة الداخلية، ويتم الإفصاح عنه لهيئة الرقابة على السوق المالي.

(ج) مسؤولية و استقلالية مجلس الإدارة لتخفيض تكاليف الوكالة.

(د) ضرورة الاهتمام بالمعلومة المالية والشفافية والإفصاح في البيانات المالية، تفاديا لحالات التلاعب المحاسبي فيها.

(هـ) يجب على المراجع الخارجي أن يرفق بتقريره تقريراً مفصلاً يتضمن رأيه وكافة ملاحظاته المتعلقة بإجراءات الرقابة الداخلية للشركة، خاصة تلك المتعلقة بمعالجة وإعداد المعلومة المحاسبية والمالية.

وعلى اثر تبني فرنسا لجملة التقارير السابق عرضها تم تعميم تطبيق مفهوم حوكمة الشركات على كافة الشركات الفرنسية، كما تم فرض إعداد تقرير مفصل حول كافة قواعد الحوكمة لكل شركة، بحيث يحتوي كل المعلومات الخاصة بمجلس الإدارة، أعضاء المجلس ومكافأاتهم، أجورهم وحوافزهم، الجمعية العامة

للمساهمين والقرارات الصادرة عنها.....الخ، ويتم عرضه في فصل خاص ضمن التقارير السنوية، وكذا التقارير المرجعية الصادرة عنها عند نهاية كل سنة مالية.

المطلب الثالث: تجربة البحرين والجزائر في مجال حوكمة الشركات

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من تجربة البحرين والتجربة الجزائرية في مجال تطبيق حوكمة الشركات.

أولاً: تجربة البحرين

أصدرت مؤسسة نقد البحرين كتاب "القواعد والضوابط"، والغرض منه هو النص على القواعد والقوانين وتوفير التوجيه والإرشاد عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بحوكمة الشركات التي يجب أن تقوم البنوك في دولة البحرين بإتباعها والالتزام بها، وتتضمن المتطلبات الرئيسية ما يلي:¹

- يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي ومستقلاً.
- يجب ألا يكون من يقوم بدور رئيس المجلس ورئيس التنفيذيين هو نفس الشخص.
- يجب أن يقر مجلس الإدارة دليل العمل العام لنفسه وللإدارة العليا، ويقوم بتعريف مسؤولياته ومسؤوليات الإدارة العليا، وهذا يتضمن إجراءات للتعامل مع التعارض في المصالح ومنع استفادة العاملين من أية معلومات لتحقيق منافع شخصية.
- يجب على جميع البنوك أن تفصح عن سجل حضور اجتماعات مجلس الإدارة لجميع أعضاء المجلس.
- يجب أن يكون اثنان من أعضاء المجلس مستقلين وغير تنفيذيين لخدمة مصالح أقلية المساهمين و أصحاب المصالح الآخرين، ويقوم المجلس بمراجعة سنوية والتصديق على مدى كفاية مقاييس حوكمة الشركات بالبنك ودقة المعلومات.
- يجب أن يقوم المراجع الخارجي بمراجعة المنهج الذي يستخدمه المجلس في هذا التقييم، وهذا التقرير يجب أن يقدم سنوياً إلى مؤسسة نقد البحرين.
- يجب أن يعين مجلس الإدارة، عدداً من اللجان لمساعدته في انجاز وتنفيذ مسؤولياته، تلك اللجان تتضمن وذلك ليس تحديداً: لجنة الترشيحات، ولجنة المخاطر، ولجنة المكافآت بجانب اللجان التنفيذية التقليدية وهناك متطلبات للإفصاح لأنشطة ومسؤوليات اللجان، ولمكافآت الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ولمعاملات الأطراف ذوي العلاقة.
- لا يجوز لعضو مجلس إدارة البنك أن يكون لديه أكثر من ثلاثة مناصب في عضوية مجلس إدارة المؤسسات المالية داخل أو خارج البحرين.

¹ صلاح الدين حسن السبيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، ط1، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص ص: 438-439 .

- تطلب مؤسسة نقد البحرين من جميع البنوك تعيين موظف من الإدارة العليا يكون مسؤولاً عن التطابق.¹
 - يجب أن يصدر مجلس الإدارة خطابات تعيين رسمية لكل الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة يلخص أو يوجز بها مسؤولياتهم وحدود مسألتهم.
 - على مجلس الإدارة التأكد من أن شركة المراجعة وشركائها مستقلون حقيقة عن البنك وليس لديهم أو لهم معاملات مالية أو علاقات أخرى مع البنك.
 - يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود النظم الضرورية للحفاظ وعدم انتهاك خصوصية العميل والمنشأة وان يتم الحفاظ على حقوق العميل.
 - يجب أن ينشأ مجلس الإدارة لجنة الترشيحات التي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، الغالبية تكون أعضاء مستقلين غير تنفيذيين، ويكون الرئيس عضو مجلس إدارة مستقلاً وغير تنفيذي، وتتلخص مسؤوليات اللجنة في تقييم القدرات المطلوبة في أعضاء مجلس الإدارة، وتقييم نطاق المهارات والخبرة الملائمة للمرشحين، ويتضمن التقييم مراجعة والتأكد من ملائمة وصلاحيات الأعضاء المرشحين.
- ولكي يخصص أعضاء المجلس الوقت الكافي لمسؤولياتهم وتخفيض مخاطر تعارض المصالح يجب ألا يشغل أعضاء مجلس الإدارة أكثر من ثلاثة مناصب من إجمالي المؤسسات المالية العاملة أو الموجودة داخل أو خارج البحرين، كما تقوم بتقييم أداء المجلس، وتقديم توصيات لتعيين أو إزالة أعضاء المجلس ووضع شروط ثابتة لتعيين الأعضاء وعضوية المجلس يمكن أن تجدد مرة لمدة أقصاها أربع سنوات، ويجب أن يفحص مجلس الإدارة عن الفترة الزمنية التي يقضيها أعضاء المجلس.
- يجب الإفصاح في التقرير السنوي عن أنشطة وعضوية لجنة الترشيحات، وإجراءات اختيار الأعضاء المرشحين.
 - يجب أن ينشئ مجلس الإدارة لجنة المراجعة التي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل منهم اثنان يجب أن يكونوا مستقلين وغير تنفيذيين، ويجب أن يكون الرئيس عضواً مستقلاً وغير تنفيذي، وتكون من مسؤولياته مراجعة نزاهة تقارير البنك المالية، خاصة تلك المعلومات التي تقدم إلى مجلس الإدارة.
 - يجب أن تتضمن المراجعة اختيار السياسات المحاسبية، ومراقبة اختيار المراجع الخارجي للتعيين والموافقة أو إقرار التعيين في اجتماعات المساهمين، والعلاقات مع المراجعين الخارجيين واستقلاليتهم وشروط تعيين المراجع، واتفاقات الأتعاب والمكافآت ويجب أن تراقب اللجنة اتفاقات تبديل شركات المراجعة والخدمات الأخرى التي يقدمها المراجع الخارجي.
 - يجب أن تجتمع اللجنة مع المراجع الخارجي على الأقل كل ربع سنة، وكذلك متابعة المراجعة المنظمة لأنشطة وأداء وظيفة المراجعة الداخلية، ومدى تطابق البنك مع القوانين الجارية، واللوائح والتنظيمات وممارسات الأعمال، والتأكد من اتصال البنك المستمر والسريع مع المساهمين وأصحاب المصالح

¹ صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص ص: 441-442.

(الداخليين والخارجيين) بالإضافة إلى المراقبة والإشراف على تطبيق البنك لدليل العمل، والإفصاح عن أنشطة وعضوية لجنة المراجعة في التقرير السنوي، وإن تحدد اللجنة أولوياتها لسنة المقبلة في التقرير السنوي.

- يجب أن ينشئ مجلس الإدارة لجنة المخاطر، وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس وظيفة الرقابة المالية، وتكون مسؤولة عن مراقبة النظم الداخلية لإدارة المخاطر، ومراجعة فاعلية تلك النظم سنوياً على الأقل، وتحديد وقياس المخاطر الأساسية التي تواجه البنك، وتحديد مبلغ مخاطر الخسارة خلال فترة معينة، وتطوير بيئة رقابية قوية، وربط المستويات المقبولة للتعرض للمخاطر بأنشطة الأعمال لأنواع محددة من المخاطر، وكذلك اعتماد حدود المخاطر، والتأكد من أنه يتم أخذ المخاطر في الحسبان وذلك في الخطط طويلة الأجل والاستثمار.

- يجب الإفصاح عن أنشطة لجنة المخاطر والنظام الأساسي وعضوية اللجنة في التقرير السنوي.
- يجب أن ينشئ مجلس الإدارة لجنة المكافآت وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويجب أن يكون الأغلبية مستقلين، ويكون رئيس اللجنة عضو مجلس إدارة مستقلاً وغير تنفيذي، وتقدم اللجنة التوصيات إلى مجلس الإدارة عن تصميم سياسة المكافآت التي تحفز أعضاء المجلس والإدارة لمتابعة ومواصلة إستراتيجية النمو طويلة الأجل للبنك، والمكافآت والحوافز المالية للإدارة العليا، وسياسة البنك لتعيين والاحتفاظ، والإبعاد أو الإقصاء للإدارة العليا، وكذلك نظم الحوافز والمعاشات للإدارة، وسياسات المكافآت لأعضاء المجلس غير التنفيذيين.¹

والبنك مطالب بالإفصاح عن سياسة المكافآت في قسم حوكمة الشركات بالتقرير السنوي، حيث يجب أن يوفر الإفصاح تفاصيل الأتعاب والمرتبات المدفوعة إلى كل عضو مجلس إدارة، وأعلى خمس مديري وموظفين في (المرتبات، والمكافآت، والأرباح، وعناصر غير نقدية من المكافآت مثل أسهم الخيارات).

- يجب أن ينشئ مجلس الإدارة اللجنة التنفيذية وذلك لتجنب التركيز في السلطة بالبنك، حيث لا يجب أن يفوض مجلس الإدارة سلطة اتخاذ القرارات إلى المدير التنفيذي الرئيسي وحده وتتكون اللجنة التنفيذية من المدير التنفيذي الرئيسي، ورؤساء الإدارات، ومن المعتاد رئيس إدارة المخاطر، والمدير المالي، ورئيس الخزنة، والإدارات الرئيسية الأخرى ومن مسؤوليات اللجنة التنفيذية مراقبة التطبيق أو التنفيذ اليومي للإستراتيجية، والحدود، والإجراءات، ومراقبة الأداء اليومي لمراكز النشاط والأعمال والإدارات، وذلك فيما يتعلق بالأهداف، والحدود والسياسات.

¹ صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص: 443.

ثانيا: تجربة الجزائر في مجال حوكمة الشركات¹

أصدر ميثاق الجزائر سنة 2009م، بعنوان "ميثاق الحكم الرشيد للمؤسسة في الجزائر" والذي قامت بوضعه مجموعة عمل حوكمة الشركات متعددة الأطراف، كما أطلقت مركز "حوكمة الجزائر" لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في الجزائر، وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية بما فيها الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية.

إذن يعتبر موضوع حوكمة الشركات من أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الدول العربية في ظل الوضع الراهن، ويعود ذلك للحاجة الماسة والمتنامية لشركاتها قصد توطيد قدراتها التنافسية والتكيف مع المستجدات الحديثة، ومن هذا المنطلق ورغبة من الجزائر في التكامل مع الاقتصاد العالمي بذلت الحكومة الجزائرية جهود كبيرة لإيجاد إطار مؤسسي لحوكمة الشركات ورغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي بذلت الجزائر جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها، وفي سبيل تحقيق ذلك واجهتها مجموعة من المعوقات والتحديات.

(1) معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر:

هناك عدة معوقات تحد من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر على ارض الواقع تنشأ من داخل الشركة أو من خارجها وتتمثل فيما يلي:

أ) **المصدر الداخلي:** وتتمثل في عدم الفصل بين الملكية والإدارة فاعلمت الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة الشركات فعالا تحاول أن تبعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية فليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم الشركة ممن يتمتعون بعلاقات واسعة مع مساهمين الشركة، ولكن من الضروري أن يتمتع هذا الرئيس بقدرة وكفاءة وفاعلية عالية في إدارة الشركة، ويندرج تحت هذا المعوق الرئيسي معوقات ثانوية أخرى من أهمها:

- تشكيل مجلس الإدارة وعدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية ومسؤوليات إدارة الشركة، ومستوى الرقابة، وعدد اجتماعات المجلس.

¹ صباحي نوال، دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، المؤتمر الدولي الثامن، مداخلة بعنوان واقع الحوكمة في الدول المختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص: 10-12.

• أعضاء مجلس الإدارة: عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم الآراء واجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية، ومن خبراتهم وتفهمهم لعمل الشركة.

• لجان مجلس الإدارة: وأهمها لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت والترشيحات، ومدى فعاليتها واستقلاليتها وتوفر أعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيهما.

(ب) **المصدر الخارجي:** وهو المناخ الاستثماري العام في الدولة ومدى توافر القوانين والتعليمات المنظمة للنشاط الاقتصادي، التي تضمن تطبيق الحوكمة في الشركات وإعطائها صفة الإلزام وعدم تعارضها مع هذه القوانين.

(2) **تحديات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر:** يواجه تطبيق الحوكمة على أرض الواقع مجموعة من التحديات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

(أ) **الفساد:** عادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة، وينتج عنه العديد من الآثار السلبية والخطيرة فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة يعمل على هروب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب ذلك فإن للفساد تكاليف اقتصادية أخرى، منها انخفاض الإنفاق الحكومي على المشاريع ذات التوجهات الاجتماعية، فزيادة سوء تخصيص الموارد، والتحدي الأكبر الذي يواجه تطبيق الحوكمة هو اتساع نطاق الفساد ليشمل الأجهزة الحكومية المسؤولة أساسا عن محاربة الفساد، لان الحكومات الفاسدة دائما ما تقف في وجه الإصلاحات التشريعية، وذلك لحرصهم على استمرار المناخ الفاسد الذي يمنحهم مكاسب كبيرة.

(ب) **الممارسة العملية والديمقراطية:** إذا كانت الاقتصاديات النامية والصاعدة تحاول إن تطبيق الحوكمة بشكل سليم وفعال، فإنها في إطار هذا السعي أصبح من الواجب عليها أن تعمل على إرساء قواعد الديمقراطية والتي من أثارها الايجابية:¹

• تعتبر الديمقراطية آلية تلقائية لعملية تداول السلطة، وذلك لقيامها على مبادئ التعددية والحرية، والتي تقف حائلا أمام سعي أي طرف أو أية قوى سياسية للانفراد بالسلطة ، وذلك يعمل على تضيق نطاق الفساد والآثار السلبية الناجمة عنه.

• تتيح الديمقراطية الفرصة للمجالس النيابية والتشريعية للقيام بواجباتها الرقابية والتشريعية باستقلالية تامة ودون أية ضغوط.

(ج) **احترام سلطة القانون:** لا يمكن لأي شيء أن يكون فعالا إلا إذا تقيد بالقانون وهكذا هو حال الحوكمة فلن تكون هناك حوكمة فعالة ورشيده إلا إذا كان هناك قوانين تدعمها وتحميها، وتأتي أهمية سلطة القانون

¹ صابحي نوال، مرجع سابق، ص ص: 13-14.

كونها إحدى الأدوات المهمة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، وقد يكون هناك تناقض بين النصوص القانونية، لذا يجب التركيز على بعض العناصر المهمة، حتى لا يحدث فصل بين القانون وتطبيقه من الناحية العملية ومن هذه العناصر الوضوح، التحديد، الالتزام بالتطبيق، الثواب والعقاب.

(د) إنشاء علاقة سليمة بين أصحاب المصالح: أن عمليات التواطؤ والفساد التي تتم بين مجالس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين لا تضر فقط بحقوق أصحاب المصالح، ولكنها تضر أيضا بالشركة ومستقبلها لذا من الضروري أن يكون هناك حزمة من الإجراءات والسياسات التي تعنى بحماية حقوق أصحاب المصلحة بالشركة.

(3) إجراءات تحسين حوكمة الشركات بالجزائر

حتى يكون هناك تطبيق سليم لحوكمة الشركات لا بد من وجود مجموعة من الإجراءات يعتمد عليها نظام حوكمة الشركات لتحسين أدائها وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

(أ) إجراءات قصيرة الأجل: تقوم الشركة بإتباع سياسة مكتوبة خاصة بحوكمة الشركات يتم الإفصاح والإعلان عنها، هذه السياسة يجب أن توضح إنشاء مجلس الإدارة ودور أعضائه والكفاءات الخاصة بهم وإنشاء مجلس إدارة استشاري، كذلك لا بد أن توضح اتصالات مع مساهمي الأقلية ومعاملاتهم ونظم المحاسبة والإفصاح ومعاملة المساهمين الآخرين، وكذا تعيين مراجعين مستقلين ونشر جدول زمني بما سيحدث للشركة.

- تنص سياسة حوكمة الشركات على إنشاء مجلس إدارة استشاري مكون من ثلاثة أو أربعة أعضاء والغرض من إنشاء مجلس إداري استشاري، هو المساعدة في عملية اتخاذ القرار عن طريق تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بآراء موضوعية ذات بعد مستقل، وكذا تزويد مساهمي الشركة بمرشحين محتملين للعمل كأعضاء مجلس إدارة مستقلين.¹

- تقوم الشركة بتعيين عضو مجلس إدارة منتدب من بين الخبراء الموجودين في السوق.
- تقوم الشركة بإتباع سياسة بيئية اجتماعية للشركة اتجاه المواطنين ويتم الإفصاح والإعلان عنها.
- تؤكد الوثائق الأساسية للشركة مع ضمان معاملة متساوية لمساهمي الأقلية.

(ب) إجراءات متوسطة الأجل: تعمل سياسة حوكمة الشركات على تكوين مجلس الإدارة الاستشاري خلال عام واحد، ويعقد هذا المجلس الاستشاري أربعة اجتماعات سنويا، وللشركة جدولا للاجتماعات والمستندات الأساسية للاجتماعات، وتقدم إلى مجلس الإدارة الاستشاري قبل مواعيد الاجتماعات حيث تنص سياسة حوكمة الشركات على ما يلي:

¹ صابحي نوال، مرجع سابق، ص: 15.

- تعيين عضو من مجلس الإدارة مستقلاً وغير موظف من خلال عامين، ويمكن أن يكون عضواً بمجلس الإدارة الاستشاري.
- أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي المقدم إلى المساهمين عن محتوى ومدى تنفيذ سياسة الشركة المكتوبة الخاصة بحوكمة الشركات والسياسة البيئية الاجتماعية للشركة اتجاه المواطنين.
- أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي عن مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات.

خلاصة الفصل:

بناءً على ما تم تناوله في هذا الفصل فإن ظاهرة حوكمة الشركات أصبحت بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركة، بحيث تعبر عن وجود مجموعة من الضوابط والأخلاقيات والمبادئ المهنية والمسؤولية التي بدونها يصعب ضبط وتحقيق عناصر الثقة والشفافية في المعلومات، وتأكيد نزاهة الإدارة وكذا الوفاء بالالتزامات والتعهدات وضمان تحقيق الشركة أهدافها.

بعد تطرقنا لهذا الفصل والمتعلق بالإطار النظري لحوكمة الشركات يمكن أن نستنتج أن:

هناك نوعان من المحركات للإصلاح الذي تقوم به حوكمة الشركات، أولهما مرتبط بمواطن الفشل والانحيار أما النوع الثاني فهو استباقي يرتبط ببحث الشركات والدول عن الاستثمار والحاجة إلى تحسين الأداء المالي و التنافسية، واكتساب النفوذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وقد كان كلا المحركات وراء ازدياد الاهتمام بحوكمة الشركات خلال العقد الماضي.

حوكمة الشركات عبارة عن الكيفية التي تدار وتراقب بها الشركات من خلال جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، أي أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يتطلب الالتزام بمجموعة من المبادئ التي تشكل القواعد الأساسية لتحقيق الممارسة الإدارية الرشيدة.

إن المبادئ والقيم الأخلاقية التي تسود الشركة من الداخل، والأطر المؤسسية السائدة في البيئة الخارجية المحيطة، هي التي تحكم وضع وتطبيق حوكمة الشركات، ليس فقط لمصلحة الشركات وإنما لمصلحة المجتمع ككل.

الفصل الثاني:

مؤشرات الأداء

المالي

وعلاقتها

بحوكمة

الشركات

تمهيد:

يحتل موضوع تقييم الأداء المالي أهمية كبرى للشركات، خاصة في الفترة الحالية ونظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة وإفلاس العديد من الشركات الكبرى، ويهدف تقييم الأداء المالي في الشركات إلى قياس مدى فعاليتها وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، ويختلف تقييم الأداء من شركة إلى أخرى وهذا حسب الغرض من التقييم ونوعية المستفيدين منه، حيث يركز المساهمون على الربحية وهذا ما يجعل موضوع تقييم الأداء المالي يزداد أهمية يوما بعد يوم، ومن خلال هذا الموضوع سيتم التطرق إلى الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي وكذا مؤشرات، كما سيتم توضيح العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي.

وستتطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: عموميات حول لتقييم الأداء المالي.
- المبحث الثاني: القوائم المالية وعلاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي.

المبحث الأول: عموميات حول تقييم الأداء المالي

تكتسي عملية تقييم الأداء أهمية كبيرة للمؤسسة الاقتصادية، فهي تعتبر عملية رقابية تسمح لأصحاب المصالح بمعرفة الاختلالات والانحرافات، إذ أنها تستند على مقارنة الأداء الفعلي لكل نشاط من أنشطة المؤسسة بمعايير محددة مسبقاً، كما أنها تسمح بتحديد المسؤوليات بعد ظهور نتائج التقييم، وحتى تتم عملية التقييم بالشكل الصحيح لابد من فهم محتواها ولابد من توفر مجموعة من الشروط اللازمة للقيام بها ومعرفة الركائز المعتمد عليها.

المطلب الأول: المعلومات المالية

تمثل المعلومات المدخل الأساسي لصيرورة اتخاذ القرارات، وتعتبر في بعض الأحيان محدداً لقدرة الشركة على البقاء وخلق القيمة وتعتبر المعلومات المالية من أهم المعلومات التي تسعى عدة أطراف داخلية وخارجية الحصول عليها لأغراض مختلفة.¹

أولاً: تعريف المعلومات المالية

تعد المعلومات العنصر الأساسي في مختلف الأنشطة التي تمارسها الإدارة سواء كانت تخطيطاً، أو تنظيمياً، أو توجيهياً، أو رقابية، وهي أيضاً ذات أهمية وحيوية في عملية الاتصال وعملية اتخاذ القرارات.

إن مصطلح المعلومات رغم شيوعه يتصف بالغموض والتباين، وهذا يبدو إلى حد ما طبيعياً بسبب حداثة الإطار، إذ لا يزال الاختلاف في الرأي حول المفهوم العلمي لهذا المصطلح وعلاقته بمدخلات نظام المعلومات قائماً، وتبعاً لذلك تعددت التعريفات الخاصة بالمعلومات.²

ففي المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات جاء أن المعلومات هي: البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد لأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها أو تفسيرها أو تجميعها في شكل ذي معنى، والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها في صورة رسمية أو غير رسمية أوفي أي شكل.

وتعرف المعلومات على أنها البيانات التي تم معالجتها بحيث أصبحت ذات دلالة مبينة وذات معنى.

¹ لمقابلة، محمد قاسم، نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بوظائف العملية الإدارية وتطبيقاتها التربوية، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن

2004، ص: 9.

² الكيلاني، عثمان وآخرون، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 15.

ثانياً: الأطراف المستعملة للمعلومات المالية

هناك عدة استعمالات للمعلومات المالية المتحصل عليها من الشركة لشريحة واسعة من الأفراد والفئات من بينها:¹

(1) المستثمرون الحاليون والمحتملون: الذين يحتاجون أساساً إلى:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة.
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة.
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة.
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

(2) الموظفون: يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

(3) الموردون والدائنون التجاريين: تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه.

(4) العملاء: يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرته على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها.

(5) المقرضين: بحاجة إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

(6) الحكومة ودوائرها المختلفة، والجهات المنظمة لأعمال المنشآت: تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل... الخ.

(7) الجمهور: بحاجة إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة، كما قد يحتاج الجمهور إلى معلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات العرض العام.

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 4-5.

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي

يعد الأداء المالي شموليا وهاما وضروريا لأي شركة وهذا يعكس مدى نجاحها أو فشلها وهذا لارتباطه بالجانب المالي الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة داخل الشركة.

أولاً: مفهوم الأداء المالي وأهميته

يتم التطرق إلى الأداء المالي من حيث مفهومه وأهميته فيما يلي:

(1) مفهوم الأداء المالي: عرف الأداء المالي بإطاره الدقيق على انه: وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات المطلوبة وصافي الثروة.¹

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسة، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات، حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.²

هو مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الآجال الطويلة والقصيرة من اجل تشكيل ثروة.³

مدى مساهمة الأنشطة فيخلق قيمة أو فعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل تكاليف مالية.⁴

من خلال مسبق يمكن أن نعرف الأداء المالي على انه الطريقة التي تتجز بها الشركات أعمالها لتحقيق غايتها، كما انه يعكس المركز المالي لها.

(1) أهمية الأداء المالي:

تتمثل أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنها تهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ومن لهم مصالح مالية في الشركة، لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة

¹ علاء فرحان طالب، مرجع سابق، ص: 67.

² ربيدي البشير، حابي احمد، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، العدد 02، جوان 2015، ص: 71.

³ عبد الغني دادن ومحمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس، 2005، ص: 10.

⁴ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال، بدون طبعة، دار المريح للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص:

والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي كونه يلقي الضوء على الجوانب التالية:¹

- متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته.
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة.
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.
- تقييم ربحية الشركة.²
- تقييم سيولة الشركة.
- تقييم تطور نشاط الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.
- تقييم تطور حجم الشركة.

ثانياً: مفهوم تقييم الأداء المالي خصائصه وأهدافه

يتم توضيح مفهوم تقييم الأداء المالي وخصائصه وأهدافه كما يلي:

1) مفهوم تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي بأنه: الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة، بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالباً ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلاً وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب.³

هي العملية التي تمكن من تقدير جهود العاملين بشكل منصف وعادل لتجري مكافأتهم بقدر ما يعملون وينتجون، أو هي العملية التي تهدف إلى تقييم منجزات الفرد عن وسيلة التحكم على مدى مساهمته في انجاز الأعمال التي توكل إليه.⁴

تقييم الأداء هو مجموعة الإجراءات التي تساعد في تجميع ومراجعة ومشاركة وإعطاء واستخدام المعلومات المتجمعة من وحول العاملين، بهدف تحسين أداءهم في العمل.¹

¹ علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 251.

² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 47-48.

³ مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 31.

⁴ زاهر عبد الرحيم عاطف، الرقابة على الأعمال الإدارية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 69.

كما يعرف بأنه تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة الشركة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً، لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.²

(2) خصائص تقييم الأداء المالي: بناءً على التعاريف السابقة يمكن تحديد الخصائص التالية لتقييم الأداء الفعال:³

(أ) الشمولية: يجب أن يشمل التقييم كل أنشطة المؤسسة، بحيث يغطي كافة المستويات والفروع والأقسام بصورة مستمرة، ويتمشى مع الهيكل التنظيمي والتسلسل الإداري عند إجراء عمليات التحليل.

(ب) الوضوح: إذ يجب أن يحتوي على معايير تمثل مستويات الأداء المرغوب تحقيقها، كما يستخدم أدوات قياس تحدد حجم الأداء الذي تحقق، ويجب أن تكون المعايير مدروسة وواضحة ثم اختيارها بعناية.

(ج) السرعة: كلما كانت الفترة الزمنية بين الأداء الفعلي وبين التقييم قصيرة نسبياً، كلما كان من المستطاع تعديل الأوضاع وتصحيحها، بحيث يجعل الأداء يسير بطريقة طبيعية نحو تحقيق الهدف، وإذا زادت الفترة الزمنية الفاصلة، نقصت كفاءة نظامي المتابعة والتقييم، وأصبحت عملية تصحيح الانحرافات لا فائدة منها.

(د) التكامل مع العملية الإدارية: إن فعالية تقييم الأداء تتوقف إلى حد بعيد على مدى تكامله مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، حتى تكون قادرة على تصحيح الانحرافات السلبية، وتدعيم الانحرافات الايجابية وتقوم فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل مستوى من الخطط يوفر الأهداف التي تمثل معايير التقييم بالنسبة للعمليات على المستوى الأدنى مباشرة، كما أن التكامل مع اتخاذ القرارات معناه توفير المعلومات اللازمة قبل اتخاذ القرار وليس بعده.

(3) أهداف عملية تقييم الأداء المالي:

إن عملية تقييم الأداء المالي تهدف لضمان تحقيق أعلى مستوى من الكفاية المالية والفاعلية للوحدة الاقتصادية، وتعتبر الكفاية المالية عن تحقيق أقصى مستوى من الأرباح وذلك من خلال استغلال امثل للموارد المتاحة والتي على ضوءها يتم تحديد نسبة التوزيعات، وحجم التوسع في إجمالي الأصول كما تعبر الفاعلية المالية عن مدى ملائمة الأهداف المختارة ومدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف من خلال قدرة

¹مدحت محمد أبو نصر، الأداء الإداري المتميز، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012، ص125.

²عبد الغني دادن، مرجع سابق، ص:34.

³منصف شرفي، تقييم الأداء الاقتصادي لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2017، ص:

الشركة على قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي تواجهها، بهدف تحقيق أقصى مستوى من السيولة لمواجهة الالتزامات، الأمر الذي يتطلب الالتزام بقدر الإمكان بتطبيق الأسس التالية:¹

- تحديد الخطط والوسائل اللازمة لبلوغ الأهداف المراد تحقيقها.
- تحديد معايير الأداء التي تعكس نتائج نشاط الوحدة الاقتصادية بشكل عام.
- تحقيق مبدأ الموازنة بين السلطة والمسؤولية.

ومن هنا فان أهداف عملية تقييم الأداء المالي تتمثل في:²

(1) الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها والمدرجة في خطتها الإنتاجية وتحديد نسبة تحقيق المنجز من الأهداف المحددة مسبقاً، بما يضمن الفاعلية في تحقيق الأهداف وبيان درجة الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة.

(2) تحديد أسباب الانحرافات بشكل مفصل وبيان نسبة الانحرافات التي تعود إلى ضعف في الأداء أو الرقابة أو التخطيط وتوجيه نظر الإدارة إلى المواطن التي تظهر فيها الانحرافات المهمة وذلك لمساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة لغرض معالجتها ومنع حدوثها.

(3) استخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات لتحقيق الهدف من عملية تقييم الأداء، بما يضمن تحسين وتقويم الأداء والوصول إلى المعايير المثلى التي تعكس أداء أفضل لجميع الأنشطة في الوحدة الاقتصادية.

المطلب الثالث: المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء المالي، الركائز، الخطوات

يتم التطرق في هذا المطلب على المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء المالي، وكذلك الخطوات والركائز الضرورية التي لها دور فعال في هذه العملية.

أولاً: المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء بعض المتطلبات الأساسية التي من شأنها رفع درجة التقييم إلى مستوى من الدقة والموثوقية الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات، وتحديد المسؤوليات و الارتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة، ومن بين هذه المتطلبات نذكر:³

¹ أنس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، مذكرة ماجستير، في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط 2015، ص ص: 14-15.

² المرجع سابق، ص: 16.

³ مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص ص: 46-47.

- (1) أن يكون الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية واضحاً، تتحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تداخل بينهما.
- (2) أن تكون أهداف الخطة الإنتاجية واضحة وواقعية، قابلة للتنفيذ وهذا لا يتم دون دراسة هذه الأهداف ومناقشتها مع المستويات داخل الوحدة الاقتصادية، لكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح المطلوب والإمكانات المتاحة للتنفيذ.
- (3) أن يتوفر للوحدة الاقتصادية موظفين ذوي خبرة في عملية تقييم الأداء، متفهمين لدورهم، مدركين لطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية، قادرين على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقييمية بشكل صحيح.
- (4) أن يتوفر للوحدة الاقتصادية نظاماً متكاملًا وفعالاً للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنظمة تساعد المسؤولين في الإدارات على مختلف مستوياتها من اتخاذ القرار السليم والسريع في الوقت المناسب، لتصحيح الأخطاء ونقادي الخسائر.
- (5) أن تكون الإجراءات والآلية الموضوعة لسير عمليات تقييم الأداء بين الإدارات المسؤولة عن تقييم الأداء في الهيكل التنظيمي واضحة ومنظمة ومتناسقة بين جميع المستويات.
- (6) وجود نظام حوافز فعال، سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية، بحيث يحقق هذا النظام رابطاً متيناً بين الأهداف المنجزة فعلاً وبين الأهداف الموضوعة مسبقاً.

ثانياً: ركائز تقييم الأداء المالي

هناك عدة ركائز يستند عليها نظام تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، والتي سنتطرق إليها فيما يأتي:¹

(1) **التحديد الدقيق للأهداف في مختلف المجالات:** إذ تتطلب عملية تقييم الأداء المالي تحديداً واضحاً ودقيقاً للأهداف التي تسعى إليها المؤسسة الاقتصادية لتحقيقها، ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف رئيسية وأخرى فرعية، أهداف قصيرة وأهداف طويلة، كما يجب أن تكون هذه الأهداف واضحة ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في المؤسسة.

(2) **التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية:** وتتضمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية تحديداً لمراكز المسؤولية، ويقصد بالمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد ولها سلطة في اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها فالمؤسسة الاقتصادية تمارس العديد من الفعاليات والأنشطة لذلك من الضروري تحديد مسؤولية كل وحدة من

¹ نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 33.

تلك الوحدات الإدارية بصورة واضحة، من أجل تسهيل عملية الرقابة والمتابعة وكذلك تشخيص الانحرافات والمساهمة في وضع حلول للتغلب عليها أو التقليل من أثارها السلبية.

(3) الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء المالي: إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وضع مؤشرات، بحيث يعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي، وفي نفس الوقت أكثرها صعوبة وذلك لتنوعها واختلاف الآراء فيها.

(4) إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره: المقصود به نظام متكامل للمعلومات وتطويره، بما يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه.

ثالثاً: خطوات تقييم الأداء المالي

تتمثل خطوات تقييم الأداء المالي فيما يلي:¹

(1) الحصول على مجموعة القوائم المالية وقائمة الدخل وإعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

(2) احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة وتنم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

(3) دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع.

(4) وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.

المطلب الرابع: مؤشرات الأداء المالي

يمكن استخراج مؤشرات ومعايير مالية للشركة تساعد المستثمرين في التعرف بسهولة على أداء المؤسسة في الماضي والحاضر والوصول إلى استنتاجات مستقبلية من خلال الأرقام المقارنة أو النسب المئوية أو الرسوم البيانية وهناك مجموعة من المؤشرات المالية يتم توضيحها كما يلي:²

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص: 51-52.

² ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص: 187.

أولاً: نسبة السيولة: توضح هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها على المدى القصير وتضم النسب التالية.

(1) نسبة التداول: هي عبارة عن قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وتحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمؤسسة، وفقاً للمعادلة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

(2) نسبة السيولة السريعة: هي عبارة عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل دون المساس بمخزونها السلعي، وتحسب وفقاً للمعادلة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة السيولة السريعة} = \left(\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}} \right)$$

نسبة السيولة النقدية: هي مدة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، بواسطة النقدية المتوفرة لديها دون الأخذ بعين الاعتبار الذمم أو المخزون وتحسب وفقاً للمعادلة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{الأصول النقدية والشبه نقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ثانياً: نسبة الربحية: في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما:¹

(1) مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات: لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح وتشمل هذه المجموعة النسب المالية التالية:

$$\bullet \text{ هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{مجموع الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$\bullet \text{ هامش الربح التشغيلي} = \frac{\text{ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$\bullet \text{ هامش الربح الصافي} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{المبيعات}}$$

✓ نصيب السهم من الأرباح: تعتبر هذه النسبة مقياساً للربحية من وجهة نظر حملة الأسهم العادية وتحسب وفق العلاقة التالية:²

$$\bullet \text{ نصيب السهم من الأرباح (عائد السهم)} = \left(\frac{\text{الربح الصافي} - \text{عوائد الأسهم العادية}}{\text{العدد المتوسط}} \right)$$

المرجع للأسهم العادية.

✓ نسبة سعر السهم إلى ربحيته: تعتبر هذه النسبة مقياساً متقلباً من يوم إلى آخر، لأنها تعتمد على سعر السوق وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة سعر السهم إلى ربحيته (القيمة السوقية إلى العائد P/E)} = \frac{\text{سعر السوق للسهم}}{\text{نصيب السهم من الأرباح}}$$

¹ محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 32-34.

² عثمان عثمانية، مرجع سابق، ص 107.

(2) مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة: يقصد تمويل موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الاقتراض أو الاثنين معا.¹

وتتضمن هذه المجموعة نسباً مالية مثل:

(أ) **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** تعتبر هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين في الشركة، وتحسب كما يلي:

$$\bullet \text{ معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

(ب) **معدل العائد على الأصول (ROA):** تشير هذه النسبة إلى الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في الشركة، وتحسب كما يلي:²

$$\bullet \text{ معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{الأرباح المحققة للتوزيع (الربح الصافي)}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ثالثاً: نسبة الرافعة المالية: تمثل مقاييس الرافعة المالية أداة لتحديد احتمالية نكول (Default) الشركة وعجزها عن تسديد ديونها لاسيما في الأجل الطويل، ولذلك ارتفاع الرفع المالي يزيد من احتمالات تعرض الشركة إلى عدم الملائمة والإفلاس المالي، أما في حالة انخفاض الرفع المالي فهذا يعني أن الشركة لا تعتمد على الاستدانة من طرف الغير.³

(1) **نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول:** يمكن قياس هذه النسبة عن طريق قسمة إجمالي الديون إلى نسبة إجمالي الأصول (يشمل إجمالي الديون جميع مصادر التمويل في الجانب الدائن من الميزانية باستثناء حقوق المساهمين) ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي:

$$\bullet \text{ إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

(2) **نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الديون:** يمكن قياس هذه النسبة عن طريق قسمة القروض قصيرة الأجل على إجمالي القروض ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي:

$$\bullet \text{ نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الديون} = \frac{\text{القروض قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي القروض}}$$

(3) **نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية:** يمكن قياس هذه النسبة عن طريق قسمة الخصوم المتداولة على حقوق الملكية، ويتم قياس هذه النسبة كما يلي:

$$\bullet \text{ نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

¹ مفلاح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص: 230-231.

² محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، بدون سنة، ص: 72.

³ عدنان تايه النعيمي، د ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2008، عمان، الأردن، ص ص: 97-101.

- (2) نسبة إجمالي الديون إلى الموجودات: وتحسب وفق العلاقة التالية:
- نسبة إجمالي الديون إلى الموجودات = إجمالي الديون / الموجودات

المبحث الثاني: القوائم المالية وعلاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم القوائم المالية وخصائصها وكذلك عناصرها، كما سيتم توضيح العلاقة ما بين حوكمت الشركات والأداء المالي.

المطلب الأول: القوائم المالية

تمثل القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات المالية، إذ يعتمد عليها الكثير من المستخدمين وتعتبر إدارة المنشأة هي المسؤولة عن إعدادها، فيجب أن تراعي المعلومات المالية التي توضح نتيجة العمليات المالية التي قامت بها خلال فترة معينة ومركزها المالي في نهاية الفترة في صورة قوائم مالية.¹

أولاً: مفهوم القوائم المالية

هناك مفهومان أساسيان للقوائم المالية، وهما مفهوم قائمة الدخل ومفهوم قائمة المركز المالي ومن هذين المفهومين (القائمتين) يتم اشتقاق وإعداد قائمتين آخرين هما قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، ويضم كل المفهومين الأساسيين للقوائم المالية مفاهيم ثانوية للعناصر المكونة لتلك القوائم مثل (الأصول، الالتزامات، المصروفات، الإيرادات...) وان الغرض من هذا التبويب هو استخلاص أكبر قدر ممكن من المعلومات المفيدة لمستخدمي المعلومات المالية.²

ثانياً: خصائص القوائم المالية

يمكن إجمالها فيما يلي:³

(1) **القابلية للفهم:** ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية.

(2) **الملائمة:** وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمنشأة سواء كانت ماضية أم حاضرة أم مستقبلية وتوفير إمكانية أعمال تنبؤات.

¹ سامح محمد رضا، رياض احمد، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية 2010، ص: 13.

² جلال الججاوي، سالم الزبوعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2014، ص: 13.

³ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 274.

(3) الموثوقية: ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وإن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة الحيطة والحذر.

(4) القابلية للمقارنة: ويقصد بذلك جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.

ثالثاً: عناصر القوائم المالية

يمكن تقسيم القوائم المالية إلى أربع أجزاء رئيسية وهي على النحو التالي:¹

- قائمة المركز المالي (الميزانية).
- جدول حسابات النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.

(1) قائمة المركز المالي: يمكن تعريف قائمة المركز المالي على أنها، كشف شامل بأصول وخصوم المنشأة يقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمنشأة بتاريخ معين، حيث يجب أن تفصل الميزانية إلى المتداول وغير المتداول من أصول وخصوم، وتعتبر قائمة المركز المالي إحدى القوائم المالية الأساسية التي تعتمد عليها الشركة وتحتوي على العناصر التالية:

(أ) الأصول " Assets " وتنقسم إلى مجموعتين أساسيتين:

- **الأصول الثابتة " FixedAssets "** وهي عبارة عن أصول يتم اقتناؤها لخدمة الشركة لعدد من السنوات وتكون في الأساس غير معدة للبيع مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل.
- **الأصول المتداولة " CurrentAssets "** وهي عبارة عن أصول يمكن تحويلها إلى نقدية خلال عام أو أقل من خلال النشاط التشغيلي العادي للشركة، وتشمل عناصر الأصول المتداولة:
 - ✓ النقد في الصندوق، والنقد في البنوك.
 - ✓ المخزون: مواد خام، مواد تحت التصنيع، بضاعة تامة الصنع.
 - ✓ المدينون: ناشئة عن البيع بالأجل للعملاء.

¹ محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2011، ص ص: 25-28.

✓ الأوراق المالية: مثل اذونات الخزينة، الأسهم، السندات.

✓ المصاريف المدفوعة مقدما.

(ب) **الخصوم " Liabilities "** وهي التزامات الشركة، سواء تلك الناشئة من التمويل أو من المعاملات التجارية وتنقسم إلى:¹

• **خصوم طويلة الأجل " Long term Liabilities "** وهي التزامات مستحقة خلال فترة سنة، أو أكثر مثل القروض المصرفية طويلة الأجل والسندات المصدرة.

• **الخصوم المتداولة " Current Liabilities "** هي التزامات تستحق خلال سنة أو أقل وهي عادة ما تنشأ لأهداف تشغيلية وتشمل:

✓ الجزء المستحق من الفوائد ورأس المال على القروض طويلة الأجل.

✓ قروض مصرفية قصيرة الأجل.

✓ الموردين.

✓ ضريبة الدخل المستحقة.

✓ المصاريف المستحقة.

(ج) **حقوق الملكية " Owner's Equity "** هي عبارة عن قيمة ما يمتلكه المساهمون (الملاك) في الشركة وهي عبارة عن الفرق بين بنود الأصول والخصوم وتشتمل:

• رأس المال المدفوع " Paid in Capital "

• الاحتياطات " Reserves "

• الأرباح المدورة " Retained Earnings "

ويعتبر تحديد الأصول والالتزامات المتداولة من المصادر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للمنشأة، ويطلق على الفروق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة مصطلح "رأس المال العامل".

¹ محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص: 29.

الجدول رقم (1-2): جانب الأصول للميزانية المالية للسنة N

N-1 صافي	N صافي	N إجمالي	N إهلاك الرصيد	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي تثبيات معنوية تثبيات عينية أراض مبان تثبيات عينية أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات يجري إنجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية، اتفاقيات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، منشور، وإعلانات وبلاغات، العدد 19،
25 مارس 2009، ص: 28.

الجدول رقم (2-2): جانب الخصوم للميزانية المالية للسنة N

N-1	N	ملاحظة
		رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة حصة ذوي الأقلية المجموع الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم غير الجارية الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية مجموع الخصوم الجارية مجموع عام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص: 29.

(2) جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ لسحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة.

الجدول رقم (3-2): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال
			تغير المحزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
			إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة
			الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين
			الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى
			الأعباء العملياتية الأخرى
			المخصصات للاهلاكات والمؤونات
			استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية-المنتجات (يطالب ببيانها)
			العناصر غير العادية-الأعباء (يطالب ببيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			حصة الشركة الموضوع موضوع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج
			ومنها حصة ذوي الأقلية
			حصة المجمع

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص: 30.

3) جدول سيولة الخزينة:

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

جدول رقم (4-2): جدولة سيولة الخزينة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			المسحوبات عن اقتناء تثبيطات عينية أو معنوية
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات عينية أو معنوية
			المسحوبات عن اقتناء تثبيطات مالية
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات مالية
			الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
			الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
			الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
			التحصيلات المتأتية من القروض
			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
			صافي نتيجة السنة المالية
			تصحيجات من أجل:

			-الاهتلاكات والأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونان -تغير الزبائن والحسابات الدائنة -تغير الموردين والديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأنية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء التثبيات تحصيلات التنازل عن التثبيات تأثير تغيرات محيط الاندماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأنية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار القروض تسديدات قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تأثير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة عند الافتتاح لموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص: 35.

ح) جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلًا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

جدول رقم (5-2): جدول تغير الأموال الخاصة

ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2					
تغيير الطريقة الحسابية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N-1					
تغيير الطريقة الحسابية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N					

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص: 37.

المطلب الثاني: الحوكمة ومساهمتها في تحسين الأداء المالي للشركات

يعد توفير التمويل عنصرا أساسيا لاستمرار وبقاء المؤسسات، إلا أن توفيره يعتمد على كفاءة تخصيص الموارد من خلال الوسطاء في الأسواق المالية لغايات استثمارية وإنتاجية، وتعتمد عملية التخصيص على العائد المتوقع من قبل المستثمرين، وكذلك قابلية هذه المؤسسات للاستمرار والبقاء والذي يمكن تقييمه من خلال أساليب تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة، إضافة إلى درجة ثقة المستثمر التي تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل القانونية والمؤسسية والتشريعية التي تضمن له حماية استثماراته ومن هنا تأتي حوكمة الشركات من أجل أن:¹

- يطمئن المستثمرون على عائد استثماراتهم.
- يتمكن الممولون من جعل المديرين يعيدون إليهم بعض الأرباح.
- يتأكد المستثمرون أن المديرين لن يهدروا المال الذي يستثمرونه في المؤسسة.

¹ يحيواي الهام، بوحديد ليلي، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، 2014، ص:

- التأكد من أن المؤسسة لا تستثمر في مشاريع فاشلة.
- إن الممارسات السليمة للحوكمة ستساعد المؤسسات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي والمالي، والقدرة على المنافسة في المدى الطويل من خلال:
- التأكيد على الشفافية في معاملات المؤسسة وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية.
- مساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير إستراتيجية سليمة للمؤسسة، وضمان اتخاذ قرارات الدمج بناء على أسس سليمة، مما يساعد ها على جذب الاستثمارات بشروط جيدة.
- فتح عدد أكبر من الأبواب في أسواق رأس المال.
- إن دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت الخصائص الآتية في هيكل الحوكمة:
- القدرة على منح الضمان بأن الوكيل يأخذ القرارات التي تتوافق والعقد الذي تم تأسيسه بين الوكيل والمالك (المساهمين) وضمان استمرار تدفق رأس مال لتمويل المؤسسات.
- الحد من الآثار المترتبة على عدم اتساق المعلومات بين المديرين ومزودي رأس المال والذي يمكن أن يؤدي إلى ضياع ثروة المقرضين (الممولين).
- القدرة على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري ومواجهة التحايل والخداع الذي يوجه لسلب مصادر وأموال المؤسسة.
- وبالتالي نلاحظ أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة المؤسسات يمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، لأن ذلك يضمن للأفراد قدرا مناسباً من الضمان لتحقيق ربحية معقولة في استثماراتهم، كما تضمن تلك الآليات قوة وسلامة أداء المؤسسات، ومن ثم تدعيم واستقرار تقدم الأسواق المالية والاقتصاديات والمجتمعات.

المطلب الثالث: الحوكمة ومساهمتها في الأداء المالي

سنحاول في هذا المطلب توضيح العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للشركة، وذلك من خلال التطرق إلى أسباب تفسير وجود الروابط بين حوكمة الشركات و الأداء المالي، وانعكاسات حوكمة الشركات على الأداء المالي.

أولاً: أسباب تفسير وجود الروابط بين حوكمة الشركات والأداء المالي

هناك مجموعة من الأسباب التي تفسر وجود علاقة بين الشركات التي تطبق الحوكمة والأداء المتميز لهذه الشركات، على الرغم من أنه لا يمكن الجزم في تفسير سبب هذه العلاقة، ويمكن توضيح هذه الأسباب فيما يلي:¹

(1) **السبب الأول:** أن حوكمة الشركات إنما هي انعكاس لنوعية الإدارة، فالإدارة ذات المستويات عالية الكفاءة هي التي تهتم بالمراجعات والتوازنات، والمحاسبة عن الأداء، ورفع مستوى الأداء التشغيلي.

(2) **السبب الثاني:** تجنب الاستثمار في الأسواق التي لا تطبق فيها حوكمة الشركات، سواء في الأسواق المحلية أو الإقليمية والعالمية، حيث يلجأ المستثمرون إلى مديري صناديق الاستثمار لتنويع المخاطر وذلك للتغلب على ضعف الحوكمة التي تضمن سلامة واستقرار الأسواق المالية.

(3) **السبب الثالث:** أصبحت حوكمة الشركات في حد ذاتها معياراً استثمارياً أكثر أهمية عن ذي قبل، ولا سيما مع اتجاه العديد من الدول في أمريكا وأوروبا وآسيا إلى إصدار تصنيف للشركات في ضوء التزامها بمبادئ الحوكمة المعتمدة لديها.

(4) **السبب الرابع:** تقوم الشركات الكبرى بالأخذ بمتطلبات حوكمة الشركات، مما يحسن أداءها ويجعله متميزاً، هذا يدفع الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم إلى تطبيق مبادئ الحوكمة لجذب الاستثمارات، وتحقيق الانخفاض في تكلفة رأس مالها، ومما لا شك فيه يتطلب تحسين الأداء تحسين أسلوب وطريقة التقدير وتقييم هذا الأداء.

(5) **السبب الخامس:** تشير الإحصاءات إلى زيادة معدلات الالتزام بمتطلبات الحوكمة في العديد من الشركات على اختلاف الأسواق التي تنتمي إليها، بل تعداها إلى بعض الدول وزاد معدل الالتزام بالمعايير الدولية عن المعايير المحلية المعتمدة في تطبيق الحوكمة.

(6) **السبب السادس:** ارتباط الحوكمة بتطبيق معايير للمحاسبة الدولية، التي تكفل ضوابط الأداء الفني والمالي، وكذلك ما يمكن أن يتصل بها من جوانب إدارية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الرقابة وتطوير الأداء.

¹ محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص: 232.

ثانياً: انعكاسات حوكمة الشركات على الأداء المالي

هناك مجموعة من الآليات التي يتم استخدامها لتنفيذ مبادئ الحوكمة وانعكاساتها على الأداء المالي ومنها:¹

(1) **الآليات القانونية:** وهي تختص بتطوير النظام القانوني بما يضمن توفير الإطار القانوني الملائم لتحقيق أهداف حوكمة الشركات.

(2) **الآليات الرقابية:** لتحقيق أهداف حوكمة الشركات مثل التحديد الدقيق لمسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والتوجيه.

(3) **الآليات التنظيمية:** والتي تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للشركات بالشكل الذي يحقق أهداف الحوكمة مثل التحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة ولجانه.

(4) **الآليات المالية والمحاسبية:** والتي تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة، والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة مع جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة.²

كما تضمن المبدأ الخامس من مبادئ حوكمة الشركات الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمتعلق بالإفصاح والشفافية، عن مجموعة من الآليات المحاسبية التي يتم استخدامها لتقديم منتج بمواصفات جودة معينة، ويتم التشغيل وفقاً لمجموعة من المعايير الإنتاجية (معايير محاسبية)، مع ضرورة تحقيق الرقابة على مراحل الإنتاج المختلفة (آليات الرقابة على إنتاج المعلومات)، ويمكن تلخيص هذه الآليات على النحو التالي:

- **آليات المعايير المحاسبية:** يجب إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها وفقاً لمجموعة من المعايير المحاسبية (معايير الإنتاج).
- **آليات قياس الجودة:** يجب توفير قنوات لنشر المعلومات بمواصفات جودة معينة كالوقت المناسب وإن تكون المنفعة من المعلومة أكبر من تكلفة الحصول عليها أو إنتاجها، بالإضافة إلى ملائمتها لاحتياجات المستخدمين.
- **آليات الرقابة على إنتاج المعلومات:** يجب توفير مجموعة من آليات المراجعة (تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية، الفصل بين الوظائف، استعمال دليل إجراءات، كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء

¹ محمد البشير بن عمر، مرجع سابق، ص: 233-234.

² محمد البشير بن عمر، مرجع سابق، ص: 235.

الموضوعية في الحسابات، تقدير النتائج الداخلية، تحسين النتائج) للتأكد من صحة المعلومات التي يتم إنتاجها.

وعليه فانه يجب على الشركات أن تقوم بتوفير الشفافية والإفصاح، وتزويد المستثمرين والجمهور وكافة أصحاب المصالح بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم، وهنا تكمن قوة حوكمة الشركات.

خلاصة الفصل:

إن اعتماد قياس وتقييم الأداء المالي من قبل الشركة يتيح لها إمكانية تحديد الأخطاء والانحرافات وكذلك تحديد أسبابها والعمل على تصحيحها ومعالجتها، إضافة إلى رفع سياسات مناسبة لرفع وتحسين مستوى الأداء المالي لها، فتقييم الأداء بمثابة سياسة لتحوط من الوقوع في الأخطاء التي قد تؤدي إلى إفلاس المنظمات.

ويستند تقييم الأداء المالي للشركات على مؤشرات ومعايير اقتصادية لقياس أدائها، وتعتبر مؤشرات الأداء المالي أهم هذه المعايير، كما تختلف هذه المؤشرات حسب طبيعة كل شركة، وهذا راجع إلى نوعية الخدمات التي تقدمها كل منها، ومما سبق نلاحظ انه يتم تقييم أداء الشركات عن طريق جملة من المؤشرات والتي تتمثل في مؤشرات السيولة، ومؤشرات الربحية، ومؤشرات الرفع المالي.

كما توصلنا إلى أن للحوكمة اثر على الأداء المالي للشركات، وهذا من خلال ما تطرقنا إليه في الجانب النظري، وسنحاول التوضيح أكثر في الجانب التطبيقي من دراستنا.

الفصل الثالث:

أثر الحوكمة

على الأداء

المالي لشركة

التأمين

الفلسطينية

(TRUST)

تمهيد:

تمثل الشركة الخلية الأساسية للنشاط الاقتصادي، ويتوقف نجاح هذا النشاط على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها التي تقوم على التسيير الاستراتيجي، خاصة إذا كانت تنشط وسط محيط ديناميكي يفرض عليها مجموعة من القيود تمثل لها العديد من المخاطر، كما يمكن أن توفر لها بعض الفرص التي يجب استغلالها وتسخيرها لخدمة الهدف العام للشركة.

بعد تطرقنا في الفصلين السابقين لحوكمة الشركات مبادئها وآلياتها نظرياتها، ومؤشرات الأداء المالي وعلاقتها بحوكمة الشركات باعتبارها أدوات تساعد في تقييم وضعية الشركة عن طريق تحليل القوائم المالية والمؤشرات المالية، ومع حتمية الدراسة النظرية تستلزم وجود تدعيمات واقعية، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى شركة التأمين الفلسطينية ترست.

ومن أجل تقييم أداء شركة التأمين الفلسطينية ترست (TRUST) لابد من تحليل مؤشرات الأداء المالي للفترة (2009 إلى 2017) من خلال تقسيمها للفترة قبل تبني مبادئ الحوكمة والفترة الثانية بعد تبني المبادئ، وثم المقارنة ومعرفة مدى مساهمة مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركة التأمين الفلسطينية ترست، والتحليل باستخدام برنامج SPSS 22، حول الاختبار (T) قبل وبعد تطبيق الحوكمة.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** لمحة حول شركة التأمين الفلسطينية ترست (TRUST).

- **المبحث الثاني:** تحليل مؤشرات الأداء المالي لشركة التأمين الفلسطينية ترست قبل وبعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات خلال الفترة (2009 إلى 2017).

- **المبحث الثالث:** اختبار فرضيات البحث باستخدام برنامج SPSS 22 حول اختبار (T).

المبحث الأول: لمحة حول ترست للتأمينات فلسطين (TRUST)

تعتبر شركة ترست (TRUST) من أهم الشركات في قطاع التأمين في فلسطين، وللتعرف عليها أكثر تناولنا تقديم صغير للشركة بصفة عامة.

المطلب الأول: تعريف ونشأة شركة ترست (TRUST)، مكوناتها

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف ونشأة شركة ترست، وتوضيح مكوناتها الرئيسية.

أولاً: تعريف ونشأة شركة التأمين الفلسطينية ترست¹

هي شركة مساهمة برأس المال قدره خمسة ملايين دولار أمريكي، أسسها مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين ذوي الخبرات والكفاءات في مجال التأمين في الأسواق العربية والعالمية، وهي شركة زميلة لمجموعة شركات ترست (TRUST) العالمية للتأمين، مقرها الرئيسي "رام الله" شارع القدس بفلسطين تأسست شركة ترست العالمية للتأمين - فلسطين في العام 1994 وذلك في غزة، وفي فترة زمنية قصيرة جداً تم افتتاح فروع للشركة في كافة المدن الرئيسية في فلسطين، ومراكز للعمليات الرئيسية في مدينة "رام الله".

استثمرت ما يقارب 16 مليون *شقل خارج قطاع التأمين لتؤكد سعيها لدعم الاقتصاد و أيضاً لتنوع مصادر الدخل العام للشركة وبنجاح هذا المجال أقدمت الشركة على مضاعفة هذا الرقم في الاستثمار وذلك في العام 2002.

وفي سنة 2005 حققت أعلى نسبة أرباح للشركة منذ تأسيسها بمبلغ 28 مليون شقل وعلى أثره قامت إدارة الشركة برفع رأس مال الشركة إلى 10 مليون دولار.

المطلب الثاني: قيم ومهام الشركة

النشاط الرئيسي للشركة يتمثل على وجه الخصوص في تقديم الخدمات وجمع ادخار الشركة والعائلات لتغطية الأضرار التي تنجم وجلب الفوائد وهذا لحماية الأشخاص والخواص.

أولاً: قيم الشركة

إن النظام القيمي للشركة هو مرجعيتها الأخلاقية التي تصف ما تؤمن به بحق وترشدها في سلوكها وأنشطتها، وهذه المرجعية تساعد في عملية صنع القرار، وفي اختيار نوع أنشطة الأعمال التي

¹ مقال منشور على الموقع الإلكتروني، LE 1/5/2018 HTM : 14:12، www.trust.com

تتخبط بها، وتحديد الأسواق التي تتاجر فيها، ونوعية الناس الذين تتعامل معهم، وتتسجم وتتفاعل وتستترشد قيم المجموعة في أدائها والتي تتمثل في:¹

(1) الانفتاح: تتصرف تبعاً لأعلى معايير الأمانة والكرامة، من خلال تشجيع الجميع على التعبير عن آرائهم وأفكارهم على نحو إيجابي ومتوازن لصالح الخير العام للجميع، وكل وحدة عمل ومهمة للمجموعة سوف يتم تحفيزها لابتكار آلية من شأنها أن تشجع الطاقم بكامله ليأتي باقتراحات تطويرية لخدماتها وطرق عملها.

(2) العدالة: تعامل الجميع بعدالة ومساواة دون أي تمييز على أساس الجنس، أو الجنسية، أو العرق أو الدين، أو اللون وتعامل الجميع باحترام.

(3) الامتثال: تحترم لوائح القوانين في البلاد التي تعمل فيها وتلتزم بروحها وتفصيلاتها، وتلتزم بعدم التشجيع أو السكوت عن أية أنشطة غير قانونية يمكن أن ترتكب باسم طاقمها وشركائها في العمل وتحترم كافة حقوق الطبع والملكية الفكرية للآخرين، تحمي خاصتها من تلك الحقوق والملكيات عبر الوسائل القانونية المتاحة لها.

(4) روح الفريق: تأخذ بيد الجميع للعمل لصالح " الخير العام " للمجموعة بأكملها وتؤكد لهم تبعاً رغبتها في حمل الأمانة، وتعمل على مكافأة مخططات العمل الجاد وسياسات الاعتراف به وبمن يقومون به كما تشجع العاملين للمشاركة بما لديهم من معرفة مع أولئك الأقل خبرة منهم، وتقر بروح العمل الجماعي ووضوحها فوق الإنجازات الفردية.

(5) التغيير: بما أنها تتوق إلى إنماء مصالحها التجارية وتوسيعها، وتسعى دوماً نحو التغيير على نحو المناص منه، فإنها تواصل التأكيد للعاملين معها أن التغيير ينبغي ألا يكون تهديداً بل فرصة لتطوير معاييرها على المستويين الفردي والجماعي.

(6) المسؤولية: تواصل التوازن العادل بين تشجيع العاملين معها على تحمل مسؤولياتهم تجاه المخاطر وعدم السماح للآخرين على الدوام بالتصرف باندفاعية وقدرة على إنجاز المهام المناطة بهم، فأولئك الذين ليس بمقدورهم الارتقاء إلى مستوى المعايير المطلوبة في الأداء المهني يتم تشجيعهم على مواصلة تطويرهم المهني في مكان آخر بكرامة وعدل.

(7) العاملون معهم: تختار بعناية بالغة من ترغب في أن يعملوا لصالح مجموعتهم أو معهم، على أسس مقدرتهم على المشاركة بقيمتهم وأهليتهم المهنية للعمل معهم.

¹مرجع سابق، الموقع الإلكتروني.

ثانياً: مهام الشركة

من بين مهام الشركة ترست (TRUSST) فلسطين، عرض ضمانات للزبون على الأخطار الممكن أن تلحق به في حياته الاجتماعية والمهنية، إذ تقوم بتنظيم نشاط التأمين بدلالة الحاجات والرغبات المحتملة للزبائن، هذا بالإضافة إلى أن شركة ترست يتمثل نشاطها الرئيسي في مزاولة أعمال التأمين وإعادة التأمين بكافة أنواعها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وتزاول الشركة نشاطاتها من خلال فروعها ووكلائها المنتشرين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وترتكز على إستراتيجية تقديم أفضل الخدمات التأمينية والمساهمة الفاعلة في تطوير صناعة التأمين في فلسطين والرقى بها إلى مستوى الأسواق المجاورة والأسواق العالمية والمساهمة في بناء اقتصاد فلسطيني قوي، وتتمثل مهامها على هذا المستوى في:

- 1) استمرار تعزيز العلاقة مع الزبائن من خلال تقديم خدمات فائقة الجودة وتوفير أفضل الشروط للاكتتاب.
- 2) تطوير خدمات الشركة وتوسيع شبكة الفروع والوكلاء والمكاتب لتلبية احتياجات الزبائن الحاليين والوصول إلى كل الزبائن المتوقعين.
- 3) الاستثمار في الكوادر البشرية وتعزيز قدرتها على الحوار والاتصال لتمكينها من تحقيق أهدافها وإنجاز الرؤية المشتركة.
- 4) الوصول باسم ترست للتأمين كاسم له وقع وصدى ونموذج نجاح تتطلع إليها أنظار الناس في المجتمع.
- 5) توفير أقصى درجات الحماية والضمان للأفراد والشركات للحفاظ على ممتلكاتهم من خال تعزيز العلاقة مع الزبائن والاستمرار في بناء الكوادر المؤهلة والخبرات القديرة والمساهمة بفاعلية في خدمة المجتمع الفلسطيني.¹

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة (TRUSST) ومكوناته

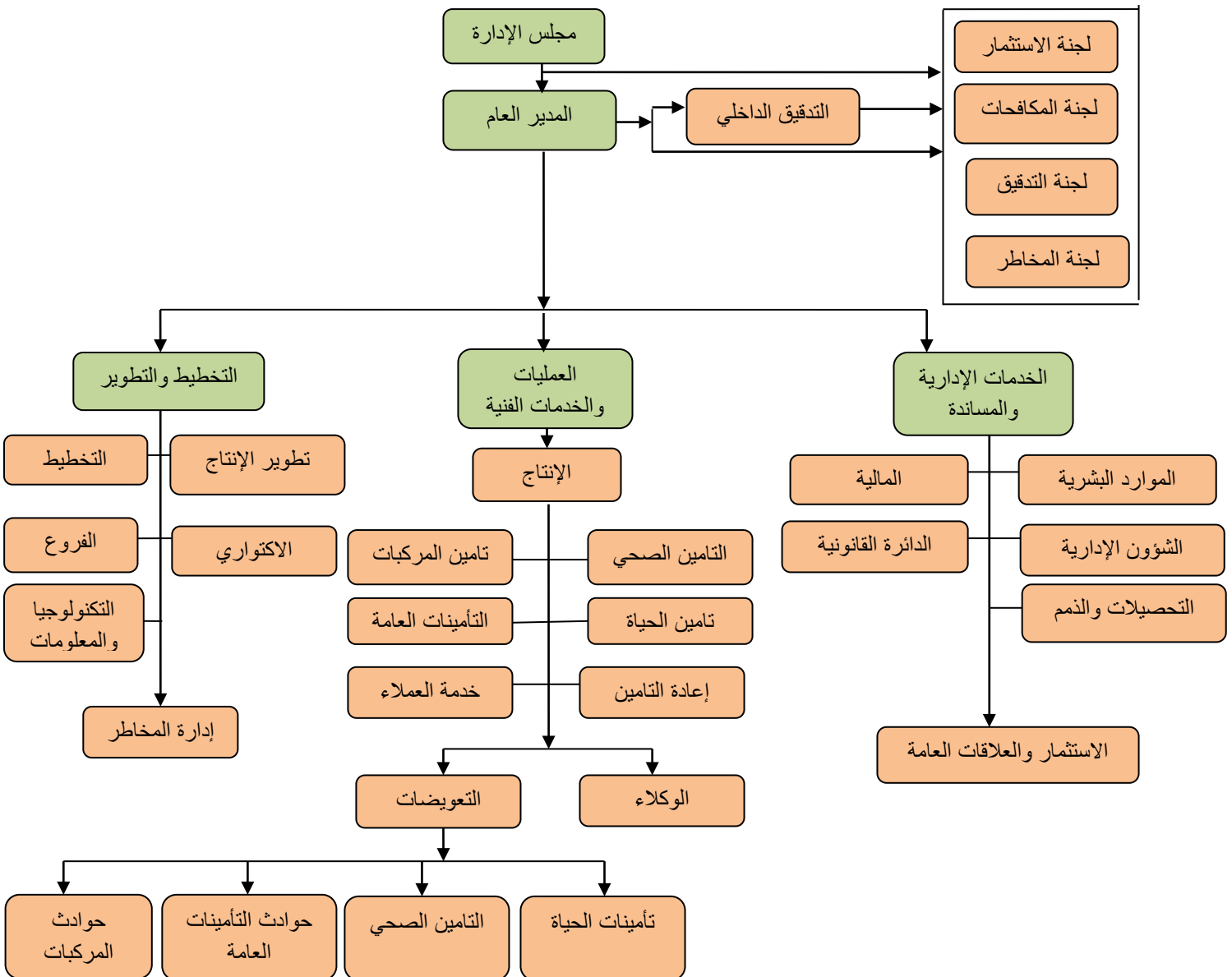
يتم التطرق في هذا المطلب إلى الهيكل التنظيمي لشركة التأمينات الفلسطينية قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة، كما سيتم توضيح مكونات كل منهما.

¹ مرجع سابق، الموقع الالكتروني.

أولاً: الهيكل التنظيمي لشركة ترست قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة

إن الهيكل التنظيمي ما هو إلا عبارة عن البناء الذي يبين مختلف المستويات الإدارية والوحدات التنظيمية الرئيسية والفرعية والوظائف، ويبين أشكال الاتصالات وشبكات العلاقات القائمة داخل المديرية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

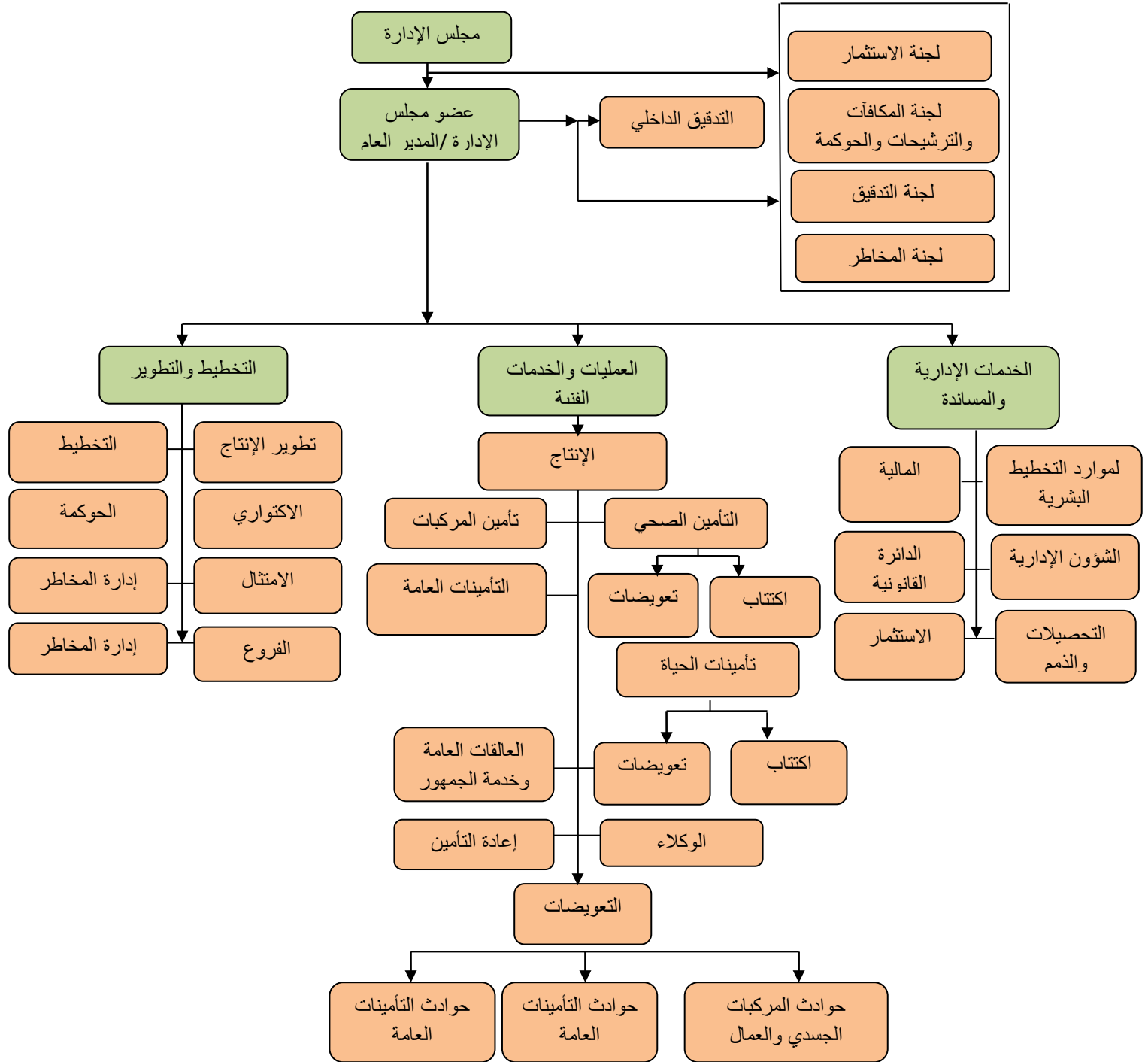
الشكل رقم: (3 - 1) الهيكل التنظيمي لشركة ترست قبل تطبيق مبادئ الحوكمة



المصدر: تم إعداد الهيكل التنظيمي بالاعتماد على www.trust.com.

- 1) مجلس الإدارة: يقوم بالتسيير كما يتولى مهام إدارة الشركة.
- 2) المدير العام: وهو المتحكم في جميع القرارات المتخذة داخل الشركة، وهو مركز لإصدار الأوامر.
- 3) التخطيط والتطوير: حيث يتم فيها وضع الخطط الإستراتيجية، كما يتم فيها تسطير الأهداف المراد تحقيقها.
- 4) الخدمات الإدارية المساندة: حيث يتم من خلالها توفير الإمكانيات والوسائل المادية والبشرية.
- 5) العمليات والخدمات الفنية: من خلالها يتم الاهتمام بكل العمليات الفنية المتعلقة بالإنتاج.

الشكل رقم (3 - 2): الهيكل التنظيمي لشركة ترست بعد تطبيق مبادئ الحوكمة



المصدر: تم إعداد الهيكل التنظيمي بالاعتماد على www.trust.com.

ثانياً: مكونات الهيكل التنظيمي لشركة ترست (TRUST)

تتكون شركة ترست من الناحية التنظيمية من:

(1) مجلس الإدارة: يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص وفقاً لما يحدده نظام الشركة، وتقتضي مبادئ التسيير الرشيد أن يتم انتخابهم وفق أسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري، يتولى المجلس مهام إدارة الشركة لمدة خمسة سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه.¹

(2) عضو مجلس الإدارة (المدير العام): للمدير مسؤولية كبيرة تقع على عاتقه فهو يلعب دوراً هاماً في إدارة شؤون المديرية لأنه المسؤول الأول على تسيير المؤسسة، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات إلا أن لديه مهام أخرى تتمثل في إمضاء جميع الوثائق الإدارية كما يقوم المدير باستقبال المتعاملين ورؤساء الفروع والوكالات وتوجيههم عند الحاجة.

(3) خدمات الإدارة والمساندة: وهي خدمات داعمة للعمليات الرئيسية التي تختص بها المؤسسة، كما أنها تقوم بتقديم الدعم اللوجستي للخدمات الرئيسية وتتمثل في موارد التخطيط البشرية، المالية، الشؤون الإدارية والإدارة القانونية، التحصيلات والذمم، الاستثمار.

(4) العمليات والخدمات الفنية: تعني هذه الوظيفة كافة العمليات الفنية المتعلقة بالإنتاج، والمتمثلة في عمليات التأمين كتأمين صحي وتأمين المركبات، تأمينات العامة، التأمين على الحياة إضافة إلى التعويضات على الحوادث بالمواصفات المحددة والكمية المطلوبة، وفي الوقت المناسب وبالجودة المناسبة وتقوم هذه الوظيفة على استخدام الموارد المتاحة من مواد وآلات، ومهمات، وعمالة، في إنتاج السلع والخدمات، وفقاً لمستوى فني وتكنولوجي معين.

(5) التخطيط والتطوير: تتمثل في وضع الخطط للوضع الحالي والتنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد له على ضوء أي عوائق أو نقاط ضعف بالخطوة وذلك سوف يرفع من الكفاءة للعمل وبالتالي زيادة الإنتاجية.

(6) لجنة الاستثمار: تتمثل مسؤوليات وصلاحيات اللجنة في متابعة كافة استثمارات الشركة وتحديد أولويات هذه الاستثمارات سواء كانت استثمارات بالعملة أو الأسهم والسندات أو العقارات، والتنسيق الكامل مع هيئة سوق رأس المال بخصوص نسب الاستثمار وخطط الشركة في استثماراتها ضمن أفضل وأحدث الطرق.

(7) لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة: تتمثل مسؤوليات وصلاحيات هذه اللجنة في إقرار كافة القرارات الخاصة بالتعيينات للمناصب العليا ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بخصوص الرواتب والزيادات السنوية والمكافآت الخاصة، ودراسة الهيكل الوظيفي بشكل سنوي وإجراء التعديلات عليه إن اقتضت

¹مرجع سابق، الموقع الإلكتروني.

الضرورة ذلك، التنسيق المباشر مع دائرة الموارد البشرية بخصوص أية مشاكل تخص الهيكل الوظيفي وتحديد الاحتياجات اللازمة للموظفين سواء تدريبية أو لوجستية، ويتم رفع كافة التقارير السنوية لمجلس الإدارة لأخذ الموافقات اللازمة عليها، تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات الفلسطينية من خلال الالتزام بالقواعد الإلزامية التي وردت في القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، التطبيق التدريجي للقواعد الاختيارية لقواعد ومبادئ حوكمة الشركات حيثما لزم الأمر ذلك التوازي مع مصلحة المساهمين والمستثمرين انطلاقاً من القناعة الراسخة بأهمية ممارسة أقصى درجات الدقة والشفافية أيضاً متابعة التزام الشركة بمبادئ الإفصاح عن أدائها المالي من خلال تقاريرها الرباعية ونصف السنوية وتقاريرها السنوي¹.

(8) لجنة التدقيق: تتمثل مسؤوليات وصلاحيات اللجنة في مراجعة ودراسة كافة التقارير التي تصدر عن دائرة التدقيق الداخلي وتوجيه الإدارة التنفيذية لكافة الإجراءات والتعديلات المطلوبة ومتابعة تنفيذ هذه التعديلات، ودراسة عروض التدقيق الخارجي ورفع التوصيات لمجلس الإدارة لاختيار المدقق الخارجي للشركة.

(9) لجنة المخاطر: تتمثل مسؤوليات وصلاحيات اللجنة في دراسة وتوقع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة من كافة النواحي وتقديم الحلول لها من خلال رفع توصياتها لمجلس الإدارة والتنسيق مع لجنة التدقيق الداخلي في فحص ودراسة كافة ملاحظاتهم وتتبع الحلول اللازمة لذلك ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بهذا الخصوص، و وضع أكثر من خطة لمراجعة أية أخطاء غير متوقعة بالتنسيق الكامل مع مجلس الإدارة.

¹ مرجع سابق، الموقع الإلكتروني.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي لشركة التأمينات ترست قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات خلال الفترة (2009 إلى 2017)

بعد التطرق إلى النظرة العامة حول شركة التأمينات ترست وحوصلة كل ما يتعلق بالجانب النظري تم تحليل شامل لوضعية النشاط من خلال دراسة مجموعة من مؤشرات الأداء (نسب السيولة، نسب الربحية نسب الرفع المالي) داخل الشركة، هذه المؤشرات تعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية التي تمر بها.

حيث حاول الباحث تتبع كل مؤشر على حدا وتحليله وتفسيره من خلال النتائج التي يتم الإفصاح عنها في الكشوف المالية مثل: الميزانيات والتقارير السنوية الصادرة من الشركة.

المطلب الأول: تحليل النسب المالية لشركة التأمينات ترست قبل تطبيق حوكمة الشركات خلال الفترة (2009 إلى 2010)

تسمح نسب السيولة ونسب الربحية، نسب الرفع المالي بقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الجارية وباستخدام مجموع الأصول المتداولة في تغطيتها هذا من جهة نسبة السيولة، أما بالنسبة إلى الربحية فهي عبارة عن التأثير المتبادل بين عناصر السيولة وإدارة الأصول على الأرباح التي تحققها الشركة في النهاية، حيث سيتم حساب ابرز هذه النسب كما يلي:

أولاً: حساب نسبة السيولة في الشركة خلال الفترة (2009 إلى 2010)

السيولة هي قدرة الشركة في الحصول على النقد حيث تقيس هذه النسبة درجة توفر النقد لسداد الديون القصيرة الأجل.

وفي الجدول التالي سنوضح كيفية حساب السيولة

جدول رقم (3-1): حساب نسب السيولة لشركة التأمينات ترست بفلسطين

النسبة	كيفية حسابها	2009	2010
نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	$\frac{29965468}{20714282} = 0.69$	$\frac{34137131}{2582335} = 0.74$
نسبة السيولة الجاهزة	الأصول النقدية / الخصوم المتداولة	$\frac{29965468}{5245385+500000} = 0.19$	$\frac{3413731}{7455343+500000} = 0.23$

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (1)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التداول تتغير بنسب متزايدة من سنة 2009 إلى سنة 2010 وهذا راجع إلى تغطية الشركة لكل التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة وهي سريعة التحول إلى سيولة، أما نسبة السيولة الجاهزة تستخدم هذه النسبة كمعيار لقياس السيولة النقدية للشركة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى الشركة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل، من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للشركة للسنتين (2009 إلى 2010) تقدر 19.17%، و 23.30% على التوالي وهي نسب مرتفعة وهذا يعني أن الشركة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها.

ثانياً: حساب نسب الربحية في الشركة خلال الفترة (2009 إلى 2010)

الربحية هي النسبة التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد بعقلانية لتحقيق الأرباح، وهي مؤشر لنجاح الأعمال.

وفي الجدول التالي سنوضح كيفية حسابها

الجدول رقم: (3 - 2) حساب نسب الربحية لشركة التأمينات ترست بفلسطين

النسبة	كيفية حسابها	2009	2010
نصيب السهم من الأرباح	الربح الصافي - عوائد العادية / العدد المتوسط المرجح للأسهم العادية	0.10	0.19
القيمة السوقية إلى العائد P/E	سعر سوق السهم / نصيب السهم من الأرباح	0.25	0.15
معدل العائد على حقوق الملكية	الربح الصافي / حقوق الملكية	=19513854/815065 0.01	=23303405/1603988 0.06
معدل العائد على الأصول	الربح الصافي / إجمالي الأصول	=54219998/815065 0.02	=61934482/1603988 0.03

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (1)، الملحق رقم (6)، الملحق رقم (11)

من خلال الجدول نلاحظ أن نصيب السهم من الأرباح لسنة 2009 قدر بنسبة 0.10%، أما بالنسبة لسنة 2010 قد ارتفع إلى غاية 0.19، وهذا ما يفسر قدرة الشركة على اتخاذ قرار تمويلي رشيد وأعطت مؤشراً قوياً على اتخاذ القرار بمنح التمويل، أما بالنسبة للقيمة السوقية إلى العائد فنلاحظ أنها انخفضت من سنة 2009 إلى سنة 2010، حيث قدرت ب 0.25 و 0.15 على التوالي وهذا راجع إلى عدم التنبؤ بسعر السهم نتيجة لتقلبه من يوم لآخر في السوق، أما معدل العائد على حقوق الملكية لسنة 2009 قدر بنسبة 0.01، أما بالنسبة لسنة 2010 قدر بنسبة 0.06، وهذا ما يفسر ربحية الشركة كنتيجة لاستثمار أموال المساهمين وبالتالي تشجيعهم على الاستمرار في هذا النشاط، أما فيما يخص صافي الربح لسنة

2009 قدر بنسبة 0.02 أما بالنسبة لسنة 2010 قد ارتفع صافي الربح إلى غاية 0.03، وهذا ما يفسر كفاءة الشركة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح.

ثالثاً: حساب نسب الرفع المالي في الشركة خلال الفترة (2009 إلى 2010)

وهي النسبة التي تقيس المدى الذي ذهبت إليه الشركة بالاعتماد على الديون من أجل تمويل احتياجاتها بمعنى آخر تقيس هذه النسبة مدى مساهمة كل من الملاك والدائنين في تمويل الشركة.

وفي الجدول التالي سنوضح كيفية حسابها:

الجدول رقم (3-3) حساب نسب الرفع المالي لشركة التأمينات ترست في فلسطين

النسبة	كيفية حسابها	2009	2010
إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	=54219998/34706144 0.64	=61934482/38631077 0.62
نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية	الخصوم المتداولة / حقوق الملكية	=19513854/29965468 1.53	=2330340/34137131 1.46
مضاعف حقوق الملكية	إجمالي الأصول / حقوق الملكية	=19513854/54219998 2.77	=23303405/61934482 2.65

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (1)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة اقتراض الشركة من الغير بهدف تمويل أصولها كانت في سنة 2009 تقدر بـ 0.64، وانخفضت نسبة اقتراض الشركة سنة 2010 والتي قدرت بـ 0.62، وهذا ما يفسر الأمان الذي يتمتع به الدائنون في الآجال القصيرة والطويلة، أما نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية قدرت سنة 2009 بنسبة 1.53، أما في سنة 2010 انخفضت وبلغت نسبة 1.46، وهذا ما يفسر أن الشركة استطاعت أن تتعامل بمرنة مع الدائنين، أما بالنسبة لمضاعف حقوق الملكية فنلاحظ اعتماد الشركة على القروض من طرف الغير حيث كانت سنة 2009 تقدر بـ 2.77، وانخفضت سنة 2010 حيث قدرت بـ 2.65، وهذا ما يفسر أن الجزء الأكبر من أصول الشركة عبارة عن ديون.

المطلب الثاني: تحليل النسب المالية لشركة التأمينات ترست بعد تطبيق حوكمة الشركات للفترة (2011 إلى 2017)

بعد التطرق في المطلب الأول إلى تحليل مؤشرات الأداء المالي لشركة التأمينات ترست قبل تطبيق حوكمة الشركات خلال الفترة (2009 إلى 2010)، حيث تمت معالجة بعض الجوانب المالية المحيطة بالشركة وتحديد الوضعية المالية وتحديد جميع التغيرات الحاصلة في الميزانيتين، تم تتبع الأداء المالي للشركة قبل تطبيق حوكمة الشركات، وفي هذا المطلب سوف يتم معالجة هذه المؤشرات بعد تطبيق حوكمة الشركات وتحليلها وتفسيرها أي معالجة بعض الجوانب المالية واستخراج نقاط القوة وتحسينها ونقاط الضعف وتداركها وتصحيحها وكذلك ملاحظة التطور في الأداء المالي وتحسينه خلال سنوات هذه الدراسة.

أولاً: حساب نسب السيولة لشركة التأمينات ترست للفترة (2011 إلى 2017)

تسمح هذه النسب بقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الجارية وباستخدام مجموع الأصول المتداولة في تغطيتها ويتم توضيح كيفية حسابه كما يلي:

الجدول رقم (3-4) حساب نسب السيولة لشركة التأمينات ترست في فلسطين

النسبة	كيفية حسابها	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة التداول	الأصول متداولة / الخصوم المتداولة	%0.80	%0.87	%0.75	%0.80	%0.84	%0.83	%0.89
نسبة السيولة الجاهزة	الأصول النقدية / الخصوم المتداولة	%0.19	%0.22	%0.21	%0.24	%0.21	%0.29	%0.26

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (1 إلى 5)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التداول في تذبذب وذلك خلال السنوات الثلاث الأولى (2011 إلى 2013)، ثم أصبحت تتغير بنسب متزايدة بداية من سنة 2014 التي بلغت قيمتها %0.80 إلى غاية سنة 2017 بقيمة بلغت 0.89 %، وهذا راجع إلى تغطية الشركة لجميع التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، كما سبق الإشارة إليه فإن هذه النسبة تعد أكثر صرامة في قياس سيولة الشركة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى الشركة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للشركة للسنوات من (2011 إلى 2017) هي نسب مرتفعة وهذا ما يعني أن الشركة احتفظت بالأموال السائلة أكثر من حاجتها

ثانياً: حساب نسب الربحية لشركة التأمين ترست للفترة (2011 إلى 2017)

ويتم توضيح كيفية حساب هذه النسب كالتالي:

الجدول رقم (3- 5) حساب نسب الربحية لشركة ترست في فلسطين

النسبة	كيفية حسابها	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نصيب السهم من الأرباح	الربح الصافي - عوائد الأسهم العادية / العدد المتوسط المرجح للأسهم العادية	0.15	0.17	0.29	0.24	0.13	0.35	0.44
القيمة السوقية إلى العائد P/E	سعر سوق السهم / نصيب السهم من الأرباح	0.20	0.15	0.6	0.6	0.17	0.90	0.10
معدل العائد على حقوق الملكية	الربح الصافي / حقوق الملكية	0.06	0.06	0.11	0.07	0.03	0.07	0.09
معدل العائد على الأصول	الربح الصافي / إجمالي الأصول	0.02	0.02	0.03	0.03	0.01	0.02	0.03

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (2 إلى 5)، الملحق رقم (7 إلى 10)، الملحق رقم (11)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عائد السهم من الأرباح في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة وهذا ما يفسر قدرة الشركة على اتخاذ قرار تمويلي رشيد وأعطت مؤشراً قوياً على اتخاذ القرار بمنح التمويل، أما بالنسبة إلى القيمة السوقية إلى العائد كانت متقلبة خلال سنوات الدراسة (2011 إلى 2017) وهذا راجع إلى عدم التوقع والتنبؤ بسعر السهم في السوق نتيجة لتقلبه من يوم لآخر، أما معدل العائد على حقوق الملكية في تذبذب مستمر وواضح خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يفسر الربحية المعتبرة للشركة كنتيجة لاستثمار أموال المساهمين وبالتالي تشجيعهم على الاستمرار في هذا النشاط، وبالنسبة لصافي الربح سنة 2011 قدر بـ 0.02، أما في السنوات من (2012 إلى 2016) ارتفع صافي الربح إلى غاية 0.02 سنة 2016، ليصل سنة 2017 بنسبة قدرها 0.03، وهذا ما يفسر قدرت المؤسسة على تحقيق الأرباح.

ثالثاً: حساب نسب الرفع المالي لشركة التأمينات ترست للفترة (2011 إلى 2017)

يمكن توضيح كيفية حساب هذه النسب كما يلي:

الجدول رقم (3-6) حساب نسب الرفع المالي لشركة التأمينات ترست في فلسطين

النسبة	كيفية حسابها	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول	إجمالي الديون/إجمالي الأصول	0.66	0.66	0.67	0.62	0.61	0.65	0.67
الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية	الخصوم المتداولة/حقوق الملكية	1.859	1.90	2	1.57	1.49	1.81	1.82
مضاعف حقوق الملكية	إجمالي الأصول /حقوق الملكية	2.95	2.96	3.06	2.62	2.59	2.93	2.90

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (2 إلى 5)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول سجلت ارتفاعاً في قيمتها خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يفسر الأمان الذي يتمتع به الدائنون في الآجال القصيرة والطويلة، أما بالنسبة لنسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية سجلت انخفاضاً في قيمتها خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يفسر قدرت الشركة على التعامل بمرونة مع الدائنين، أما فيما يخص مضاعف حقوق الملكية فإن الشركة تعتمد على القروض من طرف الغير، حيث أن نسبتها انخفضت خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يفسر أن الجزء الأكبر من أصول الشركة عبارة عن ديون.

جدول رقم: (3-7): مقارنة بين مؤشرات الأداء المالي قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
بعد تطبيق مبادئ الحوكمة							قبل تطبيق مبادئ الحوكمة		
									مؤشرات السيولة
0.89	0.83	0.84	0.80	0.75	0.78	0.80	0.74	0.69	نسبة التداول
0.26	0.20	0.21	0.24	0.21	0.22	0.19	0.23	0.19	نسبة السيولة الجاهزة
									مؤشرات نسبة الربحية
0.44	0.35	0.13	0.24	0.29	0.17	0.15	0.19	0.10	نصيب السهم من الأرباح
0.10	0.90	0.17	0.6	0.6	0.15	0.20	0.15	0.25	القيمة السوقية إلى العائد
0.09	0.07	0.03	0.07	0.11	0.06	0.06	0.06	0.01	معدل العائد على حقوق الملكية
0.03	0.02	0.01	0.03	0.03	0.01	0.02	0.03	0.02	معدل العائد على الأصول
									مؤشرات نسبة الرفع المالي
0.66	0.65	0.61	0.62	0.67	0.66	0.067	0.62	0.64	إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول
1.82	1.81	1.49	1.57	2	1.90	1.86	1.46	1.53	الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية
2.90	2.93	2.59	2.62	3.06	2.96	2.95	2.65	2.77	مضاعف حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على النتائج السابقة.

وعليه يمكن أن نلاحظ ونقارن بين تحسين مؤشرات الأداء المالي قبل وبعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات داخل الشركة، ويمكن أن نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤشرات الثلاث للأداء المالي

ساهمت في تحسين الأداء المالي للشركة بصفة عامة، وهذا راجع إلى التحكم الجيد في توجيه القرارات المالية من خلال التطبيق الصحيح لمبادئ حوكمة الشركات، وبالتالي يمكن القول أن هذه المؤشرات لها نسب متفاوتة فيما بينها، فبالنسبة لمؤشرات نسبة التداول نلاحظ أن قبل تطبيق مبادئ الحوكمة كانت الشركة تغطي التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة تغطية معتبرة نوعاً ما، أما بعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات نلاحظ أن هناك ارتفاع في حجم سيولة الشركة، وهذا يؤكد على أن الشركة أصبحت قادرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة دون اللجوء إلى الأصول الثابتة وهذا يعد مؤشر جيد يدل على وجود توازن مالي بين الأصول المتداولة للشركة وبين خصومها قصيرة الأجل أما بالنسبة للسيولة الجاهزة فهي تؤكد على قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالسيولة الجاهزة فوراً وهذا يدل على أن الشركة لها سيولة جاهزة متوازنة وكافية حسب مجالها (0.2-0.3).

أما بالنسبة لمؤشرات الربحية فنلاحظ أن قبل تطبيق حوكمة الشركات كانت مؤشرات الربحية منخفضة نوعاً ما مقارنة بمؤشرات الربحية بعد تطبيق مبادئ الحوكمة، والتي كانت مرتفعة جداً مما ساهم في رفع أرباح الشركة وتحقيق أرباح عالية جداً خاصة للفترة (2016 إلى 2017).

أما بالنسبة لمؤشرات الرفع المالي فنلاحظ أن الشركة تعتمد على التمويل الخارجي أكثر من التمويل الداخلي سواء قبل أو بعد تطبيق مبادئ الحوكمة.

وعموماً يمكن القول أن جميع المؤشرات ساهمت بشكل جيد في تحسين أداء الشركة وذلك نتيجة للتطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة، ويمكن أن نستخلص من هذه الدراسة:

✓ أن هناك تحسن في الأداء المالي للشركة للسنوات من (2011 إلى 2017) بعد تطبيق حوكمة الشركات.

✓ هناك بعض المؤشرات لم تتأثر بتطبيق هذه المبادئ، أي بإمكانها التأثير بعوامل أخرى.

✓ اتضح أن الشركة تعمل على تفعيل وتطبيق مبادئ الحوكمة ومتابعة الأهداف المسطرة من قبله.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث باستخدام برنامج SPSS 22 حول اختبار (T)

للإجابة على الفرضية الرئيسية التي جاءت كما يلي: لا يوجد أثر للحوكمة على الأداء المالي للشركات شركة التأمين الفلسطينية ترست كعينة، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، وفيما يلي الإجابة على الفرضيات الفرعية:

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى

للإجابة على الفرضية الأولى التي جاءت كما يلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على سيولة الشركات - شركة التأمين الفلسطينية ترست كعينة، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3 - 8): نتائج اختبار (T) للمقارنة بين نسب سيولة شركة التأمينات ترست الفلسطينية قبل وبعد الحوكمة

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة
نسبة التداول	0.715	0.790	-2.143	0.278
نسبة السيولة الجاهزة	0.21	0.21	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22، الملحق رقم (12 إلى 13)

يتضح من خلال الجدول السابق عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على معدل نسبة التداول في شركة التأمينات ترست، فمستويات الدلالة الإحصائية أكبر من 5% إلا أن متوسط النسب بعد الحوكمة أكبر من متوسطها قبل الحوكمة، أي وجود ارتفاع طفيف في هذه النسبة ولكنه غير دال إحصائياً أما بالنسبة لنسبة السيولة الجاهزة فلقد حافظت على نفس المتوسط المقدّر بـ 0.21.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

للإجابة على الفرضية الثانية التي جاءت كما يلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على ربحية شركات - شركة التأمينات الفلسطينية ترست كعينة، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-9): نتائج اختبار (T) للمقارنة بين ربحية شركة التأمينات الفلسطينية ترست قبل وبعد الحوكمة

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة
نصيب السهم من الأرباح	0.145	0.160	-0.429	0.742
القيمة السوقية إلى العائد	0.2	0.175	1	0.5
معدل العائد على حقوق الملكية	0.035	0.060	-1	0.5
معدل العائد على الأصول	0.025	0.015	1	0.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22، الملحق رقم (12 إلى 13)

يتضح من خلال الجدول السابق عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على ربحية شركة التأمين الفلسطينية ترست، فمستويات الدلالة الإحصائية أكبر من 5%، إلا أن متوسط نصيب السهم من الأرباح ومعدل العائد على حقوق الملكية بعد الحوكمة أكبر من متوسطها قبل تطبيق الحوكمة، أي أنه هناك ارتفاع في هذه النسب إلا أنه غير دال إحصائياً.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

للإجابة على الفرضية الثالثة التي جاءت كما يلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على الرفع المالي للشركات- شركة التأمين الفلسطينية ترست كعينة، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-10): نتائج اختبار (T) للمقارنة بين الرفع المالي لشركة التأمينات الفلسطينية ترست قبل وبعد تطبيق الحوكمة

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة
إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول	0.630	0.070	56	0.011
الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية	1.495	1.880	7-	0.090
مضاعف حقوق الملكية	2.710	2.955	3.769-	0.165

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22، الملحق رقم (12 إلى 13)

يتضح من خلال الجدول السابق وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول لشركة التأمينات الفلسطينية ترست، ومتوسط النسبة بعد تطبيق الحوكمة أقل من متوسطها قبل تطبيق الحوكمة، أما بالنسبة لنسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية و نسبة مضاعف حقوق الملكية، فتبين النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على هذه النسب فمستويات الدلالة الإحصائية أكبر من 5%.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري لشركة التأمينات (TRUST) الفلسطينية، وذلك من خلال التعريف بالشركة وهيكلها التنظيمي، كما تضمن قيم الشركة ومهامها.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تضمن تحليل مؤشرات الأداء المالي لشركة التأمينات (TRUST) الفلسطينية لكل من نسب السيولة، نسب الربحية ونسب الرفع المالي، كما تم استخدام برنامج SPSS 22 حول الاختبار (T) من أجل اختبار صحة الفرضيات الدراسية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: لمحة حول شركة التأمينات (TRUST) الفلسطينية.
- المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي لشركة التأمينات (TRUST) الفلسطينية قبل وبعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات للفترة (2009 إلى 2017).
- المبحث الثالث: أثر الحوكمة على الأداء المالي لشركة (TRUST) الفلسطينية باستخدام برنامج SPSS 22 حول الاختبار (T).



الخاتمة:

إن المبادئ التي جاءت بها حوكمة الشركات جد متناسقة وملائمة، كعلاج ووقاية من الأزمات المالية الأخيرة، حيث نجد انه من أسباب حدوث تلك الأزمات هو نقص في الشفافية والإفصاح للشركات وضعف أنظمة الرقابة الداخلية، إضافة إلى إهمال المسؤولين في الشركات عنصر المسؤولية وضرورة ضمان وحماية حقوق الآخرين، كل هذه الثغرات عالجتها مواثيق حوكمة الشركات.

وبما أن البحث عن الأداء المالي المتميز والفعال يعتبر ضرورة بالنسبة لشركات الدول المتقدمة وشركات الدول النامية، جاءت هذه الدراسة لمحاولة كشف اثر الحوكمة على الأداء المالي للشركات حيث أجريت هذه الدراسة على شركة التأمينات TRUST الفلسطينية، بغية البحث عن إثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة سلفاً.

(1) اختبار فرضيات الدراسة:

- من خلال الفرضيات التي اقترحت لهذه الدراسة، توصلنا إلى ما يلي:
- **الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على نسب السيولة لشركة التأمينات TRUST الفلسطينية لأن مستوى الدلالة الإحصائية اكبر من 5%.
- **الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على نسب الربحية لشركة التأمينات TRUST الفلسطينية لأن مستوى الدلالة الإحصائية اكبر من 5%.
- **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على نسب الرفع المالي لشركة التأمينات TRUST الفلسطينية لأن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 5%.

(1) نتائج الدراسة:

- انطلاقاً من الفرضيات التي قامت عليها الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:
- **النتائج النظرية:**
- ✓ تعد الحوكمة احد الأسباب الرئيسة في تحسين الأداء المالي، وذلك بتطبيق الآليات والمبادئ المنصوص عليها.
- ✓ إرساء مبادئ الحوكمة ووضع لها إطار داخل الشركة، يساعد الشركات العمومية و الخاصة على البقاء والسير في المسار الصحيح، من خلال التخلص من مظاهر الخلل والانحراف التي تعيق غايات وأهداف هذه الشركات، كما يساهم في تحقيق الازدهار والتطور لكافة أفراد المجتمع.
- ✓ تسعى حوكمة الشركات على قضاء على جميع أشكال الفساد المالي والإداري، وترقية أداء الشركة وتعظيم أهداف كل من له مصلحة، من خلال الرقابة وضبط سلوك المديرين وكل من له تأثير على سير الشركة، وإصدار تشريعات وقواعد وطنية على مستوى الدولة لتفعيل تعظيم الالتزام بالممارسات السليمة لها.

✓ من أهم مبادئ الحوكمة التي تعتمد عليها الشركات مبدأ الإفصاح والشفافية ومبدأ تحقيق المساواة بين المساهمين في المعاملة وحماية حقوقهم.

• نتائج الدراسة التطبيقية:

✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات ككل على نسب السيولة لشركة التأمينات الفلسطينية ترست (TRUST).

✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات ككل على نسب الربحية لشركة التأمينات الفلسطينية ترست (TRUST).

✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات ككل على نسب الرفع المالي لشركة التأمينات الفلسطينية ترست (TRUST).

(2) توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن تقديم جملة من التوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

- الاجتهاد في التطبيق الحقيقي لأسس حوكمة الشركات للاستفادة من المزايا التي تحققها، والعمل على تنمية الوعي المتعلق بمفهوم الحوكمة والدور الاستثماري في المجتمع.
- العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح، لتوفر للمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.
- تفعيل دور الرقابة في الشركات ومنح حق المسائلة لضمان التسيير الحسن والفعال، بالإضافة إلى ضمان نزاهة واستقلالية الحكم عن طريق سن تشريعات وقوانين صارمة ورادعة، تضمن محاسبة ومعاقبة الفاسدين.
- وضع قوانين خاصة لتطبيق حوكمة الشركات في الشركات والعمل على توفير بيئة مناسبة لها.
- يجب على الشركة الاهتمام بجميع الجوانب المتبقية لمؤشرات تحسين الأداء المالي، والعمل على زيادة نسب تحسينها.
- إن قيام الشركة بوضع دليل للحوكمة والسعي وراء تطويره وتعديله من وقت لآخر، يساعد على زيادة عدد المساهمين داخلها، لما له أثر على العائد على الأصول والعائد على السهم الواحد.
- العمل على إيجاد هيئة رقابية تعنى بالرقابة على الشركات، من خلال الزيارات التفتيشية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية للتحقق من التزام هذه الشركات بمتطلبات الإفصاح بشكل سليم.
- العمل على إيجاد مؤشر موحد لقياس تطبيق قواعد حوكمة الشركات في القطاعات، كقطاع الخدمات والصناعة، يشير إلى قواعد الحوكمة وتركيز الملكية والعوامل التركيبية لمجلس الإدارة (عدد أعضاء مجلس الإدارة، عدد الأعضاء المستقلين، الفصل بين الإدارة التنفيذية وعضوية مجلس الإدارة وغيرها)، وذلك لضمان التنسيق حتى تقوم الشركات بمقارنة تطبيقها للحوكمة مع تطبيقات الشركات الأخرى.

(3) أفاق الدراسة:

يمكن اقتراح بعض العناوين المستقبلية فيما يخص موضوع حوكمة الشركات ومساهمتها في تحسين الأداء المالي:

- دور الآليات الداخلية في حوكمة الشركات في تفعيل إدارة الشركات.
- محددات حوكمة الشركات وانعكاساتها على قيمة الشركة في الأسواق المالية.
- دور الحوكمة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- احمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- 2- اسعد احمد البنوان، حوكمة الشركات، مكتبة أفاق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 3- افيناش ديكسيت، ترجمة نادر إدريس التل، صنع السياسات الاقتصادية: منظور علم سياسة تكاليف الصفقات، ط1، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- 4- جلال الحجاوي، سالم الزبوعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 5- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، ط1 دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 6- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
- 7- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 8- رندة الدبل، تقييم الشركات العائلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 9- زاهر عبد الرحيم عاطف، الرقابة على الأعمال الإدارية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
- 10- سامح محمد رضا، رياض احمد، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2010.
- 11- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية.
- 12- سلطان سعود السجان، تقييم الشركات، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2011.
- 13- صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، ط1، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.
- 14- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم المبادئ التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

- 15- عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 16- عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008.
- 17- علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011.
- 18- علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2009.
- 10- غضبان حسام الدين، محاضرات في حوكمة الشركات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2015.
- 12- الكيلاني عثمان وآخرون، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000.
- 13- لمقابلة محمد قاسم، نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بوظائف العملية الإدارية وتطبيقاتها التربوية ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 15- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2011.
- 16- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006.
- 17- محسن احمد الخضري، حوكمة الشركات، ط1، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2005.
- 18- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008.
- 19- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- 20- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2009.
- 21- محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، 2010.
- 22- محمود حسين الوادي وآخرون، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الجامعة الأردنية، عمان، 2009.
- 23- مدحت محمد أبو نصر، الأداء الإداري المتميز، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر والتوزيع القاهرة، مصر، 2012.
- 24- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010.

- 25- ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، ط1، مركز الخبرات المهنية للإدارة "بميك" للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2014.
- 26- نصر حمود مزان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.
- ثانيا: أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير
- 1- افروخ رانيا، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر 2015.
- 2- انس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2015.
- 3- زرقى عمار، التعهيد بإدارة الصيانة كاختيار استراتيجي للمؤسسة الصناعية، مدخل لتحسين الإنتاجية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2011.
- 4- عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.
- 5- عثمان عثمانية، الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركة، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي 2011.
- 6- غضبان حسام الدين، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
- 7- غلاي نسيم، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015.
- 8- فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
- 9- ماجد إسماعيل ابوحمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية مذكرة ماجستير، غزة، فلسطين، 2009.
- 10- محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.
- 11- منصف شرفي، تقييم الأداء الاقتصادي لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة، 2017.
- 12- نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

ثالثا: ملتقيات والمؤتمرات

- 1- بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة يومي 7/6 ماي، 2012.
- 2- حساني رقية وآخرون، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة يومي 7/6 ماي، 2012.
- 3- صباحي نوال، دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، المؤتمر الدولي الثامن، مداخلة بعنوان واقع الحوكمة في الدول المختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، جامعة حسية بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- 4- عبد الغني دادن ومحمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاسبة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 9/8 مارس 2015.
- 5- عزيزة بن سمنية، طبني مريم، حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التأمين التعارفي، الملتقى الدولي السابع حول، الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وأفاق التطوير، جامعة حسية بن بوعلي الشلف، يومي 4/3 ديسمبر، 2012.
- 6- مخفي أمين، فداوي أمينة، تجارب وممارسات الدول النامية والمتقدمة في مجال تكريس مبادئ حوكمة المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، يومي 26/25 نوفمبر، 2013.

رابعا: المجالات

- 1- بن عواق شريف الدين أمين، تطبيقات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 03، جوان 2015.
- 2- زبيدي البشير، حابي احمد، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، العدد 02، جوان 2015.
- 3- سفير محمد، قاشي يوسف، مطبوعة بعنوان محاضرات في حوكمة الشركات، جامعة العقيد أكلي محند اولحاج، البويرة، 2017.
- 4- سيد عبد الرحمان عباس بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 12، 2012.
- 5- يحيوي الهام، بوحديد ليلي، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، 2014.

خامسا: التقارير والمنشورات الرسمية

1- الجريدة الرسمية، اتفاقيات دولية، قوانين ومراسيم، قرارات وأراء، مقررات، مناشير، إعلانات
وبلاغات، العدد 19، 25 مارس، 2009.

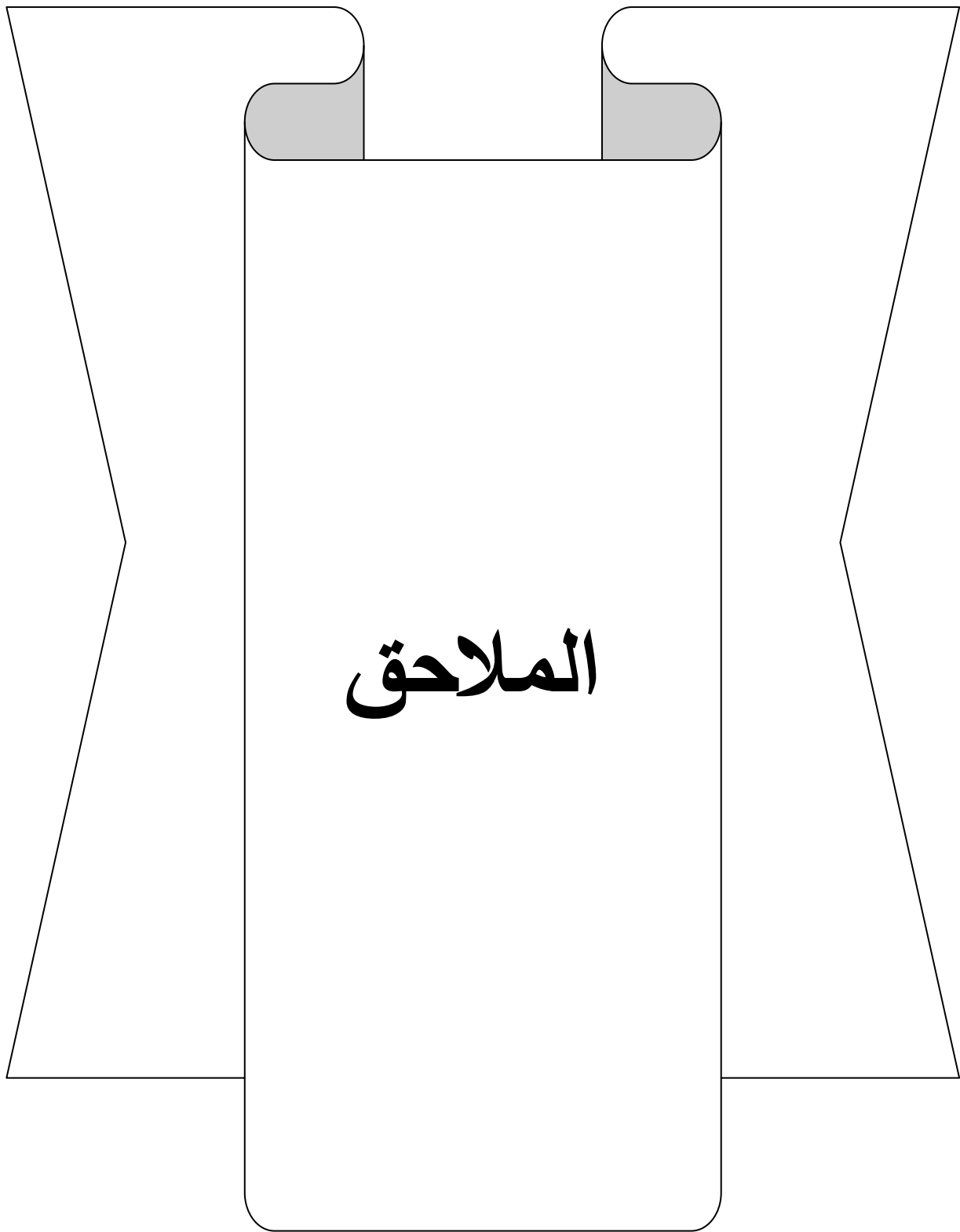
سادسا: مراجع باللغة الأجنبية

1- OECD, Principes de Gouvernement d'Entreprise de L'OCED, Paris : Les éditions de L'OCED, 2004.

2- Luc boyer et noél equilbery, organisation : théories et applications, édition d'organisation, paris, deuxième.

سابعا: المواقع الالكترونية

1-www.trust.com.



الملحق رقم (01): قائمة المركز المالي للفترة (2009 إلى 2010)

قائمة المركز المالي الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010				
31 كانون الأول 2010	31 كانون الأول 2009	1 كانون الثاني 2009	إيضاح	الموجودات
معدّلة (إيضاح 29)	معدّلة (إيضاح 29)	معدّلة (إيضاح 29)		
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي		
الموجودات غير المتداولة				
11,430,638	12,077,644	11,430,829	4	عقارات وآلات ومعدات
5,430,983	5,430,983	5,430,983	5	استثمارات عقارية
17,954,828	14,365,167	16,189,162	6	موجودات مالية متوفرة للبيع
1,094,345	1,177,548	1,083,940	8	موجودات ضريبية مؤجلة
223,353	454,374	691,081		شيكات برسم التحصيل تستحق بعد عام
36,652,147	33,505,716	34,825,995		
الموجودات المتداولة				
4,323,339	3,266,932	3,275,897	9	ذمم مدينة
9,602,790	8,470,682	7,053,069	20	موجودات عقود إعادة تأمين
404,386	937,099	1,375,578	10	موجودات متداولة أخرى
2,996,477	2,294,184	1,530,684		شيكات برسم التحصيل تستحق خلال عام
500,000	500,000	500,000	11	ودائع لدى البنوك
7,455,343	5,245,385	3,803,063	12	النقد والنقد المعادل
25,282,335	20,714,282	17,538,291		
61,934,482	54,219,998	52,364,286		مجموع الموجودات
حقوق الملكية والمطلوبات				
حقوق الملكية				
8,250,000	8,250,000	8,250,000	1	رأس المال المدفوع
1,553,563	1,393,164	1,263,332	14	إحتياطي إجباري
1,751,591	1,591,192	1,461,360	14	إحتياطي اختياري
10,158,780	7,148,217	8,535,538	7	التخبد المتداكم، القيمة العادلة
المطلوبات غير المتداولة				
1,434,650	2,016,271	1,859,246	15	مخصص تعويض نهاية الخدمة
2,482,960	2,148,069	1,843,078	16	مخصص الضرائب
576,336	576,336	576,336	25	مستحق لجهات ذات علاقة
4,493,946	4,740,676	4,278,660		
المطلوبات المتداولة				
2,076,533	1,595,572	1,687,013	17	ذمم دائنة
2,692,929	983,087	269,328	18	ذمم شركات التأمين وإعادة التأمين
4,053,770	6,370,953	5,211,872	19	أرصدة دائنة أخرى
25,313,899	21,015,856	20,006,303	20	مطلوبات عقود التأمين
34,137,131	29,965,468	27,174,516		
38,631,077	34,706,144	31,453,176		مجموع المطلوبات
61,934,482	54,219,998	52,364,286		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

المصدر: التقرير السنوي (2009-2010)، ص ص: 35-36 www.trust.com

الملحق رقم (2): قائمة المركز المالي للفترة (2011)

قائمة المركز المالي الموحدة 31 كانون الأول 2011		
2011	إيضاح	الموجودات
		الموجودات غير المتداولة
11,953,824	4	عقارات وآلات ومعدات
5,430,983	5	إستثمارات عقارية
20,377,276	6	موجودات مالية متوفرة للبيع
1,167,517	8	موجودات ضريبية مؤجلة
113,468		شيكات برسم التحصيل تستحق بعد عام
39,043,068		
		الموجودات المتداولة
8,220,158	9	ذمم مدينة
13,683,160	20	موجودات عقود إعادة تأمين
487,884	10	موجودات متداولة أخرى
4,843,488		شيكات برسم التحصيل تستحق خلال عام
500,000	11	ودائع لدى البنوك
7,955,404	12	النقد والتقد المعادل
35,690,094		
74,733,162		مجموع الموجودات
		حقوق الملكية والمطلوبات
		حقوق الملكية
10,000,000	1	رأس المال المدفوع
1,699,217	14	إحتياطي إجباري
1,647,245	14	إحتياطي اختياري
10,721,947	7	التغير المتراكم في القيمة العادلة
1,255,360		أرباح محدرة
25,323,769		مجموع حقوق الملكية
		المطلوبات غير المتداولة
1,741,701	15	إمخصص تعويض نهاية الخدمة
2,797,267	16	مخصص الضرائب
576,336	25	مستحق لجهات ذات علاقة
5,115,304		
		المطلوبات المتداولة
974,769	17	ذمم دائنة
5,521,042	18	ذمم شركات التأمين وإعادة التأمين
4,646,217	19	أرصدة دائنة أخرى
33,152,061	20	مطلوبات عقود التأمين
44,294,089		
49,409,393		مجموع المطلوبات
74,733,162		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

المصدر: التقرير السنوي (2011) ص ص: 37-38

قائمة الملاحق

الملحق رقم (3): قائمة المركز المالي للفترة (2012)

قائمة المركز المالي الموحدة ٣١ كانون الأول ٢٠١٢

الموجودات	إيضاح	٢٠١٢ دولار أمريكي
الموجودات غير المتداولة		
عقارات ومعدات	٤	١١,٧٠,١١٠
استثمارات عقارية	٥	٥,٤٣٠,٩٨٣
موجودات مالية متوفرة للبيع	٦	٢٠,٨٠٤,٥٢٢
موجودات ضريبية مؤجلة	٨	١,٢١٢,٣٧٥
شيكات برسم التحصيل تستحق بعد عام		٨٨,٧٧٤
		٣٩,٢٣٧,٧٥٤
الموجودات المتداولة		
ذمم مدينة	٩	٩,٢٠,٢١٢
موجودات عقود إعادة التأمين	١٩	١٣,١٧٥,٥٩١
موجودات متداولة أخرى	١٠	١١,٣٠,٤٧٦
شيكات برسم التحصيل تستحق خلال عام		٤,٩٢٧,٨١١
النقد والتفقد المعادل	١١	١١,٣٥٣,١٩٩
		٣٩,٧٦٢,١٩٧
مجموع الموجودات		٧٨,٩٩٩,٩٥١
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع	١	١,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي إجباري	١٣	١,٨٦٩,٥٩٦
احتياطي اختياري	١٣	١,٨١٧,٦٢٤
التخفيض المتأخر في القيمة العادلة	٧	١١,٢٩٣,٧٧٨
أرباح مدورة		١,٦١٨,٣٩٠
مجموع حقوق الملكية		٢٦,٥٩٩,٣٨٨
المطلوبات غير المتداولة		
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٤	١,٨٤٣,٧٩٣
مستحق لجهات ذات علاقة		-
		١,٨٤٣,٧٩٣
المطلوبات المتداولة		
مخصص الضرائب	١٥	٢,٨٤٠,٨٩٦
ذمم دائنة	١٦	٢,٣٥١,٨٦٦
ذمم شركات التأمين وإعادة التأمين	١٧	٣,٦٩٨,٤٥٠
أرصدة دائنة أخرى	١٨	٥,١٩٣,٢٨٨
مطلوبات عقود التأمين	١٩	٣٦,٤٧٢,٢٧٠
		٥,٠٥٦,٧٧٠
مجموع المطلوبات		٥٢,٤٠٠,٥٦٣
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		٧٨,٩٩٩,٩٥١

المصدر: التقرير السنوي (2012) ص 43-44 www.trust.com

الملحق رقم (4): قائمة المركز المالي للفترة (2013)

الرمز	الوصف	البيان
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
010000-E	عقارات ومعدات	٤
020000-0400	استثمارات عقارية	٥
050000-0600	موجودات مالية، ومؤشرة للبيع	٦
070000-0800	موجودات ضريبية، ومؤجلة	٨
090000	تأجيلات بوسم الخصم، تستحق بعد عام	
100000-1100		
الموجودات المتداولة		
120000-1300	ذمم مدينة	٩
140000-1500	ذمم شركات التأمين، وزيادة التأمين المدينة	١٠
160000-1700	موجودات عقود إعادة التأمين	١١
180000-1900	موجودات، ومؤجلة أخرى	١٢
200000-2100	تأجيلات بوسم الخصم، تستحق خلال عام	
220000-2300	النقد، والنقد المتداول	١٣
240000-2500		
260000-2700		
مجموع الموجودات		
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
280000	رأس المال المدفوع	١
290000-3000	احتياطي إحصائي	١٤
310000-3200	احتياطي إحصائي	١٤
330000-3400	التغير المراكز في الشراكة، المعادلة	١٥
350000-3600	أرباح مدورة	
370000-3800		
مجموع حقوق الملكية		
المطلوبات غير المتداولة		
390000-4000	مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٦
410000-4200		
المطلوبات المتداولة		
430000-4400	مخصص الضرائب	١٧
450000-4600	ذمم دائنة	١٨
470000-4800	ذمم شركات التأمين، وزيادة التأمين الدائنة	١٩
490000-5000	مطلوبات، ومؤجلة أخرى	٢٠
510000-5200	تأجيلات ضريبية، ومؤجلة	٢١
530000-5400	مطلوبات ضريبية، ومؤجلة	٢٢
550000-5600	مطلوبات عقود التأمين	
570000-5800		
590000-6000		
610000-6200		
630000-6400		
650000-6600		
670000-6800		
690000-7000		
710000-7200		
730000-7400		
750000-7600		
770000-7800		
790000-8000		
810000-8200		
830000-8400		
850000-8600		
870000-8800		
890000-9000		
910000-9200		
930000-9400		
950000-9600		
970000-9800		
990000-1000		
مجموع المطلوبات		
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		

المصدر: التقرير السنوي (2013) ص: 60 www.trust.com

الملحق رقم (5): قائمة المركز المالي للفترة (2014)

٢٠١٤	إيضاح	الموجودات
دولار أمريكي		الموجودات غير المتداولة
11,370,888	٤	عقارات ومعدات
5,830,983	٥	استثمارات عقارية
3,077,989	٦	موجودات مالية متوفرة للبيع
1,879,718	٨	موجودات ضريبية مؤجلة
822,027		شيكات برسم التحصيل تستحق بعد عام
8,877,200		
1,079,720	٩	مهم مدينة
506,09	١٠	مهم شركات التأمين وإعادة التأمين المدينة
12,296,088	٢٢	موجودات عقود إعادة التأمين
96,901	١	موجودات متداولة أخرى
7,308,039		شيكات برسم التحصيل تستحق خلال عام
13,831,027	١٢	النقد والنفد المعادل
80,033,380		
98,508,897		
		مجموع الموجودات
		حقوق الملكية والمطلوبات
		حقوق الملكية
1,000,000	١	رأس المال المدفوع
2,399,020	18	احتياطي إجباري
2,387,003	18	احتياطي اختياري
14,021,17	٧	التغير المتراكم في القيمة العادلة
3,707,821		أرباح مدورة
30,876,40		
		مجموع حقوق الملكية
		المطلوبات غير المتداولة
1,992,833	10	مخصص تعويض نهاية الخدمة
1,992,833		
		المطلوبات المتداولة
8,822,92	17	مخصص الضرائب
3,621,80	17	مهم دلائنة
1,808,888	18	مهم شركات التأمين وإعادة التأمين الدائنة
8,899,809	19	مطلوبات متداولة أخرى
506,189	٢٠	تسهيلات ائتمانية
1,307,008	٢1	مطلوبات ضريبية مؤجلة
8,822,92	٢٢	مطلوبات عقود التأمين
8,822,92		
8,822,92		
98,508,897		مجموع المطلوبات
		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

المصدر: التقرير السنوي (2014) ص: 56 www.trust.com

قائمة الملاحق

الملحق رقم (6): قائمة المركز المالي للفترة (2015)

بيان المركز المالي الموحد (جميع المبالغ بالـ دولار الأمريكي)		
كم	إيضاح	
31 كانون الأول 2015		
		الموجودات
		الموجودات غير المتداولة
11,108,516	(5)	عقارات ومعدات
5,430,983	(6)	استثمارات عقارية
32,582,050	(7)	موجودات مالية متوفرة للبيع
1,560,205	(9)	موجودات ضريبية مؤجلة
955,786		شيكات برسم التحصيل تستحق بعد عام
51,637,540		
		الموجودات المتداولة
10,752,500	(10)	ذمم مدينة
844,432	(11)	ذمم شركات التأمين وإعادة التأمين المدينة
13,440,893	(23)	موجودات عقود إعادة التأمين
1,000,856	(12)	موجودات متداولة أخرى
10,014,469		شيكات برسم التحصيل تستحق خلال عام
12,687,976	(13)	النقد والنقد المعادل
48,741,126		
100,378,666		
		مجموع الموجودات
		حقوق الملكية والمطلوبات
		حقوق الملكية
10,000,000	(1)	رأس المال المدفوع
2,500,000	(15)	احتياطي إجباري
2,480,954	(15)	احتياطي اختياري
20,025,177	(8)	التغير المتراكم في القيمة العادلة
3,707,950		أرباح مدورة
38,714,081		مجموع حقوق الملكية
		المطلوبات غير المتداولة
2,348,456	(16)	مخصص تعويض نهاية الخدمة
1,361,771	(22)	مطلوبات ضريبية مؤجلة
3,710,227		
		المطلوبات المتداولة
2,219,714	(17)	مخصص الضرائب
4,584,566	(18)	ذمم دائنة
1,604,324	(19)	ذمم شركات التأمين وإعادة التأمين الدائنة
4,443,994	(20)	مطلوبات متداولة أخرى
2,642,117	(21)	تسهيلات ائتمالية
42,459,643	(23)	مطلوبات عقود التأمين
57,954,358		
61,664,585		مجموع المطلوبات
100,378,666		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

المصدر: التقرير السنوي (2015) ص: 49 trust.com

الملحق رقم (7): قائمة المركز المالي للفترة 2016

2016	إيضاح	الموجودات
15,871,770	(6)	الموجودات غير المتداولة
19,621,707	(7)	عقارات ومعدات
6,733,526	(3)	استثمارات عقارية
415,098	(8)	موجودات غير ملموسة
24,988,510	(9)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
1,429,683	(11)	بين الدخل الشامل
718,714		موجودات ضريبية مؤجلة
69,779,008		شيكات برسم التخصيص لتتحقق بعد عام
16,627,619	(12)	الموجودات المتداولة
1,210,866	(13)	ذمم مدينة
16,982,081	(26)	ذمم شركات التأمين وإعادة التأمين المدونة
1,902,453	(14)	موجودات عقود إعادة التأمين
20,286,616		موجودات متداولة أخرى
44,611		شيكات برسم التخصيص لتتحقق خلال عام
19,114,118	(15)	موجودات مالية من خلال بين الدخل
76,168,364		التقديرات والتفصيلات
148,947,372		مجموع الموجودات
10,000,000	(1)	حقوق الملكية والمطلوبات
2,500,000	(17)	حقوق الملكية
3,808,243	(17)	رأس المال المتفرج
14,713,115	(10)	الاحتياطي احتياطي
(200,813)		الاحتياطي احتياطي
14,951,935		التغير المتراكم في القيمة العادلة
45,772,480		فروقات ترجمة صلاحيات اجنبية
4,310,921		أرباح مدروسة
50,083,401		حقوق الملكية العائد الى مساهمين مشتركة
2,386,768	(18)	حقوق غير مسيطرة
1,931,674	(25)	مجموع حقوق الملكية
405,477	(24)	مطلوبات
4,723,919		مطلوبات غير المتداولة
367,115	(19)	مخصص تعويض نهاية الخدمة
8,813,067	(20)	مطلوبات ضريبية مؤجلة
2,843,283	(24)	الجزء طويل الأجل لتحويل مراجعة اسلامية
3,191,727	(21)	مطلوبات غير المتداولة
3,379,054	(22)	مخصص الضرائب
544,114	(23)	مطلوبات أخرى
70,001,692	(26)	مسؤوليات تضامنية
91,140,082		مسؤوليات عقود التأمين
95,863,971		مجموع المطلوبات
148,947,372		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

الملحق رقم (8): قائمة المركز المالي للفترة (2017)

2017	ايضاح	الموجودات
		الموجودات غير المتداولة
22,129,168	(6)	عقارات ومعدات
21,056,880	(7)	استثمارات عقارية
6,733,526		موجودات غير ملموسة
206,514	(8)	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
23,935,702	(9)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
1,666,595	(11)	موجودات ضريبية مؤجلة
723,798		شيكات برسم التحصيل تستحق بعد عام
76,452,183		
		الموجودات المتداولة
17,959,112	(12)	نعم مدينة
1,252,780	(13)	نعم شركات التأمين وإعادة التأمين المدينة
22,738,148	(26)	موجودات عقود إعادة التأمين
2,714,445	(14)	موجودات متداولة أخرى
23,641,625		شيكات برسم التحصيل تستحق خلال عام
795,000		موجودات مالية من خلال بيان الدخل
28,987,497	(15)	التقديرات والتفقد المتبادل
98,088,607		
174,540,790		مجموع الموجودات
		حقوق الملكية والمطلوبات
		حقوق الملكية
10,000,000	(1)	رأس المال المدفوع
2,500,000	(17)	احتياطي إجباري
4,351,828	(17)	احتياطي اختياري
18,782,900	(10)	التخفيض المتراكم في القيمة العادلة
692,910		فروقات ترجمة عملات أجنبية
17,332,688		أرباح مدورة
53,660,326		حقوق الملكية العائد إلى مساهمي الشركة
6,324,775		حقوق غير مسيطرة
59,985,101		مجموع حقوق الملكية
		المطلوبات
		المطلوبات غير المتداولة
3,137,025	(18)	مخصص تعويض نهاية الخدمة
2,083,507	(25)	مطلوبات ضريبية مؤجلة
36,085	(24)	الجزء طويل الأمد لتمويل مزايا استهلاكية
5,256,617		
		المطلوبات المتداولة
835,341	(19)	مخصص الضرائب
6,694,502	(20)	نعم دائنة
751,796	(24)	قروض قصيرة الأجل
4,739,384	(21)	نعم شركات التأمين وإعادة التأمين الدائنة
6,218,085	(22)	مطلوبات متداولة أخرى
3,898,067	(23)	تسهيلات ائتمانية
86,161,897	(26)	مطلوبات عقود التأمين
109,299,072		
114,555,689		مجموع المطلوبات
174,540,790		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

المصدر: التقرير السنوي (2017) ص: 72 www.trust.com

الملحق رقم (9): قائمة الدخل للفترة (2009 إلى 2010)

قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010			
2009	2010		
معدّلة (إيضاح 29)		إيضاح	دولار أمريكي
دولار أمريكي			
إيرادات أقساط التأمين			
17,172,403	23,737,250		إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
(413,490)	(2,256,354)		التغير في أقساط غير مكتسبة
16,758,913	21,480,896		إجمالي أقساط معيدي التأمين
(3,672,818)	(4,854,362)		التغير في أقساط غير مكتسبة
450,935	1,416,357		صافي أقساط معيدي التأمين
(3,221,883)	(3,438,005)		صافي أقساط التأمين المكتسبة قبل العمولات
13,537,030	18,042,891		العمولات المقبوضة
318,027	325,962		العمولات المدفوعة
(1,327,604)	(1,344,958)		صافي الأقساط المكتسبة بعد العمولات
12,527,453	17,023,895		المطالبات المتكبدة
8,936,086	8,907,967		المطالبات المسددة
(2,399,159)	(1,375,631)		حصة معيدي التأمين من المطالبات المسددة
6,536,927	7,532,336		صافي المطالبات المسددة
596,063	2,041,689		التغير في احتياطي مطالبات مبلغ عنها وغير مسددة
(966,678)	284,249		التغير في حصة معيدي التأمين من المطالبات المبلغ عنها وغير مسددة
6,166,312	9,858,274		صافي المطالبات المتكبدة
6,361,141	7,165,621		صافي أرباح أعمال التأمين قبل المصاريف الإدارية
(401,515)	(567,514)		مصاريف مباشرة لفروع التأمين
(4,372,191)	(4,602,385)	22	حصة فروع التأمين من المصاريف الإدارية والعامة
1,587,435	1,995,722		صافي أرباح أعمال التأمين بعد المصاريف الإدارية
المصاريف والإيرادات غير الموزعة			
73,995	265,500		أرباح عملات أجنبية
(37,515)	382,169	23	أرباح (خسائر) أخرى
(485,799)	(511,376)	22	مصاريف إدارية وعامة غير موزعة على فروع التأمين
1,138,116	2,132,015		ربح السنة قبل الضرائب
(323,051)	(528,027)	16	مصروف الضرائب
815,065	1,603,988		ربح السنة
0.10	0.19	24	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

المصدر: التقرير السنوي (2009-2010) ص: 37 www.trust.com

الملحق رقم (10) : قائمة الدخل للفترة (2011 إلى 2012)

٢٠١١	٢٠١٢	إيضاح	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
إيرادات أقساط التأمين			
٣٥,٠٧,٨٦٠	٣٦,٤٤٨,٣٠٠	٢٠	اجمالي أقساط التأمين المكتتبة
(٤,٩٦٦,٨٠٠)	(٧١٩,٦٧٢)	٢٠	التغير في أقساط غير مكتتبة
٣٠,٩٦٦,٢٥٢	٣٥,٧٢٨,٣٥٨		
(٩,٩١٧,٥٣٣)	(٩,٩٢,٣٥٠)	٢٠	اجمالي أقساط معيدي التأمين
٢١,٠٤٨,٧١٩	(٥,٣٦,٥٢٢)	٢٠	التغير في أقساط غير مكتتبة
(٧,٥٦١,٢٣٣)	(١,٤٣٨,٨٧١)		صافي أقساط معيدي التأمين
٢٣,٣٥٥,٢٢٩	٢٥,٢٨٩,٤٨٧		صافي أقساط التأمين المكتتبة قبل العمولات
٤٦٨,٥٠٠	١,٥٩٤,١١٥	٢٠	العمولات المغيضة
(١,٦٩٨,٨٩٠)	(٢,٢٧٨,٦٦٧)	٢٠	العمولات المدفوعة
٢٢,١٢٤,٩٤٩	٢٤,٦٠٤,٩٣٥		صافي الأقساط المكتتبة بعد العمولات
المطالبات المتكبدة			
١٣,٣٣٨,٦١٧	٢٢,٤٨٤,٥١٨	٢٠	المطالبات المسددة
(٢,٦٢٤,٤٣٢)	(٧,٤٥١,٩١٩)	٢٠	حصة معيدي التأمين من المطالبات المسددة
١٠,٧١٤,١٨٥	١٥,٠٣٢,٥٩٩		صافي المطالبات المسددة
٣,٢٤٦,٥٥٤	٢,٢٤٢,٢٠٢	٢٠	التغير في احتياطي مطالبات مبلغ عنها وغير مسددة
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٧٦٣,٣٩٥	٢٠	التغير في احتياطي مطالبات غير مبلغ عنها
(١,٧٢٣,٨٦٠)	(٢,٨٩٥,٩٠٢)	٢٠	التغير في حصة معيدي التأمين من المطالبات المبلغ عنها وغير مسددة
١٣,٩٩٨,٨٧٩	١٧,٦٠٤,٩٨٤		صافي المطالبات المتكبدة
٨,٩٢٥,٥٠٩	٧,٠٠٠,٧٥١		صافي أرباح أعمال التأمين قبل المصاريف الإدارية والعامة
(٥,٢٥,٣٤٨)	(٢,٢٨,٤١٧)	٢٠	مصاريف مباشرة لفروع التأمين
(٥,٥٦,٠٠٠)	(٥,٥٢٣,١٤٠)	٢١	حصة فروع التأمين من المصاريف الإدارية والعامة
٢,٨٤٠,٠٩٢	١,٢٩٩,٩٩٤		صافي أرباح أعمال التأمين بعد المصاريف الإدارية والعامة
المصاريف والإيرادات غير الموزعة			
(٧٢٨,٤٨٧)	١٥٢,٣١١		أرباح (خسائر) عملات أجنبية
٥٣٧,٤٧٠	١,٨٣٦,٦٧٠	٢٢	عوائد الاستثمارات
٤٩,٧٠٩	١,٣٥٠,٧٠٠	٢٣	إيرادات أخرى
(١,٩٢,٣٧٣)	(٥,٣٠,١١٢)	٢٤	مصاريف إدارية وعامة غير موزعة على فروع التأمين
١,٩٤٧,٤١١	٢,٢١٢,٦٣٠		ربح السنة قبل الضرائب
(٤٩,٨٧٤)	(٥,٨٨٤,٢٠٢)	١٥	مصرف الضرائب
١,٤٥٦,٥٣٧	١,٧٠٦,٧٢٨		ربح السنة
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢٤	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

المصدر: التقرير السنوي (2011-2012) ص: 45-46 www.trust.com

الملحق رقم (11): قائمة الدخل للفترة (2012 إلى 2013)

شركة ترست العالمية للتأمين المساهمة العامة المحدودة			
قائمة الدخل الموحدة			
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣			
٢٠١٢	٢٠١٣	إيضاح	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
			إيرادات أقساط التأمين
٣٦,٤٤٨,٠٠٠	٤٣,٩٢٠,٢٤٨	٢١	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
(٧١٩,٧٧٢)	٥١,٥٤٩	٢١	التغير في أقساط غير مكتتبة
٣٥,٧٢٨,٢٢٨	٤٤,٤٣٠,٧٩٧		
(٩٩,٠٢٥٠)	(٥,٦٩٣,٢٩٩)	٢١	إجمالي أقساط معيدي التأمين
(٥٣٦,٥٢١)	(٢,٧٨٤,٥٥٧)	٢١	التغير في أقساط غير مكتتبة
(١٠,٤٣٨,٨٧١)	(٨,٤٧٧,٤٥٦)		صافي أقساط معيدي التأمين
٢٥,٢٨٩,٤٥٧	٣٥,٩٥٣,٣٤١		صافي أقساط التأمين المكتتبة قبل العمولات
١,٥٩٤,١١٥	٤٤٦,٦٤٨	٢١	العمولات المقرضة
(٢,٢٧٨,٦٦٧)	(٢,٩٧٠,٩٦١)	٢١	العمولات المدفوعة
٢,٤٦٠,٤٩٣٥	٣٣,٤٢٩,٠٢٨		صافي الأقساط المكتتبة بعد العمولات
			المطالبات المتكبدة
٢٢,٤٨٤,٥١٨	٢٥,٦٢١,٣٧٩	٢١	المطالبات المسددة
(٧,٤٥٥,٩٩٩)	(٦,٤٧٨,٨٨٦)	٢١	حصة معيدي التأمين من المطالبات المسددة
١٥,٠٢٨,٥١٩	١٩,١٤٢,٤٩٣	٢١	صافي المطالبات المسددة
(٢٠٠,٥٣٧)	٤,٦٤١,٩٩٤	٢١	التغير في احتياطي مطالبات مبلغ عنها وغير مسددة
(٢٨,٩٥٢)	(٤٨٩,٤١٣)	٢١	التغير في حصة معيدي التأمين من المطالبات المبلغ عنها وغير مسددة
١٧,٦٠٤,١٨٤	٢٣,٢٩٥,٠٧٤		صافي المطالبات المتكبدة
٧,٠٠٠,٥٥١	١,٠٣٣,٩٥٤		صافي أرباح أعمال التأمين قبل المصاريف الإدارية والعامة
(٢٢٨,٤١٧)	(١٨٤,٢٤٨)	٢١	مصاريف مباشرة لفروع التأمين
(٥,٥٢٣,١٤٠)	(٦,٩٦٣,٤٦٦)	٢٢	حصة فروع التأمين من المصاريف الإدارية والعامة
١٢,٤٩١,٩٩٤	٣,٠٤٢,٣٦٠		صافي أرباح أعمال التأمين بعد المصاريف الإدارية والعامة
			المصاريف والائراجات غير الموزعة
١٥٢,٢١١	٤٦٢,٠٠٣		أرباح عملات أجنبية
١,٠٨١,٣٧٧	١,٢٩,٧٩٧	٢٣	عوائد الاستثمارات
١,٣٥,٧٠٠	٧٤٩,٩٩٩	٢٤	إيرادات أخرى
(١٣٠,٥١٢)	(١,٢١٤,٨٣٣)	٢٢	مصاريف إدارية وعامة غير موزعة على فروع التأمين
٢,٢١٥,٣٠٠	٣,٩٧,٣٢٦		ربح السنة قبل الضرائب
(٥٠٨,٨٤٢)	(١,٣٣,٣٩٩)	٢٦	مضرووف الضرائب
١٧,٠٣٧,٨٨٨	٢,٩٣٣,٩٢٧		ربح السنة
٠	٠	٢٥	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة
١٧,٠٣٧,٨٨٨	٢,٩٣٣,٩٢٧		ربح السنة
			يلود الدخل الشامل الأخرى
٥٧١,٨٣١	١٧٨,١٩٤	٧	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع
—	(٢,٤٥٢,٣٩٩)	٧	ضرائب مؤجلة
٥٧١,٨٣١	(٢,٢٧٤,٢٠٥)		مجموع يلود الدخل الشامل الأخرى للسنة
٢,٢٧٥,٦١٩	٢,٢٦٥,٤٢٢		إجمالي الدخل الشامل للسنة

المصدر: التقرير السنوي (2012-2013) ص: 61 www.trust.com

الملحق رقم (12): قائمة الدخل للفترة (2014 إلى 2015)

بيان الدخل الموحد (جميع المبالغ بالدولار الأمريكي)		
السنة المنتهية في		
31 كانون الأول 2014	31 كانون الأول 2015	إيضاح
إيرادات القساط التأمين		
44,297,170	42,908,727	(24) إجمالي القساط التأمين المكتسبة
613,017	(468,188)	(24) لتغير في قساط غير مكتسبة
44,910,187	42,440,539	
(6,273,812)	(8,304,694)	(24) إجمالي قساط معدي التأمين
(129,768)	394,762	(24) لتغير في قساط غير مكتسبة
(6,403,580)	(7,909,932)	
38,506,607	34,530,607	صافي قساط معدي التأمين
صافي قساط التأمين المكتسبة قبل العمولات		
601,407	698,635	(24) العمولات المقبوضة
(3,039,438)	(2,942,234)	(24) العمولات المنقوعة
36,068,576	32,287,008	صافي الأقساط المكتسبة بعد العمولات
(29,637,370)	(29,054,047)	(24) المطالبات المتكبدة
4,295,147	3,726,268	(24) المطالبات المسددة
(25,342,223)	(25,327,779)	حصة معدي التأمين من المطالبات المسددة
(1,044,665)	(807,788)	(24) صافي المطالبات المسددة
1,397,125	749,623	(24) لتغير في احتياطي مطالبات مبلغ عنها وغير مسددة
(24,989,763)	(25,385,944)	لتغير في حصة معدي التأمين من المطالبات المبلغ عنها وغير مسددة
11,078,813	6,901,064	صافي المطالبات المتكبدة
(225,235)	(170,359)	(24) صافي أرباح أعمال التأمين قبل المصاريف الإدارية والعملة
(6,590,923)	(7,183,506)	(25) مصاريف مباشرة لفروع التأمين
4,262,655	(452,801)	حصة فروع التأمين من المصاريف الإدارية والعملة
صافي أرباح أعمال التأمين بعد المصاريف الإدارية والعملة		
المصاريف والإيرادات غير الموزعة		
(1,582,871)	107,611	أرباح (خسائر) صفات أجنبية
1,412,199	1,734,434	(26) عوائد الاستثمارات
1,139,225	1,612,795	(27) إيرادات أخرى
(1,359,407)	(1,455,751)	(25) مصاريف إدارية وعملة غير موزعة على فروع التأمين
3,871,801	1,546,288	ربح السنة قبل الضرائب
(1,509,439)	(212,283)	(17) مصروف الضرائب
2,362,362	1,334,005	ربح السنة
0.24	0.13	(28) الحصة الأساسية والمخفضة للمساهمين من ربح السنة
2,362,362	1,334,005	ربح السنة
بنود الدخل الشامل الأخرى		
بنود سيتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد في فترات لاحقة:		
5,803,452	2,504,061	(8) التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع
1,095,391	-	(22), (8) ضرائب مؤجلة
6,898,843	2,504,061	مجموع بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة
9,261,205	3,838,066	إجمالي الدخل الشامل للسنة

المصدر: التقرير السنوي (2014-2015) ص: 50 www.trust.com

الملحق رقم (13): قائمة الدخل للفترة (2016 إلى 2017)

2016	2017	إيضاح
		إيرادات أقساط التأمين
58,703,647	92,714,736	(27) إجمالي أقساط التأمين المكتسبة
120,221	(1,176,353)	(27) التغير في أقساط غير مكتسبة
58,823,868	91,538,383	
(8,634,418)	(13,829,415)	(27) إجمالي أقساط معيدي التأمين
(88,188)	327,904	(27) التغير في أقساط غير مكتسبة
(8,722,606)	(13,501,511)	صافي أقساط معيدي التأمين
50,101,262	78,036,872	صافي أقساط التأمين المكتسبة قبل العمولات
868,130	1,096,449	(27) العمولات المقبوضة
(6,172,169)	(7,540,005)	(27) العمولات المدفوعة
44,797,223	71,593,316	صافي الأقساط المكتسبة بعد العمولات
		المطالبات المكتسبة
(39,458,915)	(52,964,444)	(27) المطالبات المسددة
6,690,033	7,774,434	(27) حصة معيدي التأمين من المطالبات المسددة
(32,768,882)	(45,190,010)	(27) صافي المطالبات المسددة
(3,081,178)	(12,117,994)	(27) التغير في احتياطي مطالبات مبلغ عنها وغير مسددة
690,131	5,091,313	(27) التغير في حصة معيدي التأمين من المطالبات المبلغ عنها وغير مسددة
(35,159,929)	(52,216,691)	صافي المطالبات المكتسبة
9,637,294	19,376,625	صافي أرباح أعمال التأمين قبل المصاريف الإدارية والعامة
(8,152,462)	(13,391,335)	(28) حصة فروع التأمين من المصاريف الإدارية والعامة
1,484,832	5,985,290	صافي أرباح أعمال التأمين بعد المصاريف الإدارية والعامة
		المصاريف والإيرادات غير الموزعة
303,329	(290,655)	(ضائر) أرباح عمالت أجنبية
3,167,992	2,221,029	(29) عوائد الاستثمارات
7,983,356	-	أرباح إعادة تقييم موجودات مالية نتيجة الاستحواذ على شركة تابعة
(7,983,356)	-	تدني الشهرة
132,315	766,290	أرباح تقييم استثمارات عقارية
1,219,720	673,664	(30) إيرادات أخرى
(1,564,296)	(2,111,103)	(28) مصاريف إدارية وعامة غير موزعة على فروع التأمين
4,743,892	7,244,515	ربح السنة قبل الضرائب
(1,087,991)	(1,808,670)	(19) مصروف الضرائب
3,655,901	5,435,845	ربح السنة
		الربح العائد إلى:
3,520,576	4,424,338	مساهمي الشركة الأم
135,325	1,011,507	حقوق غير مسيطرة
3,655,901	5,435,845	

العائد على السهم

الحصة الأساسية والمخفضة لحاملي أسهم الشركة الأم من

المصدر: التقرير السنوي (2016-2017) ص: 73 www.trust.com

ملحق رقم(14): المؤشرات المالية لشركة التامينات ترست (TRUST) للفترة (2009 الى 2017)

اهم المؤشرات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١		
مقارنة مع السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١		
البيان	٢٠١٢	٢٠١١
العائد على الموجودات	٢٢,٦١	٢٢,٩٥
العائد على حقوق المساهمين	٢٢,٤١	٢٥,٧٥
عائد السهم الواحد	٠,٧	٠,٥
معدل الملكية	٢٣٤	٢٣٤
نسبة التداول	١,٩٠	١,٥٨
القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	٠,٩٧	١,٦٦
القيمة السوقية الى العائد P/E	١٥,٢٦	٢٠,٨٨

المصدر: التقرير السنوي (2012) ص: 40

اهم المؤشرات المالية للشركة للسنة المنتهية في 2010/12/31		
مقارنة مع السنة المنتهية في 2009/12/31		
البيان	2010	2009
العائد على الموجودات	2.59%	1.50%
العائد على حقوق المساهمين	6.88%	4.18%
عائد السهم الواحد	0.19%	0.10%
معدل الملكية	38%	36%
نسبة التداول	1.78%	1.37%
القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	1.06%	1.21%
القيمة السوقية الى العائد P/E	15.43%	25.70%

المصدر: التقرير السنوي (2010) ص: 29

البيان / السنة	٢٠١٣	٢٠١٤
العائد على الموجودات	٣,٤٧	٢٢,٥١
العائد على حقوق المساهمين	١,٦٤	٢٦,٥٨
العائد على السهم	٢٩	٢٢٤
معدل الملكية	٣٣	٢٣٨
نسبة التداول	٢,١٢ مرة	٣,١٢ مرة
القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	٩١	٠,٧٠
القيمة السوقية الى العائد	٦,٣٠ مرة	٦,٣٢ مرة

المصدر: التقرير السنوي (2013-2014) ص: 51-55

المؤشرات المالية لشركت التامينات الفلسطينية ترست (trust) للفترة (2015 الى 2017)

2015	البيان / السنة
% 1.33	العائد على الموجودات
%3.45	العائد على حقوق المساهمين
%13	العائد على السهم
%39	معدل الملكية
2.278 مرة	نسبة التداول
0.69	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية
17.27 مرة	القيمة السوقية الى العائد

المصدر: التقرير السنوي (2015) ص: 44

2016	2017	البيان / السنة
25%	%3.11	العائد على الموجودات
7.3%	%9.06	العائد على حقوق المساهمين
35%	%44	العائد على السهم للشركة الأم
34%	%34	معدل الملكية
2.8 مرة	3.26 مرة	نسبة التداول
0.98 مرة	0.75 مرة	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية
9.49 مرة	10.17 مرة	القيمة السوقية إلى العائد للشركة الأم

المصدر: التقرير السنوي (2016-2017) ص-ص: 56-62

2015	البيان / السنة
% 1.33	العائد على الموجودات
%3.45	العائد على حقوق المساهمين
%13	العائد على السهم
%39	معدل الملكية
2.278 مرة	نسبة التداول
0.69	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية
17.27 مرة	القيمة السوقية الى العائد

الملحق رقم (15): نتائج التحليل الإحصائي SPSS 22 حول الاختبار (T)

Statistiques des échantillons appariés					
		Moyenne	N	Ecart type	Moyenne erreur standard
Paire 1	A1	.7150	2	.03536	.02500
	A2	.7900	2	.01414	.01000
Paire 2	B1	.2100 ^a	2	.02828	.02000
	B2	.2100 ^a	2	.02828	.02000
Paire 3	C1	.1450	2	.06364	.04500
	C2	.1600	2	.01414	.01000
Paire 4	DA	.2000	2	.07071	.05000
	D2	.1750	2	.03536	.02500
Paire 5	E1	.0350	2	.03536	.02500
	E2	.0600	2	.00000	.00000
Paire 6	F1	.0250	2	.00707	.00500
	F2	.0150	2	.00707	.00500
Paire 7	J1	.6300	2	.01414	.01000
	J2	.0700	2	.00000	.00000
Paire 8	H1	1.4950	2	.04950	.03500
	H2	1.8800	2	.02828	.02000
Paire 9	I1	2.7100	2	.08485	.06000
	I2	2.9550	2	.00707	.00500

a. La corrélation et t ne peuvent être calculés, car l'erreur standard de la différence est nulle.

الملحق رقم (16): نتائج التحليل الإحصائي SPSS 22 حول الاختبار (T)

Test des échantillons appariés

		Différences appariées				t	ddl	Sig. (bilatéral)	
				Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %				
					Inférieur				Supérieur
Paire 1	A1 - A2	-.07500-	.04950	.03500	-.51972-	.36972	-2.143-	1	.278
Paire 3	C1 - C2	-.01500-	.04950	.03500	-.45972-	.42972	-.429-	1	.742
Paire 4	DA - D2	.02500	.03536	.02500	-.29266-	.34266	1.000	1	.500
Paire 5	E1 - E2	-.02500-	.03536	.02500	-.34266-	.29266	-1.000-	1	.500
Paire 6	F1 - F2	.01000	.01414	.01000	-.11706-	.13706	1.000	1	.500
Paire 7	J1 - J2	.56000	.01414	.01000	.43294	.68706	56.000	1	.011
Paire 8	H1 - H2	-.38500-	.07778	.05500	-1.08384-	.31384	-7.000-	1	.090
Paire 9	I1 - I2	-.24500-	.09192	.06500	-1.07090-	.58090	-3.769-	1	.165